وزارة التعليـم العالــي والبحـث العلمي
جـامعة محمد بوضياف المسيلة
معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

القسم : إدارة وتسيير رياضي
التخصص: تسيير المنشئات الرياضية و الموارد البشرية

الرقم التسلسلي:.....
الرمـــــــــز : .....

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة
ماستر
بعنـــــــــــوان :

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير عمل المقاولاتية الرياضية
دراسة ميدانية قاعات كمال الأجسام ببلدية المسيلة

اعداد الطالب:
صالح العقون

إشراف الاستاذ:
الأستاذة : د/ مرنيز أمينـــة

السنة الجامعية :

2024-2023

وزارة التعليـم العالــي والبحـث العلمي
جـامعة محمد بوضياف المسيلة
معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

القسم : إدارة وتسيير رياضي
التخصص: تسيير المنشئات الرياضية و الموارد البشرية

الرقم التسلسلي:.....
الرمـــــــــز : .....

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة
ماستر
بعنـــــــــــوان :

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير عمل المقاولاتية الرياضية
دراسة ميدانية قاعات كمال الأجسام ببلدية المسيلة

اعداد الطالب:
صالح العقون

إشراف الاستاذ:
الأستاذة : د/ مرنيز أمينـــة

السنة الجامعية :

2024-2023

إهداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز رحمه الله وجعل جنة الفردوس مثواه).

إلى زوجتي الغالية و أولادي :قصي، آدم،يثرب، ترتيل، مُحَمَّد الأمين حفظهم الله

إلى أخي وذراعي عصام وكل أخواتي أبنائهم .

إلى كل أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

أخص بالذكر بشيري عبد الحليم أخي الذي لم تلده أمي.

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

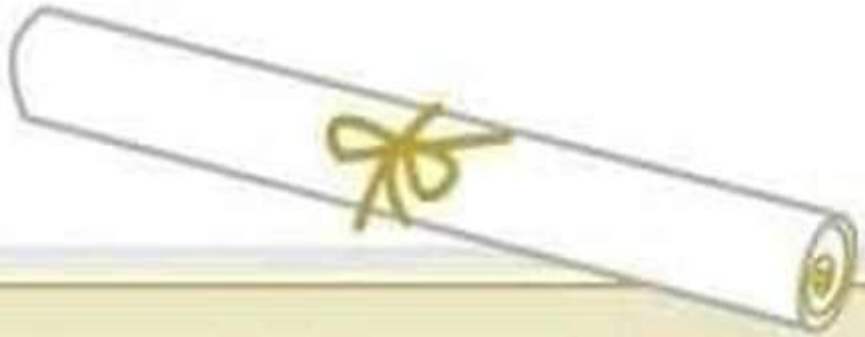

شكـــــــر

قال الله تعالى : ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾

(سورة إبراهيم الآية رقم 07)

الشكر بعد الله إلى كل من سخره الله لمساعدتي و إعانتي على إتمام هذا العمل المتواضع وتقديمه بين يديكم

ولا يسعني أيضا أن أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان و التقدير للأستاذة و المشرفة الدكتورة "مرنيز أمينة" التي لم تبخل علي بنصائحها و إرشاداتها و توجيهاتها لي .

كما يسعني أيضا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل طاقم قسم الإدارة و التسيير الرياضي بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

صالح العقون

قائمة المحتويات

شكر	
إهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
- الملخص بالعربي	
- الملخص بالإنجليزية	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	10
1-1-إشكالية الدراسة	11
1-2-فرضيات الدراسة	11
1-3- أهمية الدراسة	12
1-4-أهداف الدراسة	13
1-5- تحديد المفاهيم والمصطلحات	13
1-6-الدراسات السابقة	16
1-7- مميزات الدراسة الحالية	22
الفصل الثاني : المقاولاتية	

تمهيد	26
2-1- تعريف المقاولاتية	27
2-2- كرونولوجيا المقاولاتية وتطور المفهوم	29
2-3- أهمية والهدف من العمل المقاولاتي	32
2-4- استراتيجية العمل المقاولاتي	34
2-5- أنوع المقاولاتية	35
2-6- الإبداع والابتكار المقاولاتي	37
2-7- تطور قانون المقاولاتية في الجزائر	43
2-8-المقاولاتية في المجال الرياضي	47
خلاصة الفصل	53
الفصل الثالث:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	56
3-1- ماهية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	57
3-2-قانون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	59
3-3- أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	60
3-4-.خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	66
3-5-المعايير المعتمدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	69
3-6-آليات الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	70
3-7- معوقات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	73
خلاصة الفصل	76
الجانب التطبيقي	
الفصل الرابع : منهجية الدراسة	
تمهيد	79
4-1-الدراسة الاستطلاعية	80
4-2- منهج الدراسة	80

4-3- متغيرات الدراسة	81
4-4- مجتمع وعينة الدراسة	81
4-5- أساليب جمع البيانات (أدوات جمع البيانات)	81
4-6- الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة (الصدق ، الثبات ، الموضوعية)	82
4-7- خطوات اجراء الدراسة الميدانية	83
الفصل الخامس : عرض و تحليل ومناقضة النتائج	
5- عرض وتحليل النتائج	85
5-3- مناقشة النتائج في ظل الفرضيات	104
الفصل السادس الاستنتاجات و الاقتراحات	
6-1- الاستنتاج العام	106
6-2- الاقتراحات و الفرضيات المستقبلية	106
- قائمة المصادر و المراجع	
- قائمة الملاحق	

قائمة الجداول

الجدول رقم (01): أصناف المؤسسات حسب عدد العمال ورقم الأعمال	**56**
الجدول رقم 02 أنواع التمويل المقدم من قبلANSEj	**71**
جدول رقم (03)يمثل نسبة الذكور و الاناث في العينة	**83**
جدول رقم(04): يمثل جدل أعمار الهينة	**84**
جدول رقم(05): شهادات و التخصصات	**85**
جدول رقم(06): يمثل جدول ألقاب الرياضية المتحصل عليها	**86**
جدول رقم (07) : يمثل جدول هل لدى العينة مقاولة رياضية	**87**
جدول رقم(08): يمثل جدول نوع نشاط المؤسسة	**88**
جدول رقم(09) : يمثل جدول الوظيفة داخل المؤسسة	**89**
جدول رقم (10) : يمثل جدول هل قاموا باستشارة أصحاب الخبرة أم لا	**90**
جدول رقم (11) : يمثل جدول آليات الدعم المقترحة	**91**
جدول رقم(12): يمثل جدول نوع تمويل المؤسسة	**92**
جدول رقم(13): يمثل جدول أداء الصناديق	**93**
جدول رقم(14): يمثل جدول هل يوجد في الأسرة من لديه طرح مقاولاتي	**94**
جدول رقم(15): يمثل جدول هل يوجد عراقيل من قبل المسؤولين في إنجاز المشروع الرياضي	**95**

جدول رقم(16): يمثل جدول ما هي الإيجابية من آليات الدعم في تطوير الرياضة في ولاية المسيلة	96
جدول رقم (17): يمثل جدول هل تستطيع تمويل مؤسستك	97
جدول رقم(18): يمثل جدول هل تفكر في اقتراض أموال من أجل تطوير مشروعك	98
جدول رقم(19) : يمثل جدول هل تشجع زميلك على إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في هذا المجال	99
جدول رقم (20): يمثل جدول ما معدل نجاحك بعد دعم مؤسستكم من قبل الصندوق	100
جدول رقم(21):بيئة تساعد على تطوير المشاريع الرياضية	101

قائمة الأشكال

شكل رقم (01)يمثل نسبة الذكور و الإناث في العينة	83
شكل رقم(02): يمثل أعمار العينة	84
شكل رقم(03): شهادات و التخصصات	85
شكل رقم(04): يمثل ألقاب الرياضية المتحصل عليها	86
شكل رقم (05) : يمثل هل لدى العينة مقاولة رياضية	87
شكل رقم(06): يمثل نوع نشاط المؤسسة	88
شكل رقم(07) : يمثل الوظيفة داخل المؤسسة	89
شكل رقم (08) : يمثل هل قاموا باستشارة أصحاب الخبرة أم لا	90
شكل رقم (09) : يمثل آليات الدعم المقترحة	91
شكل رقم(10): يمثل نوع تمويل المؤسسة	92
شكل رقم(11): يمثل أداء الصناديق	93
شكل **رقم(12): يمثل هل يوجد في الأسرة من لديه طرح مقاولاتي**	94
شكل رقم(13): يمثل هل يوجد عراقيل من قبل المسؤولين في إنجاز المشروع الرياضي	95
شكل رقم(14): يمثل ما هي الإيجابية من آليات الدعم في تطوير الرياضة في بلدية المسيلة	96
شكل رقم(15): هل تستطيع تمويل مؤسستك ؟	97

شكل رقم(16): يمثل هل تفكر في اقتراض أموال من أجل تطوير مشروعك	98
شكل رقم(17) : يمثل هل تشجع زميلك على إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في هذا المجال	99
شكل رقم (18): يمثل ما معدل نجاحك بعد دعم مؤسستكم من قبل الصندوق	100
شكل رقم(19):بيئة تساعد على تطوير المشاريع الرياضية	101

ملخص البحث :

واقع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير عمل المقاولة الرياضية أنموذج الدراسةالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANADE) بولاية المسيلة" تطرقنا في هذه الدراسة إلى عنوان واقع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير عمل المقاولة الرياضية " بولاية المسيلة" وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الدور الذي تلعبه المقاولاتية في تطوير المشاريع الرياضية في ولاية المسيلة إبراز أهم المشاريع الرياضية صلات كمال الأجسام لبلدية المسيلة التي أنجزت من طرف رياضيين من ولاية المسيلة، وكذلك التعرف على أهم الهيئات الداعمة للمشاريع الرياضية في ولاية المسيلة، وتهدف أيضا إلى الكشف عن الواقع الذي تلعبه المقاولاتية في تطوير المشاريع الرياضية في ولاية المسيلة. جاء هذا البحث في فصول. الفصل الأول: إشكالية الدراسة. فرضيات الدراسة. أهمية الدراسة. أهداف الدراسة. تحديد مصطلحات الدراسة. الدراسات السابقة. وتناول الفصل الثاني: ماهية المقاولاتية مفهوم المقاول المقاولاتية في المجال الرياضي استباقية المخاطر في المجال الرياضي المخاطر كرونولوجيا وتطوير المفهوم عند الباحثين باختلاف مشاربهم إستراتيجية العمل المقاولاتي بشتى أنواعه ، قانون العمل المقاولاتي بين الحزب الواحد الى غاية الانفتاح الحر، حقبة الإبداع المقاولاتي والابتكار خلاصة الفصل أما الفصل الثالث كما عرجنا على المقاولاتية في المجال الرياضي مع الحديث عن نظريات الريادة ومخاطر المقاولاتية في مجال الرياضة مع استعرض مشاريع عالمية واغتنام الفرصة في هذا المجال أما الفصل الثالث: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرونولوجيا التشريع القانون الجزائري من بعد الاستقلال إلى الانفتاح ، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهميتها للشباب تظهر من خلال تبني قدراتهم ومهاراتهم الحياتية، التخطيط والتواصل والعمل ضمن فريق فتجعل الشباب مبادرين ومفكرين مبدعين وإيجابيين بالنسبة لصاحب واستقلاليته بذاته، المشروع وأهميته بالنسبة للمجتمع واقتصاد الدولة، خصائص وآليات الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، آلية الدعم التي جعلناها نموذج لدراسة آلية دعم تشغيل الشباب والتنمية المقاولاتية، المعايير المعتمدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكمية والنوعية منها .

Research Summary :

The reality of supporting small and medium enterprises in developing sports enterprise work. Study model. The National Agency for Supporting Youth Employment (ANADE) in the state of M’sila. In this study, we addressed the title of the reality of supporting small and medium enterprises in developing the work of sports enterprise in the state of M’sila. This study aimed to reveal the role that The role of entrepreneurship in developing sports projects in the state of M'sila is to highlight the most important sports projects related to bodybuilding for the municipality of M'sila, which were completed by athletes from the state of M'sila, as well as to identify the most important bodies supporting sports projects in the state of M'sila. It also aims to reveal the reality that entrepreneurship plays in developing Sports projects in the state of M’sila. This research was presented in chapters: The first chapter: the problem of the study, the importance of the study, the objectives of the study, and the second chapter: the concept of entrepreneurship in the sports field Sports risk chronology and the development of the concept among researchers of different backgrounds, the strategy of entrepreneurial work of all kinds, the law of entrepreneurial work between one party until the point of free openness, the era of entrepreneurial creativity and innovation. Conclusion of the chapter. As for the third chapter, we also touched upon entrepreneurship in the sports field, with talk about theories of entrepreneurship and the risks of entrepreneurship in The field of sports, with a review of international projects and seizing the opportunity in this field. As for the third chapter: The nature of small and medium enterprises, the chronology of legislation in Algerian law from after independence to openness, the importance of small and medium enterprises and their importance to young people appears through adopting their capabilities and life skills, planning, communication and working within a team, making Young people are initiators and creative and positive thinkers in relation to the owner and their independence in themselves, the project and its importance to society and the state’s economy, the characteristics and mechanisms of support for small and medium enterprises, the support mechanism that we have made a model for studying the mechanism of supporting youth employment and entrepreneurial development, the standards adopted in small and medium enterprises, both quantitative and qualitative.

مقدمــــة

أصبح موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات يحتل حيزا كبيرا من إهتمام الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المقاولات في اقتصاديات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها، والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية الإستراتجية.

الدخول إلى عالم الأعمال يعد خطوة مهمة جدا في حياة الفرد خاصة إذا تعلق الأمر بطرح منتوج جديد مبتكر، فحتى لو كانت الفكرة جيدة وكان الفرد يمتلك مهارات وقدرات مقاولاتية إلا أن هناك بعض العراقيل التي يمكن أن توقف أو تأجل مساره نحو المقاولاتية، ويكفي أن العديد من الإحصائيات تشير إلى أن نسبة كبيرة جدا من المقاولات تزول أو تخرج من السوق خلال السنوات الأولى من بداية نشاطها وتسجل المقاولات غير المستفيدة من الدعم والمرافقة النسبة الأكبر، وبالتالي فإن عملية مرافقتها ودعمها خاصة في السنوات الأولى من إنشائها وبداية نموها يعد أمرا ضروريا.

تشكل المقاولاتية عنصرا أساسيا في النسيج الإقتصادي للدول، إذ تعتبر في كثير من الدول المكان المفضل للتشغيل على صعيد الإقتصاد ككل، كما تنتج في دول أخرى الحصة الكبرى من القيمة المضافة، التي تحدد في نهاية المطاف معدل النمو الإقتصادي. ونظرا لهذه الأهمية، ما فتئت مختلف الدول تبذل جهودا كبيرة لتشجيع إنشاء هذه المقاولات وجعلها رافدا لتنويع الإقتصاد من جهة وتعزيز النمو الإقتصادي والتشغيل من جهة ثانية، فهناك من الدول من نجحت في ذلك لأنها فهمت العوامل الحقيقية المساعدة على إنشاء هذه المقاولات ونجاح إستمرارها وتطورها، وهناك دول أخرى كانت أقل نجاحا أو فشلت تماما بسبب إهمالها لهذه العوامل أو قصرت في الإعتناء بها.

تعتمد الكثير من الدول في سياساتها الاقتصادية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أداة حقيقية وفعالة لمعالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مشكلة البطالة المتنامية، ذلك بالنظر إلى هذا النوع من المؤسسات وما يتسم به من سمات وخصائص جعلت منها قادرة على استيعاب نسب البطالة وذلك من خلال خلق مناصب العمل. (نوي نور الدين ، 2017 ، – دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2000–2013 – ، مجلة التسيير الاقتصاي ، العدد 4 ، ص 320) .

ولقد أثبتت العديد من الدراسات النظرية والميدانية ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة العديد من المسائل الشائكة، بل وتعتبر الخيار المناسب لدى العديد من صناع القرار، ذلك أنها وبفضل ما تلعبه من دور بالغ الأهمية ضمن المخططات التنموية لمختلف الدول على اختلاف درجات تطورها سواء أكانت دولة متقدمة أو نامية، فهي تسهم مساهمة فعالة في تنمية الإنتاج المحلي وخلق الثروات والنهوض بالعديد من القطاعات بالإضافة إلى تنمية وتنويع سلة الصادرات لهذه الدول.

وبالرغم من هذه الأهمية لهذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها لا تزال تعاني من مشاكل عديدة تحد من نموها وتطورها، ويأتي مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقدمة جملة هذه المشاكل، إذ يعد أحد أهم المعوقات ولقد سارعت الجزائر على غرار كل الدول في اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي من شأنها الحد من هذا المشكل والنهوض بهذا القطاع وترقيته.

ومن جملة الإجراءات التي اتخذتها إنشاء مجموعة من الأجهزة الحكومية مهمتها السهر على تقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات ومن أبرز هذه الأجهزة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار. وسنحاول في هذا البحث الإجابة على السؤال التالي: "**ما هو دور دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير عمل المقاولة الرياضية؟**" دراسة حالة قاعات كمال الأجسام في بلدية المسيلة .

حيث تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة حيث سيتطرق إلى التعاريف و الكلمات الدالة على البحث كذا الإشكالية التي سيبنى عليها البحث ، وكذا التساؤلات و الفرضيات الممكن للدراسة .

وفي الفصل الثاني والثالث سيكون مخصص للخلفية النظرية والدراسات السابقة التي درسها التي تم دراستها أما الفصل الرابع سيكون للإجراءات الميدانية للدراسة بما في ذلك المنهج المتبع وعينة البحث كما خصص الفصل الخامس لمناقش النتائج وتحليلها وفي الفصل السادس يذكر الباحث بنتائج بحثه و التوصيات التي خرج بها من خلال دراسته لهذا الموضوع .

الفصل الأول

" الإطار العام للدراسة "

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

تمهيد

1-1- إشكالية الدراسة

1-2- فرضيات الدراسة

1-3- أهمية من الدراسة

1-4- أهداف الدراسة

1-5- تحديد المصطلحات والمفاهيم

1-6- الدراسات السابقة

1-7- مميزات الدراسة الحالية

1-1-الإشكالية:

تعد المقاولاتية من الركائز الأساسية للنهوض بقطاع المؤسسات في مستواه الجزئي و تطوير القطاع الاقتصادي في مستواه الكلي، إذ يعتبر موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القضايا نظرا للدور الذي أضحت تلعبه باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تعتبر وسيلة اقتصادية و غاية اجتماعية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر، لذا فإن معظم دول العالم أصبحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تلعبه هذه المؤسسات بفضل تميزها بالإبداع و الكفاءة و المرونة فضلا عن مساهمتها في خلق فرص العمل و التقليل من حدة البطالة.

فقد أصبحت المقاولاتية الرياضية من المفاهيم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع خاصة في السنوات الأخيرة، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث،ونظرا لأهميتها المتزايدة أصبحت كل من الحكومات والباحثين والجامعيين والمجتمع بشكل عام يهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم خاصة في قطاع الرياضة والشباب، وبقدرتهم على البقاء والنمو. ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد في قدرتها (المقاولاتية) على الرفع في مستويات الإنتاج وزيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها، تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة والمرافق المغلقة وإعادة فتحها واستثمارها من طرف باب مؤهلين من حيث الخبرات والكفاءة، بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها ليشمل وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال من خلال ما توفره من مناصب شغل ودعم اللوجستيكي وكذا ما تعرف بحاضنة الأعمال وغيرها من آليات الدعم المقاولاتية الرياضية مثل وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر عموماً وفي ولاية مسيلة على وجه الخصوص.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نطرح السؤال التالي:

هل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في تطوير عمل المقاولاتية الرياضية ؟

1-1-2-الأسئلة الفرعية:

1-ماهي آليات الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمل المقاولاتي؟

2-هل صناديق الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في تطوير العمل المقاولاتي؟

1-2-الفرضيات:

1-تتجسد آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في الاعتماد على الدعم المادي والدعم غير المادي.

2-يساهم الدعم المادي المتمثل في التمويل كآلية دعم من طرف الوكالة محل الدراسة في تطوير العمل المقاولاتي الرياضي.

1-3- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تخوض في مجال المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها و تطويرها من خلال مجموعة من الآليات باعتبار أن الاتجاهات الحديثة للدول هي دعم أشكال هذا القطاع لما له من دور فعال في التنمية الاقتصادية.

حيث يرتكز موضوع البحث حول متغيرين أساسين وهما آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل المقاولاتي، ولهذا فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من أهمية هذه المتغيرات في تفاعلها وارتباطها مع بعض لخدمة هذا القطاع.

-تعتبر محرك أساسي لخلق فرص العمل والابتكار والنمو الاقتصادي

-تساهم المقاولاتية في تحقيق ارتفاع في الدخل المجتمعات ذات الدخل المنخفض وكذا توفير مناصب شغل لليد العاملة المؤهلة من أصحاب الشهادات والمخرجات الجامعية.

-تعتبر وسيلة للحد من البطالة والتنمية الاقتصادية.

-تساهم في تحقيق التكامل الاجتماعي لصاحب المشروع وعائلته.

-تحويل الأهداف المرجوة والأفكار المستقبلية إلى واقع يستفيد منه الجميع من خلال العزم والإصرار.

-توضيح كيفية التخطيط للدخول إلى السوق وتنفيذ الأفكار فهي بذلك تسعى إلى الكشف عن حاجة العميل والسعي وراء تلبيتها.

زيادة على ذلك فإن تطبيق برامج المقاولاتية ينعكس بشكل واضح على الشباب خصوصا و على المجتمع بشكل عام، وأهميتها للشباب تظهر من خلال تبني قدراتهم ومهاراتهم الحياتية، التخطيط والتواصل والعمل ضمن فريق فتجعل الشباب مبادرين ومفكرين مبدعين وإيجابيين، فهي تبني و تقوي مهاراتهم القيادية وتزيد من ثقتهم بأنفسهم، وأهميتها للمجتمع ككل تظهر من خلال استثمار طاقات أفراد المجتمع بشكل إيجابي وإبراز قيادات مستقبلية قادرة على تحمل المسؤولية تتصدى لمشكلات المجتمع فهي تسعى إلى صياغة حلول تنموية مبتكرة من أفكار و مبادرات الشباب، فتزيد من انتماء الشباب لمجتمعهم، كما تعزز التغيير الإيجابي في المجتمع(**الربيعي،2017، الصفحات273-274**) .

كما تستمد أهميتها من خلال آثارها على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي والتنموي كما سنوضح من خلال النقاط التالية:

أ- الآثار الاجتماعية:

-تسعى المقاولاتية لتحقيق عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة.

-المساهمة في تشغيل المرأة ودعمها في المجال المقاولاتي.

-تعمل على التقليل من النزوح الريفي نحو المدن، من خلال تقديم الدعم في المجال الزراعي

-خلق فرص عمل ومناصب شغل جديدة لمجابهة شبح البطالة.

ب- الآثار الاقتصادية:

-تسعى إلى تنويع الإنتاج نظرا لتباين مجالات الإبداع لدى المقاولين.

-تساهم في نقل التكنولوجيا والتجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية

-تسعى المقاولاتية إلى رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال.

ج- الآثار التنموية:

-تحسين مستوى الإنتاجية واكتشاف مصادر جديدة للموارد الإنتاجية.

-إنشاء أسواق جديدة بالإضافة إلى تحسين مستويات العرض والطلب

-تسعى إلى زيادة الدخل الفردي وتحريك رؤوس الأموال.

1-4- أهداف الدراسة :

يمكننا تقسيم هذا الجانب إلى قسمين فهناك أهداف عامة متعلقة بالمؤسسة وأخرى متعلقة بالمقاول في حد ذاته فالمقاولاتية تهدف إلى تحسين وضع المؤسسة حاليا ومستقبليا.

أ- أهداف موضوعية عامة:

-التشجيع على استثمار الموارد المحلية واستخدامها في التصنيع لتصبح على شكل منتجات استهلاكية محليا أو موجهة نحو التصدير.

-تحفيز الشركات المصغرة على استخدام التكنولوجيا في نشاطاتها وزيادة إنتاجيتها و رفع سقف المنافسة بينها.

أما على الجانب الثاني فهناك أهداف تتعلق بالمقاول و تختلف من شخص لآخر وتذكر ابرزها:

ب-أهداف فردية ذاتية:

-الاستقلالية و أن يكون الشخص رئيس نفسه في العمل ويقوم باتخاذ القرارات بنفسه.

-تقدم المقاولاتية إمكانية أكبر لتحقيق مكاسب مالية كبيرة مقارنة بالعمل لدى شخص آخر.

-التفكير بإيجابية باستمرار مما يتيح للمقاولين مزايا التفكير المتفتح وإيجاد الحلول المناسبة ووضع الخطط البديلة للتخلص من الأزمات.

1-5- تحديد المفاهيم والمصطلحات:

1-5-1-تعريف المقاول

لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت التعريفات التي أعطيت له فمصطلح المقاول "Entrepreneur" ظهرة في فرنسا خلال القرن السادس عشر وهي كلمة مشتقة من الفعل "Enreprender"والذي معناه باشر، إلتزم، تعهد وبالنسبة للغة الإنجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة "Entrepreneur" للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية.

وعرف القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723م بباريس كل من المصطلحين "Enreprender "و"Entrepreneur" بالشكل التالي(خذري، 2013، صفحة4)

أ:"Enreprender" :تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة .... إلخ.

ب:"Entrepreneur" :الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما، فمثلا بدلا من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي.

أما في إنجلترا وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقد كان المصطلح الذي يقابل مصطلح المقاول "Entrepreneur"هو مصطلح "Undertaker" أو "Adventurer" ، ولقد عرف "J.Dictionary"كلمةUndertakerعلى أنه: "الشخص الذي يحاول استغلال الفرص التي تتميز بالمخاطرة"(لفقير،2009،صفحة 16).

يعتبر الاقتصادي (1730) "R.Cantillon" أول من وضع مفهوما للمقاول، ثم جاء بعده جملة من الباحثين منالمدرسة التقليدية الفرنسية أمثال «Turgot" (1776)وبعدها "Turgot" Say (1803-1829) (1890)،وكذلك كان الموضوع محل اهتمام المدرسة النمساوية وتمثل ذلك في أعمال كل من "Knight" (1921)،"Mises"(1949-1985)، Schumpeter(1934)، وكذلك أعمال كل من "Kirzner" (1973) الى غاية "Casson" (1968)ويمكن تلخيص أهم تعاريفهم فيما يلي:(زيداني،2008، صفحة 98)

أ-"Cantillon" :المقاول هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللايقين البيئة.

ب- "D.Mc Clelland":المقاول هو الشخص الديناميكي الذي يخوض مخاطر محسوبة.

ج-"Knight" :المقاول هو الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق، ويتحمل اللايقين في ديناميكية عمل السوق.

هنا يتفق هؤلاء الباحثون على أن المقاول يقوم بإنشاء مؤسسة أين يعمل في ظل لا يقين البيئة بصفة عامة و تقلبات الأسواق بصفة خاصة، ويتحمل المخاطر الناجمة عن ذلك مخاطر مالية جسدية، عائلية نفسية.

أما اللجنة الأوربية عرفت المقاول كما يلي: "المقاول يمكن اعتباره ذلك (أو تلك الفرد الذي يأخذ ويتحمل الأخطار،يجمع الموارد بشكل فعال، يبتكر في إنتاج خدمات ومنتجات بطرق إنتاج جديدة، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها،وذلك بتخصيصه الناجع للموارد(مرداوي،2010، صفحة7)

بعد التمعن مليا في التعاريف المذكورة سابقاً والتي تزامنت والتطور الاقتصادي يمكن تحديد تعريف للمقاول وذلك كالتالي:

1-5-2-المقاول: هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة وبشكل مستقل -إذا كان لديه الموارد الكافية - على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع بالاعتماد على معلومة هامة من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع وهذا يقود التطور الاقتصادي

كما يمكن تعريف المقاول على أنه:

1-5-3-المقاول: شخص مبدع مسير لمؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بنسبة كبيرة في رأسمال المؤسسة ويقوم بدور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجهه أو حل مشاكلها(خذري،2013، صفحة4)

1-5-4-الإبداع

*تعريف الإبداع : يعتبر الإبداع واحدا من المفاهيم التي أثير حولها الكثير من الجدل والدراسات فيما يتعلق بتحديد تعريف واحد جامع وشامل ويعود ذلك إلى تعدد وجهات النظر والمدارس ومداخل التعريفإذ يعرف على أنه : "القدرة على جمع الأفكار بطريقة فريدة لإيجاد ارتباط غير عادي بينها"(بوبعية ،2012، صفحة29).

*كما يعرف على أنه قدرة عقلية تظهر على مستوى الفرد أو الجماعة أو المنظمة، وهو عملية ذات مراحل متعددة ينتج عنها فكر أو عمل جديد يتميز بأكبر قدر من الطلاقة والمرونة والأصالة و الحساسية للمشكلات والاحتفاظ بالاتجاه ومواصلته، يتميز بالقدرة على التركيز لفترات طويلة في مجال الاهتمام والقدرة على تكوين ترابطات واكتشافات وعلاقات جديدة، وهذه القدرة الإبداعية من الممكن تنميتها وتطويرها حسب قدرات وإمكانات الأفراد والجماعات والمنظمات".(جعبري ،2008، صفحة3)

ويتميز الإبداع بكونه مفهوما قادرا على استيعاب الاجتهادات والآراء المختلفة عبر الزمن وحسب التطور الذي تمر به كل مرحلة.

1-5-5- تعريف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سنتناول من خلال هذه النقطة عدة مفاهيم لهذه المؤسسات حسب عدة وجهات نظر وذلك بسبب عدم وجود تعريف موحد لها حيث أن مورال جوليان قد عرفها على أنها " مفهوم غامض متعدد التعريفات.(غالم،2013، صفحة3) وهو ما دفعنا لعرض عدة تعريفات فيما يلي :

تعريف البنك الدولي:عرف البنك الدولي هذه المؤسسات كما يلي:

أ- المؤسسات المصغرة:هي تلك المؤسسات التي توظف أقل من عشرة موظفين وإجمالي أصولها أقل من10000وكذا حجم المبيعات السنوية.

ب- المؤسسات الصغيرة: هي تلك المؤسسات التي توظف أقل من 50 موظف وإجمالي أصولها أقل من 03 مليون وكذا حجم مبيعاتها.

جـ- لمؤسسات المتوسطة:هي تلك المؤسسات التي توظف أقل من 300 موظف وإجمالي أصولها أقل من 15مليون وكذا حجم مبيعاتها.

1-5-6- تعريف البنك الإحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية: عرف البنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها " منشأة مستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق.(خوبي،2008، صفحة29).

1-5-7- تعريف مركز التنمية الصناعية لدول العربية: عرف المركز المشاريع الصغيرة على أنها "كافة الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تضم الصناعات الريفية واليدوية والحرفية، إضافة إلى المصانع الصغيرة الحديثة سواء التي تتخذ شكل المصانع أو تلك التي لا تأخذ هذا الشكل"(الزيود ،2010، صفحة66) .

1-5-8- تعريف منظمة العمل الدولية: " مفهوم الصناعات الصغيرة يشمل المنشآت الإنتاجية والحرفية التيلاتتميز بالتخصيص في الإدارة ويديرها مالكها و يصل عدد العاملين فيها إلى 50 عاملا. (الزيود ،2010، صفحة66)

1-5-9- تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةUNIDO :تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية على أنها مؤسسات يعمل بها أقل من 90 عامل أما في الدول المتقدمة فهي مؤسسات توظف أقل من500 عامل.(عبد اللاوي،2017، صفحة47)

1-5-10- تعريف المنظمات الريادية: لقد اختلفت وجهات النظر حول تعريف المنظمات الريادية، تم التطرق إلى بعضها من خلال التعاريف الموالية:

* تعرف المنظمات الريادية بأنها تلك المنظمات التي تعمل على تعزيز الإبداع والتجديد باستمرار، والمخاطرة من خلالالمشاريع التي تنشئها، واكتشاف الفرص الجديدة، حيث تهدف إلى النمو باستمرار لتنافس بقوة المنظمات الأخرى في السوقوالحصول على ميزة تنافسية(عوض،2010، صفحة196)

*المنظمات الريادية: هي تلك المنظمات المعروفة بين منافسها بفضل موقعها الريادي، والتي تهيمن على السوق(lambin،2008،p 338)

*عرفت المنظمات الريادية: من ناحية التركيز على زيادة الدخل القومي للمنظمات بأنها تلك المنظمات التي تعمل بقوة إيجابية في النمو الإقتصادي وتكوين العلاقة ما بين الإبتكار والسوق وتؤدي إلى زيادة الدخل القومي من خلال إيجاد فرص عمل وكذلك تقديم التكنولوجيا الحديثة لطرح المنتجات والخدمات بالأسواق.(حسين،2015، صفحة169)

* المنظمات الريادية:تلك المنظمات التي تستطيع الإستفادة من الفرص دون النظر إلى الموارد المتاحة، ويمكن توضيح فلسفتها من خلال ستة أبعاد مرتبطة بها وهي التوجه الإستراتيجي، إقتناص الفرص الالتزام بالموارد واستغلالها والرقابة على الموارد تنظيم الإدارة وفلسفة الحوافز، وهناك عدة مفاهيم مرتبطة بها سواء أكانت أنظمة التخطيط والأداء والتغيرات التكنولوجية أم إدارة المخاطر وتقليلها وتبسيط إجراءات اتخاذ القرار والرقابة على الموارد في الأجل الطويل، والأنظمة المتعلقة بالموارد والحوافز المادية وثقافة المنظمة وتوقعات العاملين وتعويضاتهم(Birley,،2000،p8)

1-6-الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة نظرا للمكانة والأهمية البالغة التي يحتلها مجال المقاولاتية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة باعتبارها المورد الأساسي للنهوض بعجلة التنمية المحلية والاقتصادية، أضحت كمجال للبحث وتحولت إلى موضوع محوري للنقاش في مختلف الدول، وهذا ما يعكس الاهتمام الكبير بها، بحيث أصحبت محل أنضار الباحثين والمختصين فحظيت بالعديد من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية من زوايا مختلفة وبأساليب علمية مختلفة.

وبغرض الإحاطة بموضوع دراستنا من كل الجوانب وإضافة نوع من الاهتمام كان لازما علينا تناول العديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة وارتباط بالموضوع، ونظرا لتعدد هذه الدراسات وبغرض الإلمام بها سنتطرق في هذا الفصل إلى:

أولاً: الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع

ثانياً: التعليق على الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع دراسة عربية:

الدراسة الاولى: بن يحي زهير 2018

دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي، مذكرة ماستر أكاديمي فيعلوم التسيير تخصص إدارة أعمال، مشتلة ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج

. المدير مرافق رئيسي ومرافق في مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

. المدير مرافق رئيس ومرافقة في مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

. صاحب مؤسسة في مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. باحث أكاديمي وإطار في ANSEJ.

– معرفة مدى مساهمة آليات الدعم محل الدراسة في تعزيز التنمية المحلية لولاية برج بوعريريج

–إبراز دور العمليات التي تقوم بها المؤسسات محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.

– تقديم لمحة عن المشاتل ومراكز التسهيل كآليات مستحدثة في الجزائر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسة الثانية: محمد أنور بعبوش2016

فعالية آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك.

– الهيئات الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي.

. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ.

–الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM. –الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.

– التعرف على الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–التعرف على أبرز الآليات الفاعلة في تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

التعرف على مصادر تمويل ودعم هذه المؤسسات واحتياجاتها والمشاكل التي خطوات تعاني منها.

. الاطلاع على أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– التعرف على الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–التعرف على أبرز الآليات الفاعلة في تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسة الثالثة: بشرى طيور 2019

دور هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر.

مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة.

وكالات الدعم والمرافقة بولاية أم البواقي.

– الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.ANSEJ

–الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .ANGEM

–الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.CNAC

–محاولة تسليط الضوء على موضوع المقاولاتية باستعراض بعض الإسهامات المعرفية| المقدمة من طرف العديد من الباحثين.

–التعرف على احتياجات المشاريع المقاولاتية و المشاكل والمعوقات التي تواجهها.

الاطلاع على أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الدراسة الرابعة : رفيق بشرى 2018

دور هيئات الدعم المالي في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص إدارة مالية.

مجتمع الدراسة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ بولاية المسيلة.

–تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية وخصائصها.

–مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، من خلال إبراز الدور الذي تلعبه في تحقيق القيمة المضافة والمساهمة في رفع مستويات الناتج الوطني وكذا توفير مناصب العمل وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

–عرض حصيلة نشاط وكالة ANSEJ بالمسيلة للفترة (2010–2016) وانعكاساتها على عدد المؤسسات وعدد مناصب الشغل.

. تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها المساهمة في تفعيل دور وكالة ANSEJ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يسمح في تحسين أداءها وبالتالي نموها واستمرار نشاطها.

الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع دراسة أجنبية:

الدراسة الخامسة أجنبية : Lambert Oula، (2007

دعم المقاولاتية والوساطة المحلية في التنمية الإقليمية حالة

(la zone du canal de lachine)
L'APPUI À L'ENTREPRENEURIAT ET L'INTERMÉDIATIO
LOCALE DANS LE DÉVELOPPEMENT TERRITORIAL
LE CAS DE LA ZONE DU CANAL DE LACHINE

أطروحة دكتوراه

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الصناعية (مونتريال) Canal de Lachine

* المؤسسةA تختص في قطاع التكنولوجيا الحيوية (إنتاج أدوات بلورة البروتينات)

* المؤسسةB تختص في قطاع التوزيع لمختلف البرامج.

* المؤسسةC مؤسسة اجتماعية تختص في تقديم الخدمات التعليمية.

*المؤسسةD تختص في خدمات النقل الصناعي.

*معرفة أثر وسائط الدعم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

معرفة الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد عملية الدعم من طرف الوسائط.

*التركيز على الحوافز وإجراءات العمل لوسائط الدعم.

* تحليل دور إجراءات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سياق تحويل أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك واستراتيجيات التنظيم.

1-7- مميزات الدراسة الحالية

من خلال الدراسات السابقة، نجد أن دراستنا مختلفة عن الدراسات السابقة و مكملة لها في نفس الوقت، كما أن غالبية الدراسات السابقة تتشابه مع دراستنا في قضية الارتباط بين أهمية قطاع المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الآليات الداعمة لها وواقعها العملي و كذا أسلوب الدراسة المعتمد فجل الدراسات اعتمدت على الدراسة التحليلية لعرض دراستها والوصول إلى نتائج، ففي حين تطرقت الدراسات السابقة إلى مجموعة من الآليات الداعمة للقطاع المقاولاتي و محاولة تشخيص دورها في تشجيع وتطوير قطاع المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن دراسة رفيق بشرى بينت أن للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية المسيلة دور في تمويل و إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يبين أن التمويل عنصر فعال للنهوض بهذا القطاع، أما دراسة عومري سالم و بايوسف عبد القادر فوصلت إلى نتيجة و هي أن المرافقة المقاولاتية آلية فعالة في دعم و إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و نجد أن دراسة بشرى طيور تناولت موضوع دور هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع

المقاولاتية في الجزائر فتوصلت إلى أن مختلف الهيئات الداعمة و الإجراءات المقدمة من طرف الدولة تساهم في ترقية قطاع المقاولاتية في الجزائر.

فدراستنا تطرقت إلى كل تلك الجوانب مضيفة في ذلك دور مختلف واقعه دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الرياضي على سبيل الحصر.

مقدمتها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وما لها من دور فعال في تحسين العمل المقاولاتي في الجزائر خاصة وأننا نحاول أن نسلط الضوء على دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الرياضية في تطوير العمل المقاولاتي بولاية المسيلة.

الفصل

الثاني

" المقاولاتيـــة"

الفصل الثاني: المقاولاتية.

تمهيد:

أولا: تعريف المقاولاتية

ثانيا: كرونولوجيا المقاولاتية وتطور المفهوم.

ثالثا: أهمية والهدف من العمل المقاولاتي.

رابعا:استراتيجية العمل المقاولاتي.

خامسا:أنوع المقاولاتية.

سابعاً: الإبداع المقاولاتي.

سادسا: تطور قانون المقاولاتية في الجزائر.

ثامناً: المقاولاتية في المجال الرياضي.

تمهيد:

امتدت دراسة المقاولة لأكثر من 200 سنة، ومع ذلك لايزال الاهتمام بها يتزايد يوما بعد يوم، كما لا يزال هذا المفهوم (أي المقاولة) محل جدل ونقاش بين الباحثين والأكاديميين، إذ أنه ولحد الآن لم يتم الاتفاق على تعريف واحد يقوم هذا الجدل بسبب الطبيعة المعقدة وغير المتجانسة لهذه الظاهرة، مما دفع الباحثين الى تعريفها كل حسب وجهة نظره وتفكيره. وفي نفس السياق يقول " Alain Falle محاولة تعريف المقاولة هي عملية صعبة لأن المقاولين والأنشطة المقاولاتية ليست سهلة التعريف والدراسة والظاهرة غير متجانسة معقدة، وغامضة.(Alain Fayolle،2003،p11)

2-1- تعريف المقاولاتية:

من بين التعاريف التي أطلقت على المقاولة نذكرها فيما يلي:

-كما يعرفها RobertHisrichعلى أنها: " السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بتخصيص الوقت والجهد اللازمين مع تحمل المخاطر المالية النفسية والاجتماعية الناتجة عن ذلك، ومقابل ذلك يتحصل على إشباع مادي معنوي.(Robert Hisrich،1989،p7)

-كما يعرفها .Fayolle كما يلي: " هي وضعية تربط فرد يتميز بالتزام شخصي قوي (تخصيص الوقت المال والطاقة) بمشروع أو منظمة ناشئة، وذلك بصفة متلازمة والقيمة التي يتم خلقها ترجع للمساهمات التقنية المالية والشخصية التي تولدها المنظمة والتي تمنح الرضا للمقاول ولأصحاب المصلحة أو المهتمين. فبالنسبة للمقاول تكمن القيمة في المداخيل المالية والمادية ولكن أيضا الاستقلالية الذاتية السلطة أو تقدير الذات... الخ. وبالنسبة للزبائن، تتمثل القيمة في الرضا من استهلاكهم للسلع و / أو الخدمات المعروضة. أما بالنسبة لممولين فهي تتعلق بالفائدة والأرباح النقدية المتحصل عليها و / أو المحتمل الحصول عليها(Eric Michael،2006،p43)

أما فايز جمعة النجار وعبد الستار محمد علي، فيعرفانها على أنها: " سيرورة يمكن أن نجدها في مختلف البيئات وبأشكال مختلفة، تقوم بإدخال تغييرات في النظام الاقتصادي عن طريق إبداعات قام بها أفراد، تخلق مجموعة من الفرص الاقتصادية وتكون نتيجة هذه السيرورة خلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمع ككل"(النجار ،2006،صفحة70)

وحسبFilion.. المقاولة هي " الحقل الذي يعنى بدراسة واقع المقاول وتطبيقاته من حيث نشاطات هو خصائصه والآثار الاقتصادية والاجتماعية لسلوكياته، وكذلك يدرس أساليب دفع ودعم وحماية النشاط المقاولاتي.

يتضح من خلال التعاريف السابقة مدى ارتباط المفهوم المقاولة، فالمقاول هو الدافع والمحرك وقائد عملية المقاولة أو كما وصفها بعض الباحثين "السيرورة المقاولاتية"

للإشارة فقط فإن استخدام مصطلح سيرورة بدل عملية له تأثير في المعنى الإجمالي حيث أن مصطلح "عملية تكون فيه الأنشطة والممارسات المرتبطة بالحدث مضبوطة ومعروفة بدقة نتائج هذا الحدث. مهما كان المعنى الذي أعطي للمقاولة، فإن هذه الأخيرة تجمع بين المفاهيم الثلاث الرئيسية إنشاء مؤسسة روح المقاولة والمقاول.(بداوي،2014، صفحة40)

تعريف روح المقاولة:

لقد ازداد اهتمام الباحتين بدراسة روح المقاولاتية نظرا لأهميتها الكبيرة في التدعيم وتشجيع المقاولاتية، ولأن المصطلح ما زال محل البحث لم يتم حول إيجاد تعريف موجد وشامل له.

فحسبLeger-Jarmiou لا يجب الخلط بين روح المقاولاتية المؤسسة فلكل. منهم مفهومه الخاص به(herine Leger، p 91،1997)

فروح المؤسسة تمثل في مجموع المواقف الايجابية تجاه المؤسسة والمقاول أما عن روح المقاولاتية فهي تنتقد التصور الذي يعتبرها عملية التعرف على الفرص وجمع الموارد الكافية ذات الطبيعة المختلف أن ينظر إلى هذه العملية كنتيجة ممكنة التحقق الروح المقاولاتية وليس كمفهوم لها. حيث ترتبط روح المقاولاتية بالدرجة الأولى بأخذ المبادرة والعمل أو الانتقال للتطبيق، فالأفراد الذين يتمتعون بروح المقاولاتية يمتلكون العزيمة على تخريب أشياء جديدة، أو انجاز الأعمال بطريقة مختلفة وذلك بسبب بسيط يكمن في وجود إمكانية للتعبير، وليس بالضرورة أن يكون لديه الرغبة في إنشاء مؤسستهم الخاصة ولا حتى في الدخول في مسار مقاولاتي، يهدفون بالدرجة الأولى إلى تطوير قدرة للتعامل مع الغير لاختبار وتجريب أفكارهم والتعامل بكثير من المرونة.

وحسب التعريف المقدم من مجموعة من المختصين في الاتحاد الأوروبي المكلفين بتدريس المقاولاتية، يجب ألا تنحصر روح المقاولاتية فقط في عملية إنشاء المؤسسات، بل يجب النظر إليها كموقف عام يمكن استعماله بفائدة من طرف كالفرد في حياته اليومية وفي كل النشاطات المهنية. ولذلك لا يجب حصر روح المقاولاتية في مجموعة الوسائل والتقنيات التي تسمح بالانطلاق في نشاط تجاري لأنها تتعلق قبل كل شيء بالمبادرة والعمل(Anne-Françoise، 2005, p 16)

إذن روح المقاولاتية هي عبارة واسعة الدلالات والمعاني تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الفردية لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة مما يمكن الأفراد من تطوير أنفسهم، واكتساب مهارات جديدة ناتجة عن الانتقال للميدان العلمي وتخريب الأفكار الجديدة، وبالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير و اكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات.

حسب SURLEMENT et KEARNEY فإن روح المقاولة تعني الذهنية وطريقة التفكير التي تقود الفرد أو مجموعة من الأفراد الملاحظة فرص وتعبئة الموارد الضرورية لاستغلالها، وذلك لهدف خلق قيمة".(Surlemont, Bet،2009, p 26)

تعرف على أنها قدرة فردية أو جماعية على تحمل المخاطرة برأس المال والمغامرة في تقديم شيء جديد (بمعنى الابتكار) باستخدام أفضل مزيج من المواد المختلفة. وعليه فهي القدرة على رؤية القرص ضمن ما يراه الآخرون تهديدا (ملتقى دولي ، جامعة محمد خيضر ،من 06-09-أفريل ، 2010)

وكتب فريق خبراء الاتحاد الأوروبي المكلف بالتعليم والتكوين في المقاولة ما يلي": لا ينبغي أن تقتصر روح المقاولة على إنشاء وخلق مؤسسة، ولكن يجب أن ينظر إليها كموقف يمكن تبنيه بشكل مفيد من قبل الجميع في الحياة اليومية وفي جميع النشاطات المهنية".

2-2-:كرونولوجيا المقاولاتية وتطور المفهوم حسب البارد يغم:

1-2-2:المقاولاتية حسب الاتجاه الاقتصادي:

لقد تمت دراسة المقاولاتية لفترة طويلة من الزمن انطلاقا من العلوم الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بالتركيز على نتائج المقاولاتية في محاولة منها للإجابة على التساؤلين التاليين:(Djanou ،2002, p 11) ما هو تأثير الأنشطة المقاولاتية على الاقتصاد؟ ماهي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشجع المقاولاتية؟

كما تضمن هذا الاتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، حيث استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة من طرف Montehrétien وكانت تعنى الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان انجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة، وبناء على ذلك كانت توكل إليه مهام تشييد المباني العمومية، انجاز الطرق،ضمان تزويد الجيش بالطعام، إضافة إلى غيرها من المهام.

ثم بدأ مصطلح المقاول يتوسع ليصبح أكثر شمولا في القرن الثامن العشر ليعني: الشخص الذي يباشر في عمل ما" أو بكل بساطة هو شخص نشيط يقوم بإنجاز العديد من الأعمال".

وبالرغم من أن استعمال هذا المصطلح من قبل إلا أن الفضل في إدخاله إلى النظرية الاقتصادية يعود إلى كل من Cantillon سنة 1755 و B.Say. j سنة 1803 ، واللذان يعتبران من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا تصورا واضحاً لوظيفة المقاول ككل.

لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت التعريفات التي أعطيت له فمصطلح المقاول "Entrepreneur" ظهرت في فرنسا خلال القرن السادس عشر وهي كلمة مشتقة من الفعل "Enreprender"والذي معناه باشر، التزم، تعهد وبالنسبة للغة الإنجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة "Entrepreneur" للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية.

وعرف القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723م بباريس كل من المصطلحين "Enreprender "و"Entrepreneur" بالشكل التالي(خذري ،2013، صفحة4)

أ:"Enreprender" :تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة .... إلخ.

ب:"Entrepreneur" :الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما، فمثلا بدلا من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي.

أما في إنجلترا وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقد كان المصطلح الذي يقابل مصطلح المقاول "Entrepreneur"هو مصطلح "Undertaker" أو "Adventurer" ، ولقد عرف "J.Dictionary"كلمةUndertakerعلى أنه: "الشخص الذي يحاول استغلال الفرص التي تتميز بالمخاطرة".(لفقير ،2009، صفحة16)

يعتبر الاقتصادي (1730) "R.Cantillon" أول من وضع مفهوما للمقاول، ثم جاء بعده جملة من الباحثين من المدرسة التقليدية الفرنسية أمثال «Turgot" (1776)وبعدها Say (1803–1829) "Turgot"(1890)،وكذلك كان الموضوع محل اهتمام المدرسة النمساوية وتمثل ذلك في أعمال كل من "Knight"(1921)، "Mises" (1949–1985)، Schumpeter(1934)، وكذلك أعمال كل من "Kirzner" (1973) إلى غاية "Casson" (1968)ويمكن تلخيص أهم تعريفهم فيما يلي:(زيداني،2008، صفحة96)

أ–"Cantillon" :المقاول هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللايقين البيئة.

ب– "D.Mc Clelland":المقاول هو الشخص الديناميكي الذي يخوض مخاطر محسوبة.

ج–"Knight" :المقاول هو الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق، ويتحمل اللايقين في ديناميكية عمل السوق.

هنا يتفق هؤلاء الباحثون على أن المقاول يقوم بإنشاء مؤسسة أين يعمل في ظل لا يقين البيئة بصفة عامة و تقلبات الأسواق بصفة خاصة، ويتحمل المخاطر الناجمة عن ذلك مخاطر مالية جسدية، عائلية نفسية.

أما اللجنة الأوربية عرفت المقاول كما يلي: "المقاول يمكن اعتباره ذلك (أو تلك الفرد الذي يأخذ ويتحمل الأخطار ،يجمع الموارد بشكل فعال، يبتكر في إنتاج خدمات ومنتجات بطرق إنتاج جديدة، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها،وذلك بتخصيصه الناجع للموارد.(مرداوي،2010، صفحة7)

2–2–2– المقاولاتية كظاهرة تنظيمية:

هذا الاتجاه والذي يتزعمهGartner يعتبر أن المقاولاتية هي عملية إنشاء منظمات جديدة، وحتى يتسنى لنا هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة.(Alain Fayolle،2004, p 29)

حسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات موارد مالية بشرية ... وذلك من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع مهيكل وأن يكون قادراً على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة.(Eric Michael،2006،p3) العوامل المختلفة مثل الأفكار الخبرة والتي يصبح لها معنى بواسطة تنظيم جديد، ويركز " Gartner" أساساً على مسألة ظهور هذه المنظمة وكيف تتمكن هذه الأخيرة من البروز والتحول إلى كيان موجود. بعدما كانت مجرد فكرة حقاً ويشيد أيضاً بقدرة المقاول الكبيرة على تحويل الأحلام أو الرؤية إلى حقيقة ملموسة مجسدة في شكل مشروع جديد(Thierry Verstraet،2005،p37)

غير أن هذا الاتجاه يشوبه بعض الغموض، فبالرجوع إلى طريقة الاستغلال المعتمدة لتثمين فرصة أو ابتكار ما يمكننا الاعتماد على مؤسسة قائمة بدل اللجوء إلى إنشاء مؤسسة جديدة، فهل هذه الحالة تعتبر حالة مقاولاتية أم لا.

و منجهة أخرى ومثلما بينه Bruyat لا يمكن أن تؤدي جميع المؤسسات المقامة لإحداث حالات تكون فيها شدة التغيير بالنسبة للفرد بالإضافة إلى أهمية القيمة المقدمة ذات مستوى عال حيث يمكن للمؤسسات أن تنشأ عن طريق التقليد أو إعادة الإنتاج (Alain Fayolle،2006،p29)

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف المقاولاتية حسب هذا الاتجاه بأنها عملية إنشاء لمؤسسة من خلال تجسيد فكرة في مشروع.

2-2-3- المقاولاتية استغلال للفرص:

هذا الاتجاه يعرف Venkatarman, Shaneالمقاولاتية بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية. والفرصة حسبCasson تعني الحالات التي تسمح بتقديم منتجات خدمات ومواد أولية جديدة، بالإضافة أيضا إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم، وبيعها بسعر أعلى من: تكلفة إنتاجها، ويتم ذلك عن طريق المقاول الذي يعتبر شخصا قادرا على اكتشاف موارد غير مثمنة والتي قوم بشرائها وتنظيمها من أجل إعادة بيعها في شكل سلع ومنتجات مثمنة بشكل أفضل من طرف المستهلكين، وتفطن المقاول لمثل هذه الفرص يولد لديه رؤية مقاولاتية تدفعه لإنشاء مؤسسة بهدف استغلالها.(Eric Michael،2006،p3)كما يوجد أيضا حسب Drucker مصادر أخرى للفرصة والتي تتمثل في:(Karim Messeghem،2006،p5) الفرص المتواجدة في الأسواق كثمرة لعدم الكفاءة الناتجة عن تناظر المعلومة، أو عن عدم امتلاك التكنولوجيا اللازمة لتلبية الحاجات غير المشبعة.

أولا: الفرصة الناتجة عن التغيرات الخارجية في المجالات الاجتماعية السياسية الديموغرافية والاقتصادية.

ثانيا: الفرص الناتجة عن الابتكارات والاكتشافات والتي تولد أيضا معارف جديدة.

إذن يركز هذا الاتجاه على دراسة ظهور نشاط اقتصادي جديد والذي ليس بالضرورة مرتبط بظهور مؤسسة جديدة، ويطرح أيضا هذا الاتجاه بعض المشاكل الرئيسية في تصوره للمقاولاتية، حيث يفترض أن الفرص في الطبيعة كما هي، ويكفي امتلاك القدرة على معرفتها حتى نتمكن من امتلاكها وتحويلها لحقيقة اقتصادية، ولكن في الحقيقة يمكن أن تتشكل الفرص المقاولاتية من خلال عملية إنشاء النشاط وليست هي بذاتها نقطة الانطلاق. كما يركز هذا الاتجاه فقط.

على دراسة طريقة استغلال أو تجسيدا لأسس النظرية للمقاولاتية تسمح خلق منتج أو خدمة، في حين أنه يتوجب علينا دراسة ما تحدث فعلا في المقاولاتية من أجل فهم الظاهرة بصورة أفضل(Alain Fayolle،2006،p30،29)

2-2-4-المقاولاتية ازدواجية بين الثنائية (الفرد-خلق القيمة)

حسب هذا الاتجاه تتمحور المقاولاتية حول دراسة العلاقة التي تربط: الفرد والقيمة التي أنشأها ويتزعمه "Bruyat" فبالنسبة إليه يتمثل الموضوع العلمي المدروس في مجال المقاولة في الثنائية الفرد وخلق القيمة(Ibid،p10)

والثنائية هنا عبارة عن مبدأ اقترح من طرف Morin وهو يندرج ضمن ديناميكية للتغيير ويعرف من منظورين، الأول ينطلق من الفرد ويعتبره الشرط الأساسي في خلق القيمة فهو العامل الرئيسي في الثنائية إذ يقوم بتحديد طرق الإنتاج،سعته وكل التفاصيل المتعلقة بالقيمة المقدمة، وبالتالي المقاول هو ذلك الشخص أو المجموعة في صدد خلق قيمة كإنشاء مؤسسة جديدة مثلا، والذي بدونه لم يكن لهذه القيمة أن تقدم.

أما المنظور الثاني فهو يعتبر أن خلق القيمة من خلال المؤسسة التي أنشأها هذا الفرد، تؤدي إلى جعل هذا الأخير مرتبطا بالمشروع الذي أنشأه إلى درجة أنه يصبح معرفا به وتحتل القيمة التي قدمها مكانة كبيرة في حياته، كما أنها تؤثر بشكل كبير عليه، إذ تدفعه لتعلم أشياء جديدة لتعديل شبكة علاقاته بما يتماشى مع متطلباته، وهي قادرة حتى على تغيير صفاته وقيمه، وعندما يقوم الفرد بإنشاء مؤسسة أو تقديم ابتكار ما فاته بالمقابل يصبح مقيدا بالمشروع الذي أقامه.

أما عن القيمة المقدمة فهي تتمثل في مجموع النتائج التقنية المالية والشخصية التي تقدمها المنظمة والتي تولد رضا المقاول والأطراف الفاعلة أو المهتمة (Eric Michael،2006،p3) يمكن اعتبار أن هذه الاتجاهات الثلاث متكاملة حيث لا يكفي أي اتجاه لوحده لتعريف المقاولاتية، وبصفة عامة يمكن تعريفها كالتالي: المقاولاتية هي مجموعة النشاطات يتم من خلالها إنشاء مؤسسة ذات طابع تنظيمي من خلال استغلال الفرص المتاحة من طرف فرد يتمتع بخصائص معينة من أجل تجسيد فكرة مبدعة وبالتالي خلق قيمة.ومنه فإنه يجب توفر ثلاث عناصر أساسية في المقاولاتية هي(زايد ،2010، صفحة7)مقاولون الذين لن يكون هناك إبداع من دونهم.

2-3- أهمية والهدف من العمل المقاولاتي:

-تعتبر محرك أساسي لخلق فرص العمل والابتكار والنمو الاقتصادي

-تساهم المقاولاتية في تحقيق ارتفاع في الدخل المجتمعات ذات الدخل المنخفض وكذا توفير مناصب شغل لليد العاملة المؤهلة من أصحاب الشهادات والمخرجات الجامعية.

-تعتبر وسيلة للحد من البطالة والتنمية الاقتصادية.

-تساهم في تحقيق التكامل الاجتماعي لصاحب المشروع وعائلته.

-تحويل الأهداف المرجوة والأفكار المستقبلية إلى واقع يستفيد منه الجميع من خلال العزم والإصرار.

-توضيح كيفية التخطيط للدخول إلى السوق وتنفيذ الأفكار فهي بذلك تسعى إلى الكشف عن حاجة العميل والسعي وراء تلبيتها.

زيادة على ذلك فإن تطبيق برامج المقاولاتية ينعكس بشكل واضح على الشباب خصوصا و على المجتمع بشكل عام، وأهميتها للشباب تظهر من خلال تبني قدراتهم ومهاراتهم الحياتية، التخطيط والتواصل والعمل ضمن فريق فتجعل الشباب مبادرين ومفكرين مبدعين وإيجابيين، فهي تبني و تقوي مهاراتهم القيادية وتزيد

من ثقتهم بأنفسهم، وأهميتها للمجتمع ككل تظهر من خلال استثمار طاقات أفراد المجتمع بشكل إيجابي وإبراز قيادات مستقبلية قادرة على تحمل المسؤولية تتصدى لمشكلات المجتمع فهي تسعى إلى صياغة حلول تنموية مبتكرة من أفكار ومبادرات الشباب، فتزيد من انتماء الشباب لمجتمعهم، كما تعزز التغيير الإيجابي في المجتمع(الربيعي،2017، الصفحات273،274)

كما تستمد أهميتها من خلال آثارها على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي والتنموي كما سنوضح من خلال النقاط التالية:

أ الآثار الاجتماعية:

-تسعى المقاولاتية لتحقيق عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة.
-المساهمة في تشغيل المرأة ودعمها في المجال المقاولاتي.
-تعمل على التقليل من النزوح الريفي نحو المدن، من خلال تقديم الدعم في المجال الزراعي .
-خلق فرص عمل ومناصب شغل جديدة لمجابهة شبح البطالة.

ب الآثار الاقتصادية:

-تسعى إلى تنويع الإنتاج نظرا لتباين مجالات الإبداع لدى المقاولين.
-تساهم في نقل التكنولوجيا والتجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية
-تسعى المقاولاتية إلى رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال.

ج الآثار التنموية:

-تحسين مستوى الإنتاجية واكتشاف مصادر جديدة للموارد الإنتاجية.
-إنشاء أسواق جديدة بالإضافة إلى تحسين مستويات العرض والطلب
-تسعى إلى زيادة الدخل الفردي وتحريك رؤوس الأموال.

أهداف المقاولاتية:

يمكننا تقسيم هذا الجانب الى قسمين فهناك أهداف عامة متعلقة بالمؤسسة وأخرى متعلقة بالمقاول في حد ذاته فالمقاولاتية تهدف إلى تحسين وضع المؤسسة حاليا ومستقبليا.

أهداف موضوعية عامة:

–التشجيع على استثمار الموارد المحلية و استخدامها في التصنيع لتصبح على شكل منتجات استهلاكية محليا أو موجهة نحو التصدير.

–تحفيز الشركات المصغرة على استخدام التكنولوجيا في نشاطاتها و زيادة إنتاجيتها و رفع سقف المنافسة بينها.

أما على الجانب الثاني فهناك أهداف تتعلق بالمقاول و تختلف من شخص لآخر وتذكر أبرزها:

أهدف فردية ذاتية:

–الاستقلالية و أن يكون الشخص رئيس نفسه في العمل ويقوم باتخاذ القرارات بنفسه.

–تقدم المقاولاتية إمكانية أكبر لتحقيق مكاسب مالية كبيرة مقارنة بالعمل لدى شخص آخر.

–التفكير بإيجابية باستمرار مما يتيح للمقاولين مزايا التفكير المتفتح وإيجاد الحلول المناسبة ووضع الخطط البديلة للتخلص من الأزمات.

2-4- الاستراتيجيات ومعوقات العمل المقاولاتي:

2-4-1-استراتيجيات المقاولاتية

هذه الإستراتيجية من أهم الاستراتيجيات التي تدفع منظمات الأعمال لتحقيق رغبات الزبائن والتي يجب على المقاول إتباعها لنجاح مشروعه وتتمثل في:(خلاف،2008، الصفحات52،70)

أ-الإبداع:(innovation) هي عملية الوعي لمواطن الضعف والثغرات والبحث عن حلول واستخدام المعطيات المتوفرة لنقل وتوصيل النتائج للآخرين.

ب-الابتكار(creativite) هذا يعني التمكن من الوصول إلى فكرة جديدة تؤثر في المؤسسات المجتمعية فالابتكار مرتبط بالأفكار الجديدة.

ج-المخاطرة (risque) هذه الميزة تميز المقاول عن غيره فهي تتضمن تحمل كل من الربح والخسارة، بغض النظر عن مخاطر المنافسة في الأسواق.

د-التفرد(unicite)يعبر عن التميز من حيث إدخال طرق جديدة في السلع والخدمات الجديدة التي يتم تقديمها.

ه -المبادئ(proactivité)تتمثل في المشاركة في حل مشكلات المستقبل ومدى تقديم منتجات جديدةتعتمد على تقنية متطورة تتضمن نسبة عالية من المخاطرة.

2-4-2- معوقات الفكر المقاولاتي:

على الرغم من وجود علامات إيجابية كثيرة تتعلق بالمقاولاتية زيادة على أنها تعتبر أسلوب حياة مليئة بالحيوية والنشاط والتفاعل مع كافة جوانب الحياة إلا ان لها جانب شائك وخطير يحول في كثير من الأحيان دونها بسبب:

-المخاطرة العالية التي تتميز بها، فنجد أن نسبة الفشل في المشروعات المقاولاتية ترتفع خاصة في السنوات الأولى، لكن في المقابل يجب على المقاول إدارة هذا الفشل والتعامل معه

-ساعات العمل الطويلة، فنجاح أي مشروع يتطلب في البداية ساعات عمل طويلة لتحقيق دخل مناسب يتماشى مع حاجيات وتطلعات الفرد. بتصرف

-المسؤولية الكاملة، حيث يواجه المالكين للمشروع المقاولاتي صعوبة في البحث عن مرشدين مما يعرضهم لشعور كبير بالمسؤولية.

-الإحباط، فإنشاء مشروع مقاولاتي يتطلب تضحيات كبيرة، فربما المشكلات التي تواجه المشروع قد تؤدي إلى الشعور بالقلق والإحباط. وربما يحدث لك أنوميا مجتمعية. بتصرف

-مستوى معيشة أقل، يحتاج إنشاء مشروع توفير النفقات واستثمار من أجل تنمية المشروع المقاولاتي وهذا يعني مستوى معيشي منخفض للمقاول مقارنة بما كان عليه .

2-5- أنوع المقاولاتية.

قامت إحدى الدراسات سنة 1967م، بتصنيف المقاولين،إذ تم اقترح صنفين من المقاولين هما:المقاول الحرفي،والمقاول منتهز الفرص. (إسماعيل،2010، الصفحات73،74)

2-5-1-المقاول الحرفي:

هو شخص يمتلك القليل من التعليم لكن له كفاءة تقنية عالية العمل يمثل مركز اهتمام هذا المقاول وهو يعتمد أو يتبنى إراديا موقف أبوي داخل الشركة. فهو يخشى فقدان السيطرة على مؤسسته مما يجعله يرفض نموها.

2-5-2- المقاول منتهز الفرص:

المقاول الانتهازي له شخصية عكس السابقة تقريبا لديه مستوى تعليم أعلى وخبرات عمله متنوعة و عديدة، هذا المقاول يتميز أكثر في جانب التسيير وسلوكاته المعتادة ترفض الأبوية في حين أنها تعطي مكانة هامة لنمو وتطور المؤسسة حتى ولو كان فقدان بعض الإستقلالية ضرورية لذلك.

وفي دراسة أخرى أجراها Laufer .لما بين 1950 و1970، تناولت 60 حالة إنشاء مؤسسة معتمدا في ذلك على الدوافع المهيمنة لإنشاء مؤسسة والأهداف الرئيسية للمقاول وقد أبرزت الدراسة أربع أصناف للمقاولين.(Alain Revelle،2012 pp 77-78)

2-5-3- المقاول المسير أو المبتكر: حاصل على تكوين في مدرسة عليا له مسار مهني متميز اكتسبه في مؤسسات كبيرة. هذا النوع من المقاولين محفز بحاجات الإنشاء، الإنجاز والسلطة أهدافه تتمحور أساسا حول النمو والإبتكار.

2-5-4- المقاول المالك الموجه نحو النمو: إضافة الى الرغبة في النمو فهذا النوع من المقاولين تشكل الاستقلالية المالية بالنسبة له هدفا مهما، والبحث عن التوازن بين النمو والاستقلالية يمثل أحد أهم انشغالاته المستمرة، كما أن دوافعه مماثلة الدوافع النوع السابق مع الحاجة إلى قدر أكبر من السلطة.

2-5-5- المقاول الرافض لنمو لكنه يبحث عن الفعالية: يختار هذا النوع من المقاولين هدف الإستقلالية بوضوح، ويرفض النمو الذي من الممكن أن يحول بينه وبين بلوغ هذا الهدف الأولي دوافعه تتمثل في الحاجة إلى السلطة والنفوذ.

2-5-6- المقاول الحرفي: دافعه الأساسي هو الحاجة إلى الاستقلالية ، وهدفه الرئيسي هو بقاء المؤسسة، وتحوز الإستقلالية على أهمية كبيرة بالنسبة له من النجاح الاقتصادي وفي دراسة أخرى ربط " Marchesaneyو AP alien" بين نمو المؤسسة وشخصية المقاول، وميزا نوعين رئيسيين من المقاولين هما:(بوزيدي،2007، صفحة12)

أ- **المقاول**PIC (Perennité, Independence, Croissance) :

اهتمامات هذا المقاول تكون مرتبة حسب الأولوية على الشكل التالي:

ضمان بقاء نشاطه، من خلال المحافظة وتراكم ممتلكاته.

الرغبة في الإستقلالية من خلال رفضه رفع رأسمال الاجتماعي لمؤسسته بالمساهمات من المشاركين.

وفي الأخير النمو كنتيجة حتمية لتراكم ممتلكاته وليس كهدف في حد ذاته.

تميز هذا النوع من المقاولين باهتمامه بالإنتاج، كما أن رؤيته الخارجية محدودة ونشاطه التجاري لدراسة السوق محدود وفردي لا يعطيه أهمية كبيرة فهو يفضل العمل على أساس وفاء شبكة العلاقات مع الزبائن والموردين ليصبح سلوكه الإستراتيجي ذو طابع أبوي وشخصي، كما يتميز هذا النوع باستراتيجية استكشافية يتم إعدادها بالتدرج للوصول لاتخاذ القرارات كنتيجة للوعي بالمشكلة وبذلك يكون تفاعلي في الفعل، كما يغلب عليه المركزية في عملية إتخاذ القرار.

ب-المقاولCAP (Croissance, Autonomie, Pérennite) :

أول اهتمامات هذا النوع نشاطات النمو أكثر من نمو النشاطات، فهو يسعى إلى تحقيق أكبر ربح ولو بدرجة كبيرة من المخاطر. فهذا المقاول أكثر حيوية لا يتردد في التنازل عن نشاطه لو لم يبلغ محلة الاستغلال لذا قد يلجأ إلى التمويل الخارجي، وفتح رأسماله بشرط ضمان استقلالية التسيير حيث يفضل الاستقلالية في اتخاذ القرارات، كما ينصب اهتمامه على الحرص على البقاء والذي يكون مرتبط بمدى تحقيق مستوى جيد من الأرباح، ونمط تسييره يتجه للاندماج أكثر من التميز فهو يفضل مشاركة أعضاء المؤسسة.

ولو أردنا الحديث عن أنواع المقاولين في الجزائر سنجد دراسة قام بها الباحث الفرنسي Jean Peneff سنة 1981إعتمد فيها على متغير أساسي و هو "المسار الاجتماعي" و قد توصل إلى ان هناك ثلاث أنواع من المقاولين فيالجزائر (مراح،2003، الصفحات44،47)

1-المقاولون التجار: في معظم الأحيان هم من أصل ريفي، حولوا نشاطهم من التجارة إلى الصناعة بصدور قانون الاستثمارات سنة 1966 وتوجهوا الى قطاعات النشاط التي تتميز بتكنولوجية غير معقدة وذات مردودية عالية كالمواد الغذائية والنسيج. وهذا النوع من قدامى المقاولين غير متخصص في المهنة التي يمارسها ولا المنتوج الذي ينتجه،فانتقاله الى الميدان الصناعي تم خلال ظروف اقتصادية وسياسية مرت بها البلاد، فهذا النوع من قدامى المقاولين رغم تحويل نشاطه ما يزال يتصرف وفق ذهنية التاجر الذي يهتم بالبيع فقط، ويكون ذلك على حساب وظائف الإدارة والتسيير فيضطر الى الاستعانة بأهل الاختصاص لسد هذا الفراغ.

2-المقاولون العمال: هم عمال مؤهلون إداريون إطارات متوسطة والذين يحاولون تحسين دخلهم من أهم خصائصهم احتكاكهم بالميدان الصناعي والذي سمح لهم باكتساب الخبرة الميدانية على عكس النوع الأول الذي يطغى على تصرفاته السلوك التجاري خاصيتهم أنهم يشاركون بأنفسهم في العمل

النتاجي(على عكس النوع الأول) اذ فضلوا خوض المغامرة الصناعية بعد ترك مناصبهم في القطاع العام بسبب ضعف الأجور وقلة فرص الترقية.

3-المقاولون غير المسيرين: هم يملكون مؤسسات لكنهم لا يديرون مباشرة مصانعهم، بحيث يهتمون بأعمال أخرى كالاستيراد والتصدير،الملكية العقارية في الوقت الذي يوكلون مهمة تسيير وإدارة مصانعهم إلى تقنيين أو إطارات أجنبية.

أما بالنسبة للباحث الجزائري أحمد بويعقوب، فهناك مقاولون قدامى ظهروا خلال فترة الاقتصاد الموجه ومقاولون جدد ظهروا منذ بدء الإصلاحات وتحرير المجال الاقتصادي، ومن خصائص المقاولين الجدد أنهم شباب نسبيا ذوي مستوى جامعي متحصلين على شهادات الهندسة أو العلوم الإنسانية أو العلوم الاجتماعية. كما يشير الباحث إلى أنه من حيث المستوى التعليمي، هناك قطيعة اجتماعية فعلية مع مقاولي سنوات السبعينات، مؤكدا أنها إحدى خصائص المقاولين الجدد(مراح،2003، الصفحات56،57)

2-6- الإبداع و الابتكار المقاولاتي:

2-6-1-تعريف الإبداع

يعتبر الإبداع واحدا من المفاهيم التي أثير حولها الكثير من الجدل والدراسات فيما يتعلق بتحديد تعريف واحد جامع وشامل ويعود ذلك إلى تعدد وجهات النظر والمدارس ومداخل التعريف

إذ يعرف على أنه: "القدرة على جمع الأفكار بطريقة فريدة لإيجاد ارتباط غير عادي بينها"(بوبعة ،2012، صفح29)

كما يعرف على أنه قدرة عقلية تظهر على مستوى الفرد أو الجماعة أو المنظمة، وهو عملية ذات مراحل متعددة ينتج عنها فكر أو عمل جديد يتميز بأكبر قدر من الطلاقة والمرونة والأصالة و الحساسية للمشكلات والاحتفاظ بالاتجاه ومواصلته، يتميز بالقدرة على التركيز لفترات طويلة في مجال الاهتمام والقدرة على تكوين ترابطات واكتشافات وعلاقات جديدة، وهذه القدرة الإبداعية من الممكن تنميتها وتطويرها حسب قدرات وإمكانات الأفراد والجماعات والمنظمات "(جعبري ،2008، صفحة11)

ويتميز الإبداع بكونه مفهوما قادرا على استيعاب الاجتهادات والآراء المختلفة عبر الزمن وحسب التطور الذي تمر به كل مرحلة.

غير أن هذا المفهوم يتقارب بل ويختلط مع مفاهيم أخرى يمكن التمييز بينها كما يلي":(خلاف ،2008، صفحة) التحديث هو التوصل إلى فكرة جديدة بالكامل ترتبط بالتكنولوجيا وتؤثر في المؤسسات المجتمعية الإبتكار في الوقت الذي يمثل فيه الإبداع الجزء المرتبط بالفكرة الجديدة يعتبر الابتكار الجزء الملموس المرتبط بالتنفيذ أو تحويل الفكرة إلى منتج التحسين إدخال تعديلات وتغييرات صغيرة أو كبيرة على العمليات أو المنتجات الحالية بما يجعلها أكثر كفاءة أو تنوعا أو مواءمة في الاستخدام.

2-6-1-1-أهمية الإبداع: يمس الإبداع مختلف المجالات ويسهم في تطورها، وهكذا تتجلى أهميته بالنسبة للأفراد و المؤسسات والمجتمع بشكل عام ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:(خيري،2012، الصفحات44،45)

-يطور قدرة الفرد على استنباط الأفكار الجديدة والوصول إلى حلول لمشكلاته ومشكلات الآخرين بطريقة أصيلة وفريدة.

-يعتبر مهارة حياتية أو نمط حياة وطريقة لإدراك العالم كما يقول ،Divz، يمكن تطوير هذه المهارات والمواهب الفردية من خلال التعلم والتدريب وتوظيفها في البيئة المناسبة.

– بعد طريقة للاستمتاع واكتشاف حلول للمشكلات بنظرة إيجابية؛يؤدي إلى الانفتاح على الأفكار الجديدة واستيعاب الفرص المتاحة ومسؤوليات إدارة المخاطر المرتبطة بها.

– يساهم في تفعيل التعاون الجماعي بين الإرادة وتحفيزهم على اكتشاف الأفكار الجديدة والأصيلة، الأمر الذي ينمي مواهبهم وميولاتهم.

2-6-1-2- مستويات الإبداع: يمكن للإبداع أن يتواجد على عدة مستويات وهو ما يدل على أهميته كما يلي:(نيفين، الصفحات6،7)

* على مستوى الفرد: وهو الابداع الذي ينشأ عن طريق أحد الأفراد الذي يتميز بعدة صفات كحب الاستطلاع، المثابرة، الثقة بالنفس الاستقلالية في الحكم، تأكيد الذات الذكاء المرونة، حب المخاطرة الطموح، القدرة على التحليل.

* على مستوى الجماعة: يتميز الإبداع على مستوى الجماعة بما يلي: (نفس المرجع، ص6،7) الجماعة المختلفة من حيث الجنس أو التي تضم ذكر وأنثى تنتج حلولا أحسن جودة من الجماعة أحادية الجنس.

*الجماعة شديدة التنوع التي تتكون من شخصيات مختلفة تنتج حلولا أفضل.

*الجماعة المتماسكة أكثر تعدادا وحماسا ونشاطا للعمل من الجماعة الضاغطة .

*أفراد الجماعة المنسجمة أكثر ميلا للإبداع من الجماعة التي يفتقر أفرادها للانسجام.

*الجماعة حديثة التكوين تميل إلى الإبداع أكثر من الجماعة القديمة

*على مستوى المؤسسة: إن اعتماد المؤسسة على الإبداع يمنحها خصائص متعددة منها:

* الاتجاه الميداني والميل نحو الممارسة والتجريب المستمرين رغم الفشل في بعض الأحيان.

*الاتصال القوي مع حاجات ورغبات المستهلكين؛وجود أنصار ومؤيدين للإبداع يقومون بتشجيع المبدعين وتوجههم

* الإنتاجية من خلال مشاركة العاملين في تقديم مقترحات وبدائل للعمل

* تطوير مبادئ وقيم وأخلاقيات للعمل يعرفها الجميع ويعملون على احترمها وتطبيقها

*الالتزام بالمهارة الأصلية للمنظمة المبدعة وعدم التحول إلى مجالات عمل ليس للمنظمة أصالة متأصلة فيها

*البساطة وعدم التعقيد في الهيكل التنظيمي من حيث عدد المستويات والوحدات الإدارية.

مما سبق يمكن الاستدلال على أهمية الإبداع وانسجامه مع خصائص المقاولاتية سواء على مستوى الفرد المبدع الذي لا تختلف سماته عن سمات المقاول أو على مستوى الجماعة التي قد ينتمي إليها هذا

المقاول إذا ما اختار العمل ضمن فريق من أجل إنشاء مؤسسة مقاولاتية مبدعة تتناسب ورؤيته وطموحات

2-6-1-3- أنواع الابداع :نتج عن كون الإبداع ظاهرة متعددة الأبعاد وواسعة المجالات ظهوره بعدة أنواع اختلففي وصفها وتحليلها الكثير من الكتاب والمفكرين، فكل منSolomon &Srwart صنفاه إلى ثلاثة أنواع هي:(خراز ،2022، صفحة49)

- الإبداعات المستمرة:وهي تلك التي تأتي بتغيرات صغيرة تدريجية كتقديم إضافات وتنويعات في المنتج لتخفيف ضجر الزبائن.
- الإبداعات المستمرة الديناميكية: وهي تغيرات أكبر في المنتج الحالي وتكون ذات تأثير معقول على طريقة الأشخاص في عمل الأشياء وتحقيق تغييرات سلوكية معينة.
- الإبداعات المتقطعة: وهي تنشئ تغييرات رئيسية في منتجات أو تكنولوجيا سابقة قد تؤثر على أسلوب حياة الأفراد.أماBerthoneفصنف الإبداع إلى:(خراز ،2022، الصفحات49،50)
- إبداعات العزلة: وهي الإبداعات التي تحدث على مستوى المؤسسة بشكل منفصل عن الزبائن والسوق تكون محدودة الجهود والتطورات اللاحقة، ذات توجه داخلي.
- إبداعات الاتباع: وهي الإبداعات التي تتبع احتياجات الزبائن التي يتم التعرف عليها من خلال بحوث التسويق، وبناء عليها يتم تطوير المنتجات بشكل تدريجي بما يتماشى مع ميولات هؤلاء الزبائن.
- إبداعات التشكيل: يسعى هذا النوع من الإبداعات إلى إنشاء وتشكيل سوق مكون من زبائن غير واعين لاحتياجاتهم من جهة ومنافع الإبداعات من جهة أخرى، ولهذا فتطوير المنتجات القائم أساسا على التكنولوجيا يتميز بالوثبات والانقطاع.
- إبداعات التفاعل: وهي تقوم على تحقيق التفاعل والتشارك على مختلف محاور المؤسسة من خلال إيجاد العلاقة بين التكنولوجيا والسوق أو الزبائن، وهذا يتأتى من خلال المعرفة الجيدة للسوق وتحديد استراتيجية تطوير المنتجات فيها

.أما Taylor فقد ميز بين خمسة أنواع من الإبداع كما يلي:(جعبري ،2008، الصفحات15،16)

1-الإبداع التعبيري: وهو إبداع تكون فيه الأصالة والكفاءة على قدر قليل من الأهمية.

2-الإبداع الإنتاجي: وهو الذي يرتبط بتطوير آلة أو منتج أو خدمة ويمس التركيبة.

3-الإبداع الاختراعي: وهو يتعلق بتقديم أساليب جديدة

4-الإبداع الابتكاري:ويشير هذا الابداع الى التطوير المستمر للأفكار وينتج عنه اكتساب مهارات جديدة.

5-الإبداع الانبثاق:وهو إبداع نادر الحدوث لما يتطلبه من وضع أفكار وإفتراضات جديدة كليا.

2-6-2-الابتكار المقاولاتي:

2-6-2-1- مفهوم الابتكار:إن منح صفة أو تصرف الابتكار على عمل ما يتطلب اتصافه بعدة صفات أو خصائص كما يلي:(بوبعة،2012، صفحة33)

-أن يمثل شيئا جديدا بالنسبة للمجتمع المزمع تطبيقه فيه بمعنى جماعة العمل أو إدارة معينة أو المؤسسة ككل حتى لو لم يكن جديدا بالضرورة للفرد أو الذين يقومون بتقديمه:

-أن يكون شيئا مقصودا وليس أمرا عارضا، فقيام أحد المصانع بتخفيض إنتاجه بسبب حدوث موجة حر أثرت على العاملين لا يعتبر ابتكارا، ومن ناحية أخرى إذا قام المصنع بنفس الفعل (تخفيض الإنتاج) بهدف تحسين جودة السلع التي ينتجها أو لتقليل حالات المرض بين العاملين عندئذ يمكن وصف هذا الفعل بأنه ابتكاري.

- ينبغي أن لا يكون مجرد تغيير روتيني، فقيام المؤسسة بتوظيف شخص جديد ليحل محل شخص آخر قدم استقالته أو بلغ سن التقاعد، لا يمكن اعتبار تغيير الابتكاريا بخلاف ذلك فإن إنشاء وظيفة جديدة تماما يمكن أن تعتبر من قبيل الابتكار.

- يجب أن يهدف إلى تحقيق فائدة للمؤسسة، أو بعض أقسامها الفرعية أو المجتمع الأوسع ينبغي أن يتسم بعمومية آثاره، فإذا قام أحد العاملين بإحداث تغيير في عمله ولم يؤثر ذلك على باقي الأفراد في المؤسسة فلا يعتبر هذا ابتكاراً.

كغيره من المفاهيم فقد وضعت للابتكار عدة تعاريف تختلف باختلاف مناحي الباحثين واهتماماتهم العلمية ومدارسهم الفكرية فبناء على السمات الشخصية يعرفه Simpson على أنها: "الفكرة التي يبديها الفرد في قدرته على التخلص من السياق العادي للتفكير.(خيري ،2012، صفحة67)وإتباع نمط جديد من التفكير". أما على أساس الإنتاج فتعرفه Piers على أنه: "قدرة الفرد على تجنب الروتين العادي والطرق التقليدية في التفكير،مع إنتاج أصيل وجديد أو غير شائع يمكن تنفيذه أو تحقيقه":(خيري ،2012، صفحة68)

أما Torrance والذي اعتمد مقاربة مختلفة تركز على الجانب العملي فيرى أن الابتكار: "عملية تحسس للمشكلات والوعي بمواطن الضعف والثغرات وعدم الانسجام والنقص في المعلومات، والبحث عن حلول وتنبؤ، وصياغة فرضيات جديدة واختبار الفرضيات وإعادة صياغتها أو تعديلها من أجل التوصل إلى حلولا و ارتباطات جديدة باستخدام المعطيات المتوافرة، ونقل أو توصيل النتائج للآخرين.(جروان،2000، صفحة21)

وقد ركزت كل مقاربة على أفكار معينة: فالمقاربة المعتمدة على السمات الشخصية اختارت التركيز على الفرد المبتكر الذي ينبغي أن يتمتع بعدة صفات تمكنه من التميز عن الآخرين من ذوي التفكير العادي، وهذه السمات تتنوع بين الاستقلالية في التفكير وحب الإطلاع وتحمل المخاطرة والتصميم والثقة بالنفس وحب السيطرة و الاندفاع وعدم الإذعان للقوانين والمعايير المألوفة وغيرها من الصفات التي تجعل الفرد مختلفا من غيره، وفي صفات تتناسب كثيرا مع عقلية المقاول الذي تميزه صفاته العقلية والوجدانية.

أما المقاربة الثانية القائمة على أساس الإنتاج فترى أن غاية الابتكار ودواعي الاعتماد عليه هو الوصول إلى إنتاج جديد وأصيل غير قابل للتحقق يشبع حاجات معينة، غير متواجد في السوق يحقق للمؤسسة أرباحا وحصة سوقية تمكنها من البقاء، وهنا أيضا يبرز التوافق بين عملية الابتكار و المقاولاتية من زاوية الرغبة والبحث عن سبل التميز والاستمرار.

وأخيرا المقاربة التي تركز على عملية الابتكار كدالة في الزمن تتميز بالأصالة والتميز والقابلية للتحقق من خلال البحث عن النقائص والاختلالات الموجودة ومحاولة إيجاد الحلول لها بطريقة مبتكرة ثم نشر هذه النتائج في شكل منتجات أو خدمات، ففي النهاية الابتكار هو تحويل فكرة إلى منتج أو عملية أو خدمة جديدة.

2-6-2-2-أهمية الابتكار: يكتسي الابتكار أهميته من مختلف الإسهامات التي يقدمها للمؤسسة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:(خيري،2012، صفحة74)

أ-إيجاد منتجات جديدة وتطويرها باستمرار: في بيئة الأعمال المعاصرة يتم ابتكار المنتجات والخدمات بشكل أسرع من أي وقت مضى، وتسعى جل المؤسسات إلى الحصول على برامج للتحسين المستمر لهذه المنتجات وابتكار الجديد منها.

ب-خفض النفقات وتحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة: إن الاعتماد على الابتكار يساهم في خفض تكاليف الإنتاج سواء بالتوصل إلى استهلاك مواد أقل أو تقديم خدمات أسرع أو عمليات أكثر دقة، وهو ما يقود أيضا إلى تحسين جودة المنتج أو الخدمة، وهو ما يساهم في تعزيز تنافسية المؤسسة.

ج- إيجاد أسواق جديدة إن ابتكار منتجات وخدمات جديدة ذات جودة وقدرة تنافسية عالية يقود المؤسسة إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف مخرجاتها من منتجات وخدمات، كما أن تقديمها لابتكارات لم يسبقها إليها أحد يسمح لها باحتكار جزء من هذه السوق ولو مؤقتاً.

د-تحسين أداء المؤسسة يعمل الابتكار و ريادة الأعمال الرياضية: على تحسين الأداء في الوظائف الإدارية ويزيد من جودة القرارات المتخذة لحل المشكلات التي تواجهها في مختلف المجالات الفنية والمالية والتسويقية فالتسويق الإلكترون يمثلا ساهم في تحسين إدارة علاقات الزبائن من خلال الاستجابة السريعة والفعالة لاحتياجاتهم، مما يساعد خلق وتعزيز صورة ذهنية طيبة عنها لديهم. وبما أن هذه الوظائف مرتبطة بالعنصر البشري في المؤسسة، فالابتكار يُنمي القدرات والمهارات الشخصية للأفراد وتفاعلهم الجماعي على مستوى المؤسسة الرياضية ما يدفعهم لتقديم الأفضل.

هـ-خلق فرص عمل جديدة ومختلفة: إن التأثير الإيجابي للابتكار على القدرات الشخصية للأفراد يمنحهم فرصة لخلق مؤسسات جديدة وفتح خطوط إنتاج وخدمات جديدة تتطلب يد عاملة ذات مستوى تأهيل معينين لإدارتها وصيانتها والعمل على تطويرها باستمرار.

2-6-2-3-أشكال الابتكار: يتخذ الابتكار عدة أشكال وفقا لعدة معايير للتصنيف كونه يمس عدة مجالات في المؤسسة، غير أن أشهر أشكاله تتمثل في:

- الابتكار الإداري:يعرف الابتكار الإداري على أنه: "التوصل إلى المفاهيم الجديدة القابلة للتحويل إلى سياسات وتنظيمات وطرق تساهم في تطور أداء المؤسسة". (بوبعة ،2012، صفحة38) ويتعلق الابتكار الإداري بالنظام الاجتماعي في المؤسسة، أي كل ما يرتبط بالعلاقات بين الأفراد الذين يتفاعلون فيما بينهم لتحقيق هدف معين، وهو يشمل القواعد والأدوار والإجراءات والهياكل المتعلقة بعملية الاتصال والتبادل بين الأفراد والبيئة.(رفاعي،2012، صفحة3) هذه الأخيرة قد تكون داخلية وهنا يشمل الابتكار الإداري التغيرات في الهيكل التنظيمي والرقابة والسياسات المطبقة وخارجية تشمل مختلف عمليات المؤسسة مع الأعوان الاقتصاديين الخارجين، وكل هذا بغرض تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية.

وبدوره يتخذ الابتكار الإداري عدة مستويات متداخلة ومتكاملة فيما بينها هي:(أترياك،1995، صفحة1)

*الابتكار الفردي الذي يركز على قدرة الفرد على تقديم الجديد في أساليبه الإدارية علمستوى مؤسسته

* الابتكار الجماعي الذي يقوم على وجود فرق عمل مبتكرة وثقافة ابتكارية تسود كافةنشاطات المؤسس

* الابتكار المنظم ويتطلب وجد نظم وأساليب عملية مقننة على إدارة مخططة للابتكار

- الابتكار التقني: وهو يمثل كل المعارف الأساسية الجديدة التي تهدف إلى فكرة ما إلى منتج جديدأو تطوير المنتج الحالي أو أسلوب إنتاجي معين، وهو ما أكد عليه Smeds حينما اعتبرا الابتكار التقني ابتكاراً يشمل فكرة جديدة من خلال منتج جديد ي إلى النمو الديناميكي الاقتصاد ويرتبط الابتكار التقني ارتباطا ولا بنظرة الزبون الذي يحكم على مدى فعالية الابتكار في السلعة المعروضة في السوق.(بوبعة ،2012، صفحة39)
- الابتكار الإضافي: هو الابتكار الذي يتجاوز حدود البيئة التنظيمية بوظائف العمل التقليدية للمؤسسة.وتلجا إليه المؤسسة التلبية احتياجات السوق من خلال تقديم تحسينات في المنتجات وهو ما يؤدي إلى تدعيم قدراتها في مجال البحث والتطوير، أي أن الابتكار الإضافي مواصلة لكل من الابتكار الإداري والتقني من خلال المحافظة على الزبون وضمان تقديم السلع والخدمات بالطريقة الجيدة التي تجعل الزبون ومتفاعلا. مع المؤسسة.(تيقاوي،2011، صفحة15)

2-6-2-4- أهمية الإبداع والابتكار في المقاولات الرياضية: أصبح الإبداع والابتكار مظهراً جوهرياً في ريادة الأعمال الرياضية. من أجل البقاء في بيئة الأعمال اليوم، وأكن بقاء المؤسسة الاقتصادية هدف رئيسي فعدم امتلاكها القدرة على الابداع والابتكار في مجال عملها يجعلها تواجه صعوبات وتحديات تهدد بقاءها، خاصة في ظل المنافسة الحادة من قبل بقية المؤسسات التي تقوم بالابتكار والتحسين المستمر لمنتجاتها وخدماتها وعملياتها، لهذا فإن الابداع والابتكار من أولويات اهتمام المؤسسات في جميع المجالات بلا استثناء من أجل البقاء في السوق.

وقد أشار Conant سنة 1964 الفا واحدا. من المرتبة الأولى أي من المبدعين لا يعوضه عشرة رجال من الدرجة الثانية في العلوم، فمن غير الجدوى أن يسند إلى رجل من الفئة الثانية مهمة حل مشكلة من

المستوى الأول ولذلك فإن الموهوبين والمبدعين هم الأمل الأكبر في حل المشكلات التي تهدد البشرية كماً ونوعاً.فالموهوبون في أي مجتمع هم الثروة القومية والطاقة الدافعة نحو الحضارة والرقي إذ تمثل الثروة البشرية عاملا أساسيا من عوامل التغيير والتطور والرقي، فعن طريق هؤلاء تم التوصل للمخترعات الحديثة في شتى الميادين والمجالات، وعن طريقهم ازدهرت الحضارات وتقدمت الإنسانية خطوات واسعة للأمام.(نيفين،2018 صفحة10).

غير أن الاستفادة من الإبداع والابتكار ودفع الأفراد والمؤسسات إلى اللجوء إليه ويتطلب يد حوافز على عدة مستويات تعمل على تشجيعهم على شحذ أفكارهم وتقديم الجديد حفاظ.بدءا بتهيئة البيئة المناسبة للعاملين من خلال تدعيم وتقوية تقتهم بالتقسيم وتنمية من الإطلاع السليم ومنحهم الحرية الكافية للتعبير عن أفكارهم نظرا لأهمية السمات والخصائص الشخص الإبداع والابتكار، وإدماجهم ضمن ثقافة التغيير والإبداع في المقاولة مع الأخذ بعين الاعتبار تناسب نظم الأجور والحوافز الجهد المبذول. أما على المستوى الكلي فيمكن تحفيزه في إطار قانوني وتشريعي يشجع ومكان الفرد المبدع والمبتكر وتمكينه من دخول والتطوير كالمراكز العلمية كما لا يمكن إغفال دور المدرسة والمؤسسات التعليم والابتكار بين التلاميذ والطلبة الذين سيكونون مستقبلا مقاولين وأصحاب مؤسسات .

2-7-تطور الإطار القانوني والاختيارات السياسية في مجال المقاولاتية:

اختارت الجزائر عشية الاستقلال نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة للقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية، حيث اعتمد الاقتصاد الجزائري على المشروعات الضخمة، وكما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنمية هذا النموذج والذي يعد محاولة بناء جهاز إنتاجي يقوم على قاعدة صناعية عصرية، وخلق مناصب شغل وتوقيف التزوج الريفي، وكذا من الصناعة بالمواد الأولية(محفوظ،2001، صفحة221)

للأسف لم ترقى النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة المتبعة في السبعينات إلى المستوى المطلوب،فالمؤسسة العمومية التي أخذت بعدا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا لم تحقق نتائج إيجابية، بل على العكس عرفت ارتفاعا كبيرا في التكاليف وضعفا في الكفاءة الإنتاجية، لذلك عمدت السلطات مع بداية الثمانينات بإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وبالأخص سير المؤسسة العمومية عن طريق إعادة هيكلتها ومنحها استقلاليتها. حيث قامت السلطات المركزية بإعادة هيكلة لمؤسسات القطاع العام سنة 1980 والذي تقرر من خلاله إلغاء التنظيم الفرعي الذي كان يتجسد في مؤسسات كبرى وتقرر تقسيمها إلى عدد من المؤسسات العمومية أصغر قياسا وأسه لإدارة. كما قامت بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية حتى تنطلق في نشاطها على أسس مالية سليمة وتحملت الخزينة العمومية سد الديون التي كانت تربط المؤسسات يبعضها البعض.

بعد تصفية المشاكل السابقة، كانت الفرصة سانحة للتوجه نحو استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988جاء هذا التوجه من أجل تجسيد انسحاب الدولة من التسيير المباشر للأنشطة الإنتاجية، مع ضمان المحافظة على القطاع العمومي وتحسين مردوديته، من خلال معالجة قضية ملكية الدولة

للمؤسسات الوطنية، بالإضافة الى المشاكل الناتجة عن تنظيمها، وضرورة تحريرها من طرق التسيير المركزية التي أخرجت المؤسسات الوطنية عن مسارها كوحدة اقتصادية تهدف الى تحقيق الربحية.

أدى انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 1986 إلى انخفاض حاد في ايرادات الدولة من العملة الصعبة، وبين مدى ضعف النسيج الاقتصادي المعتمد بشكل أساسي على أموال المحروقات في تغطية خسائر القطاع العمومي. وقصد الخروج من هذه الأزمة، شرعت الجزائر في تبني سياسات إصلاحية مدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية مع بداية التسعينات (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) تهدف إلى تحقيق التحرر التدريجي للاقتصاد وإعادة الاعتبار إلى القطاع الخاص من خلال توفير الإطار القانوني والتشريعي لنموه وتطوره(صالحي،2004، صفحة172) حيث تم إصدار العديد من القوانين التي تعد بداية التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا وكان أولى هذه القوانين قانون النقد والقرض لسنة 1990 يهدف إلى تقديم تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الاقتصادية وجعل البنوك في خدمتها، كما اهتم بتوجيه وتشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية بالمساهمة في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون وتشجيع كل أشكال الشراكة دون قيود.

بالإضافة إلى إصدار قانون الاستثمار سنة 1993 من خلال المرسوم (11293)، والذي منح امتيازات جديدة للقطاع الخاص تشمل:

أ –الإعفاء من ضريبية نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطارالاستثمار

ب–اعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها.

ج–الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار

د–تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

كما نص القانون على مجموعة من المبادئ الداعمة للإستثمار تشمل:

–تحقيق المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي.

–تقليص أجال دراسة الملفات والعقود وتسريع التحويلات وتعزيز الضمانات.

–إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بهدف دعم التدابير التحفيزية والتشجيعية.

وتضمنت هذه المرحلة وضع الإطار القانوني للخوصصة سنة 1995 بهدف الارتقاء بالمؤسسة الخاصة وخاصة تلك التي تكون في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وقد سمح القانون بخصخصة المؤسسات الفاشلة والعاجزة على الاستمرار في النشاط، لتدخل الجزائر بذلك مرحلة جديدة يلعب فيها القطاع الخاص دورا محوريا كما تم خلال هذه المرحلة تهيئة المناخ الإقتصادي الذي ينمو ويتطور ضمنه القطاع الخاص، والتي مست القطاعات التالية:(بوزيان،2006، صفحة771)

*النظام المصرفي بالإجراءات المتخذة ابتداء من سنة 1992 الهادفة إلى تحرير البنوك، وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص، وتخفيض أسعار الفائدة.

*التشريعات الجبائية التي شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية للسنوات 1992-1998 السياسة الجمركية التي أبدت من جانبها تجاوبا في إطار تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية، تسهيل المعاملات المالية، وفتح السوق الجزائرية على الخارج.

* إنشاء سوق مالية لتبادل الأوراق المالية سنة 1993.

على الرغم من الأعمال التي تمت خلال المراحل السابقة، خاصة تلك المتعلقة بترقية الهيكل التنظيمي وتدابير الدعم، استمرت المؤشرات في الدلالة على اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، لذا قررت الدولة مواكبة عملية التكامل والارتقاء بالقطاع الخاص من أجل إنجاز الأعمال المنوطة به، خاصة فيظل انتعاش وتحسن الأوضاع المالية مع انطلاق الالفية الجديدة. يتضح هذا الاهتمام في نقطتين رئيسيتين :

- تحسين مناخ الاستثمار والتأكيد على أهمية القطاع الخاص: يتضح ذلك من خلال: (بوقامة،2006، صفحة10)

- إحلال الوكالة الوطنية لترقية ودعم الإستثمار بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار سنة 2001 مع إدخال اللامركزية في نشاطها بإنشاء مكاتب محلية.
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.
- الإشارة ضمن برامج الحكومة لفعالية القطاع الخاص في التشغيل وإمكانيات النمو وتواجد ثروات معتبرة لميتم استغلالها بعد.
- تأكيد خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في مختلف التقاريرعلى ضرورة دعم القطاع الخاص لتفعيل دوره في التنمية.

*إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001:

يعتبر إصدار هذا القانون نقطة تحول حاسمة في مسار المقاولات فضيلة كان تطور المؤسسات يتم فيه بإطار تنظيمي وتشريعي فعال يسمح بمسح دقيق لمؤسسات القطاع إلى أن صدر القانون الذي شكل الانطلاقة الفعلية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الذي جاء بتعريف دقيق لها، تحديده لتدابير مساعدتها وكيفية دعمها.

- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من سنة 2001:

بغرض إعطاء دفع جديد للقطاع الخاص، وإدراكا منه لنقائص قوانين الاستثمار السابقة، قام المشرع الجزائري بإدخال تعديلات جديدة تسمح بترقية استثمارات هذا القطاع، وتذليل الصعوبات التي تواجه المقاولاتية من خلال إصدار الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، والأمر رقم 01-18 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ قانون تطوير الاستثمار:

لقد تم في 20 أوت سنة 2001 إصدار الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.(الجريدة الرسمية،2001 ، عدد47، ص 4) المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 .(المرجع نفسه ، ص 17)، ويحدد هذا القانون الإطار العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في مجال الامتياز أو الرخصة، وتم بموجبه:

- تقديم مجموعة من المزايا الكفيلة بتشجيع الاستثمارات مع وضع نظام استثنائي يسهر على تقديم مزايا خاصة للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تطلب تنميتها خاصة من الدولة، وكذلك الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- ضمان حق المعاملة بالمثل بين المستثمرين الأجانب والجزائريين سواء منهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين. كماتم أيضا تقديم ضمانات بعدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك بشكل صريح وعدم إمكانية مصادرة الاستثمارات إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع الإداري، مع تقديم تعويض عادل ومنصف في حالة وقوعها. إضافة إلى إخضاع الخلافات الحاصلة بين المستثمر الأجنبي والدولة للجهات القضائية المختصة.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي حلت محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار.
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات والموضوع تحت سلطة ورئاسة الحكومة،حيث تم تكليف المجلس بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات، وبسياسة دعم الاستثمارات، كما كلف أيضا بالموافقة على الاتفاقيات المبرمة بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة والتي بمقتضاها تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مجموعة مزايا تعد عن طريق التفاوض بين الطرفين وتتم تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، بالإضافة إلى تكليفه بصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا القانون.
- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار والذي يوجه لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات وخاصة النفقات المتعلقة بأشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- القيود المتعلقة بالمقاولاتية في الجزائر:(evue des Science،2014،P N°1474)

تبعا لدراسة أجبت في ماي من سنة 2012 من طرف (أكنين) سويدي يمكننا القول أن ANSEJهو أصل توجه الشباب نحو المقاولاتية، فمهارات وسلوكيات المقاولين، فضلا عن مصير مشاريعهم يقع على عائق حماستهم أصحاب المشاريع بشبابهم من 19 إلى (40 سنة) هذا الشباب يرافقه نوع من التهور والمجازفة خلال البحث ويتميز عن تحقيق الذات و تحقيق مسار مهني مناسب، ويشير السن الشاب لحاملي المشاريع إلى إنعدام أو قلة خبرتهم في المجال

المهني الهشاشة النفسية، وإفتقارهم إلى النضج ومعارفهم المقاولاتية المحدودة، وهذه السمة توفر لهم ميزة قدرات التعلم الكبيرة وتراكم المعرفة في الواقع فإن حب المخاطرة، الرغبة في الإستقلالية، الكسب المالي والسعي لإثبات الذات في خصائص متوفرة في هؤلاء الأفراد، من جهة أخرى فإن سرعة إتخاذ القرار تفسر جزئيا تردد البنوك فيما يتعلق بالتمويل المطلوب وبالتالي ارتفاع معدل الإفلاس بين هذه الشركات تشكل نية هؤلاء الشباب في إنشاء المشاريع جزءا من منطق إدماجهم الاجتماعي، وتشير نتائج بحثنا إلى وجود نية قوية لإنشاء المشاريع بين محاورينا، وهو أمر لا يرجع إلى الجاذبية القوية للمقاولاتية فحسب، بل أيضا إلى الحالة الاجتماعية المتدهورة، حيث تضمن المقاولاتية للشباب طريق لتجنب الصعوبات والاندماج الاجتماعي او حتى البطالة.واستخدامANSEJ هو أسرع وسيلة للوصول إلى إنشاء المقاولات لكن المعونة المطلوبة لا تمثل سوى الجزء السطحي من الاحتياجات المقاولاتية.

2-8-المقاولاتية في المجال الرياضي:

توفر الرياضة سوقاً مربحة في ظل نمو مستمر يستحق استثمارات ضخمة، ولها تأثيرات على مختلف المجالات الاقتصادية والصحية والسياسة، وتعتبر روح ريادة الأعمال عنصرا ضروري في صناعة مزدهرة واقتصاد سليم مع اتساع المنافسة ونضوجها في العديد من قطاعات النشاط، تبرز صناعة الرياضة كفرصة جديدة لتنظيم المشاريع. وعلى الرغم من أن الأزمة العالمية قد أثرت على جميع البلدان إلا أن صناعة الرياضة كانت الاستثناء وكانت ولدت عائدات ضخمة في العديد من البلدان.

ويعتبر قطاع الرياضة صناعة ديناميكية وفريدة من نوعها. لا يساهم مجال النشاط هذا في خلق القيمة الخاصة (الارباح المالية فحسب، بل إنه بعيد كل البعد عن ذلك، فهو يضمن إشباع المصالح الاجتماعية و الخير من خلال تشكيل هوية وسمعة حسنة ووضع صورة للعلامة التجارية للمجتمعات المحلية.

وبالتالي فإن ريادة الأعمال الرياضية تشارك في خلق القيمة والمكانة بين المجتمعات.ناقش العديد من الكتاب تأثير ريادة الأعمال الرياضية على التنمية المحلية للبلد. يشير (ستوندفون اتودونكوف (1999) إلى أن مجتمع رياضي له تأثير على تغيير المواقف والقيم وبالتالي التأثير في الحياة الاجتماعية وبالمثل، يؤكد جوس وألكسندروفا (2005) على أن الرياضة" وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام".

ففي هذه الحالة حاولت العديد من الحكومات على حشد أعمالها في البرامج والسياسات الوطنية والرياضية، مثل حكومة الولايات المتحدة التي تستخدم الرياضة لتعزيز المكاسب المادية وتحسين صورتها من ناحية أخرى يمكن للرياضة أن تلعب دوراً اجتماعيًا في الاستجابة للفئات الضعيفة من السكان.

حيث تحركت العديد من الدول نحو تنظيم الأحداث الرياضية كوسيلة للتخفيف من حدة المشاكلات الاجتماعية.

تعد الصناعة الرياضة سوقا ضخمة وواحدة من أكثر الأسواق الكبيرة في العالم، فهي تضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان، لا سيما من خلال خلق فرص العمل والقيمة المضافة في جميع أنحاء العالم.

بالنظر إلى حجم قطاع الرياضة في الاقتصاد العالمي، فإنه يتطلب اهتماماً مستداماً من الباحثين في ريادة الأعمال وإدارة الرياضة.

2-8-1-نظرية ريادة الاعمال الرياضية:

يعد الابتكار محوراً أساسيًا في صناعة الرياضة، حيث تعتبر نظرية ريادة الأعمال الرياضية في عالم مهني متغير باستمرار تمثل فيه المنافسة حجر الاساس من خلال تسخير كل الوسائل التكنولوجية الحديثة وهذا ما يفتقر اليه الفكر المقاولاتي في بلادنا، حيث يستخدم مصطلح زيادة الأعمال في عدة سياقات، يركز معظمها على الحاجة إلى تحقيق نتيجة ملموسة، من خلال البحث عن فرص جديدة وبناء الوعي.

ومع ذلك ورغم الجهود المبذولة في هذا الميدان فان معظم الباحثين يربط فكرة ريادة الأعمال المقاولاتية" بالسياق الاقتصادي، بشكل عام وبتنمية الأعمال التجارية والتنمية الاقتصادية مع دمج الابتكار وخلق فرص جديدة.

تمكن ريادة الأعمال من ظهور الكفاءة الاقتصادية (بال ،2005). إن تعزيز روح المبادرة أمر ضروري لاقتصاد سليم ولدعم التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل هنري، وأل، (2003). رواد الأعمال يحسنون القدرة التنافسية للاقتصاد ويخلقون ثروة جديدة. كما يساهم رواد الأعمال في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد وخلق ثروة جديدة.(قيحوش،2021، صفحة21)

يمكن النظر إلى ريادة الأعمال على أنها نتيجة لمجموعة من الأفراد الراغبين في توسيع جهودهم التنظيمية. يعرف عمل شومبتر الأساسي (1965) هذه الروح على أنها فرص في السوق يستغلها الناس من خلال ابتكار التقنيات التنظيمية. كما تم تكييف هذا التعريف من قبل يسكنسر وتيريك 1999 الذين عرفوا ريادة الأعمال على أنها قدرة واستعداد فرد أو فريق لإدراك وخلق فرص اقتصادية جديدة رائد الأعمال هو شخص قادر على تجسيد افكار من خلال إطلاق مبادرة للحصول على دخل أساسي غير مشروط (هنريش (1990) يعرف بولتون وطومسون (2000) رائد الأعمال على أنه شخص يبتكر بالطريقة المعتادة على نفس المنوال، ويعرف بمول (1993) رائد الأعمال على أنه فرد يضع أفكاراً جديدة موضع التنفيذ.

2-8-2-ريادة الاعمال كمشروع في الوطن العربي:

يأتي برنامج ريادة RYADAH وهو برنامج شمولي الطرح لمساعدة الشباب في الفئات العمرية من 15 -30 سنه دخول عالم الأعمال من خلال أفكار ريادية تتمتع بالتفرد والتميز وتلبي احتياجات مجتمعية أو إنسانية وقابلة للتطبيق في أقل وقت وجهد وكلفة لتساهم في دعم عجلة الإقتصاد وتخفيف العبء عن القطاع الحكومي وخفض معدلات البطالة والتي هي في ارتفاع مستمر وبشكل مضطرد.

ريادة RYADAH برنامج تم تطويره بسواعد عربية ذات خبرات عالمية مستندة إلى سنوات من العمل الريادي في مختلف دول العالم ليضع فكر ريادة الأعمال بين يدي الشباب بما يلائم إحتياحات مجتمعاتهم وخدمة أهدافهم في منظومة قيمية مستندة الى ثقافتهم وثقافة المجتمعات التي يعملون بها. (http://rawajo.net,2024/4/ 12)

جوهر برنامج ريادة RAYADAH هو صناعة جيل من الشباب يتمتع بفكر الريادة والتميز مستند إلى العقلية التشاركية التفاعلية والمستقلة ذاتيا وماليا وفكريا ضمن منظومة قيمية سامية وصولا لتنمية مستدامة في الثلاثية الرئيسية للموارد: رأس المال البشري والموارد البيئية الطبيعية ورأس المال المادي ضمن إطار ممنهج. وقد أكدت الدراسات والأبحاث الحديثة أن أفضل عمل هو ما ارتبط بما يحب أن يعمله الشخص وما يمتلكه من مخزون المعارف والمهارات اللازمة لبدء الإنجاز وإستناداً إلى مقولة " إعمل ما تحب تنجح، فإن لم تستطع فحب ما تعمل كي لا تحبط وتصبح الوظيفة هما وعبئا بدلا ان تكون بابا للسعادة والاستقرار والنمو، زيادة على هذا فإن الريادة في المجال الرياضي تشجعه جميع الهيئات والتنظيمات المحلية والوطنية وحتى الدولة. (الموقع نفسه ،2024/04/12)

وفي بيئة اقتصادية معولمة، يجب على الشركات الصغيرة والكبيرة أن تتفاعل بسرعة مع تقلبات السوق لتظل قادرة على المنافسة، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتمتع المنظمات بروح ريادة الأعمال، مما يسمح لها بتحديد فرص جديدة للتوسع. يتم وضع عدد من الأبعاد لتقييم مستوى ريادة الأعمال للمؤسسة أو الفرد، وهي القدرة على الابتكار، والمخاطرة، والاستباقية، والاستقلالية والعدائية التنافسية. بالتالي فإن الفوائد الاقتصادية لريادة الأعمال تشمل خلق فرص العمل، وتحسين الإنتاجية وزيادة معدلات النمو الإقليمي، ومن المرجح أن يكون رواد الأعمال متيقظين للفرص وعلى استعداد لتحمل المخاطر لذلك، عندما يدرك رواد الأعمال الفرص، يمكن أن تتحقق النتائج المرغوبة.(قيحوش،2021، صفحة22)

ركزت الكثير من الأبحاث التي أجريت خلال العقد الماضي حول ريادة الأعمال على مجالات مختلفة وبدرجة أقل، على قطاع الرياضة ومع ذلك، فقد بحثت بعض الأبحاث السابقة في الصلة بين الرياضة وريادة الأعمال وجد هول (2006) أن تطوير الأحداث الرياضية الضخمة مرتبط بريادة الأعمال الحضرية درس (1996) Spilling أيضاً ريادة الأعمال في سياق حدث رياضي ضخم ووجد أن الرياضة بطبيعتها ريادية. وجدت (2005)Ball أن روح المبادرة مرتبطة جيدًا بقطاع الرياضة، لأنها تسمح بتعديل طلبات المستهلكين والتركيز بشكل أكبر على الابتكار. قام ماريتز (2004) بفحص الرياضي من خلال استخدام بطاقة أداء المشاريع.

2-8-3-تطور ريادة الاعمال في سياق الرياضة:

الرياضة هي صناعة عالمية تأثرت بالظروف البيئية المتغيرة حول العالم. هذه الظروف المتغيرة تحفز رواد الأعمال الرياضيين، وكذلك العوامل المالية والشخصية. يقودنا تعقيد المجال الرياضي إلى القول إن مفتاح النجاح يكمن في الطريقة التي تشارك بها الشركات في هذه الصناعة.

دعا الباحثون مؤخراً إلى تكامل تخصصات ريادة الأعمال وإدارة الرياضة (رتان، 2010) مما أدى إلى

ظهور مفهوم ريادة الأعمال الرياضية الذي يمكن تعريفه من خلال طرق مختلفة. يحدد أحد تعريفاته الواسعة أي نشاط مبتكر بهدف رياضي. نظراً لأن ريادة الأعمال الرياضية مجال ناشئ، فإن السؤال المهم هو تحديد معنى المصطلح بالضبط.

أصبحت روح ريادة الأعمال موضوع بحث أكثر شيوعاً في مجال الرياضة. يمكن وصف ريادة الأعمال الرياضية بأنها الحالة الذهنية للأشخاص أو المنظمات المشاركة بنشاط في البحث عن فرص جديدة في خلفية رياضية ريادة الأعمال الرياضية تشير إلى أي نشاط مبتكر في سياق رياضي، جوهر ريادة الأعمال الرياضية مشكوك فيه بسبب عدم وجود أي نشاط في معظم المنظمات الرياضية، تقدم ريادة الأعمال الرياضية سلسلة من القضايا الجديدة المتعلقة ليس فقط بالتكنولوجيا (مثل أدوات التصنيع والتفاعل بين المتفرج واللاعب)، ولكن أيضاً بالاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية والقانونية، بما في ذلك التنوع والخصوصية والتماسك الاجتماعي.

تعتبر إدارة ريادة الأعمال الرياضية عملية ذات موقع اجتماعي، وفي كثير من الحالات يتم تنفيذها بشكل حدسي من قبل الأشخاص المعنيين. تقوم المنظمات بتطوير إصدارات مختلفة من ريادة الأعمال في ظروف رياضية مختلفة في البيئة العالمية الديناميكية، لم يتم حل مسألة ماهية ريادة الأعمال الرياضية بعد مما يعني أنه لا يزال يتعين تطوير فكرة مقبولة بوضوح حول ما هو بالضبط ريادة الأعمال الرياضية.

لقد طورت دراسات قليلة بشكل تجريبي واختبرت التماسك الحالي بين هذين المحورين علاوة على ذلك تم تخصيص القليل من الأبحاث المفاهيمية أو التجريبية الأمبريقية لفهم الظروف التي تؤدي إلى ريادة الأعمال الرياضية.

يختلف الدور الذي تلعبه ريادة الأعمال في المنظمات الرياضية تماماً عن الدور الذي تلعبه الصناعات الأخرى تشمل العوامل الرياضية الحصرية المتعلقة بريادة الأعمال القوة التواصلية لوسائل الإعلام والتفاعل الاجتماعي والجاذبية العامة. يتم التعامل مع ريادة الأعمال من قبل المنظمات الرياضية بطريقة تعاونية ومجتمعية واستراتيجية من أجل تحسين أدائها العام يشمل المستفيدون من هذا المسعى الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية بما في ذلك الرياضيين والمشجعين والعملاء والحكومات والجهات الراعية والمجتمعات والموظفين.

تعتبر ريادة الأعمال الرياضية كياناً رياضياً يعمل بطريقة جماعية بهدف خلق القيمة.

يمكن للكيانات المشاركة في الرياضة أن تشمل الأفراد أو المنظمات أو المجتمعات.

لم يتم بعد استكشاف الرياضة وعلاقتها بنتائج ريادة الأعمال بشكل كامل في البحوث الإدارية ريادة الأعمال الرياضية هي نوع من ريادة الأعمال تقدم استراتيجية واعدة لزيادة التنمية الاقتصادية رائد الأعمال الرياضي هو الشخص الذي ينظم ويشغل ويتحمل المخاطرة لتطوير مشروع تجاري رياضي.

يجمع الإطار النظري الجديد لروح المبادرة القائمة على الرياضة المقترح بين كلا المجالين ريادة الأعمال وإدارة الرياضة بحيث يمكن للبحث المستقبلي استخدام هذهالنظرية كإطار لفهم نشاط ريادة الأعمال في

سياق الرياضة. يقال في هذا المجال أن الرياضة هي فيالأساس عملية ريادية بسبب الابتكار والمخاطرة والأنشطة الإستباقية وخلق القيمة التي تحدث ستناقشاالأقسام التالية كل من هذه العمليات في سياق الرياضة.(قيحوش،2021، صفحة23)

2-8-4- الإبتكار الرياضي:

عد الابتكار أمرًا ضروريًا في عالم ريادة الأعمال .(2001) .Hit et al تستخدم الشركات الابتكار كأصل للمنافسة في السوق العالمية.(JOHANNISON B،1997،n°3,pp.109137)،من خلال الفرق الرياضية و المنظمات الرياضية والفاعلين الرياضيين

اتاح التطور التكنولوجي الابتكار في صناعة الرياضة. مكنت الابتكارات في ألعاب الكمبيوتر الناس من ممارسة رياضات رائعة على الإنترنت ... أدى تطوير معدات رياضية جديدة إلى خلق رياضات جديدة مثل القفز بالحبال .(Olivier 2006) كان أحد الابتكارات الرئيسية في الرياضة هو اعتماد التقنيات الرقمية التي يمكن الوصول إليها. (آن سويني ، https://www.rowadalaamal.com ، 2024/05/22) لقد مكن الناس من مشاهدة الألعاب الرياضية وتتبع نتائج المباريات على هواتفهم المحمولة.

2-8-5- ستباقية المخاطر في المجال الرياضي:

المنظمات الرياضية استباقية في إدارة فرقهم وفي تطوير أداء تنظيمي أفضل. ومع ذلك، مؤخرا جعلت تقنيات الإدارة الرياضية منظماتهم أكثر استباقية وفعالية في نشاطهم كانت المنظمات الرياضية استباقية في السعي وراء فرص عمل جديدة، ريادة الأعمال جزء لا يتجزأ من تطوير الرياضة لأنها تركز على تقييم تتجلى الطبيعة الاستباقية لريادة الأعمال الرياضية في العديد من المجالات الفئات الفرعية للأعمال ريادة الأعمال الاجتماعية في الرياضة هي استخدام المشاكل الاجتماعية لإحداث تغييرات في البيئة الرياضية ريادة الأعمال المجتمعية يشتمل على مجتمع رياضي يتصرف بطرق مبتكرة لخلق ميزة اجتماعية، وتمثل شراكة المدارس أو الفرق الرياضية مع الجهات الحكومية لإنشاء الجمعيات الرياضية حيث تشمل ريادة الأعمال للشركات الرياضية المشاركة في النشاط المبتكر وعادة ما تجتمع في البطولات الرياضية المهنية.(قيحوش،2021، صفحة24)

2-8-6-المخاطر الرياضية

عندما نتحدث عن الصفات اللازمة لتصبح رائد أعمال يجب التركيز على السمة الرئيسية وهي المخاطرة وقد أفردنها بمبحث خاص في خصائص المقاولاتية خاصة في المجال الرياضي. من المقبول بشكل عام أن الأشخاص المشاركين في الرياضة هم مجازفون أصحاب المصلحة الذين يخاطرون في الرياضة هم الرياضيون، منظمو الأحداث الرياضية والمسؤولون والمدربون والإداريون الرياضيون والأعضاء يعتمد مستوى المخاطرة في الرياضة على سمات الشخصية التي تضيع المخاطي النفسية والجسدية رياضات المغامرة مثل رياضة ركوب الأمواج الكبيرة الأمواج والغوص الحر أكثر خطورةلا تقتصر المخاطرة في الرياضة على الأشخاص الذين يمارسون الرياضة تشارك المنظمات الرياضية في عدد من أنواع المخاطر مثل المشاريع والابتكار والتنمية الاجتماعية.

2-8-7-الاطار النظري لريادة الاعمال الرياضية والتنموية:

كثيرا ما تدار المنظمات الرياضية من قبل منظمات لا من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي كما يشير التعريف ريادة الأعمال الرياضية في هذه المقالة، يتم التركيز على المنظمات الرياضية، والتي هدفها إنشاء أعمال مهنية تعمل المنظمة الرياضية كرجل أعمال عندما يحدد أصحابها ومديروها وموظفوها فرصة السوق تمثل ريادة الأعمال الرياضية كلا من عملية الخلق لأعمال والقيمة التي أوجدتها العملية. في الشركات الرياضية الهدف الرئيسي لا ينبغي أن يكون الربح على الرغم من أن معظم الشركات ذات الصلة بالرياضة لها عائد مالي، سيكون الهدف المالي مهما لتحقيق نتيجة في إطار رياضي.

إن قدرة الأعمال التجارية الرياضية على تسخير رأس المال الاجتماعي هي التي تمكنها لتكون أكثر قدرة عل المنافسة.

تتطلب الأعمال التجارية الرياضية الريادية موارد كافية لتحقيق أهدافها الرياضية والاجتماعية الاستراتيجية.

تؤثر مهارات وخبرات الأفراد على طبيعة النشاط ريادة الأعمال وهذا يعني أن أنواع نشاط ريادة الأعمال التي تتبناها الشركات الرياضية ترتبط عادة بمهارات الموارد البشرية المتاحة لهذه الشركة سيعتمد أداء الأعمال التجارية الرياضية على قدرتها على خلق مهارات جديدة وقيم جديدة في الصين على سبيل المثال، نما الاتحاد الوطني لكرة السلة بسبب وجود سوق كبير. (https://ar.enliosports.com › multi-2024.pu) محتمل في البلاد يؤثر رأس المال الاجتماعي على إدارة الأعمال الرياضية. واحد من تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه الشركة في إنشاء مشاركة فعالة في المشاركة قرار من جميع المنظمة.

تعمل الشركات الجديدة كقاطرة للنمو والإبداع الإقليمي(Andretsch and fritsch ، 2002) لذلك يجب على رواد الأعمال أن يقدروا الموارد والمؤسسات ذات الأهمية الحاسمة للتنمية الإقليمية.

(https://ar.wikipedia.org/wiki/) بالتالي فإن ريادة الأعمال الرياضية ستكون قادرة على ضمان التنمية الإقليمية منخلال هذه الانواع من التداخل انظر الشكل أدناه، سيتم مناقشة كل نوع من هذه الأنواع بطريقة مفصلة.

خلاصة الفصل:

لقد تباين الموقع الذي احتلته المقاولاتية خلال مختلف المراحل التي مرت ، فلم تحظى بالاهتمام الكبير من طرف الباحثين بسبب اتجاه أنظارهم نحو المسير وظهور المؤسسات الكبيرة، والأزمة الاقتصادية التي واجهتها المؤسسات الكبيرة ابتداء من منتصف السبعينات عاد المقاول ليظهر بقوة على الساحة الاقتصادية بعد الاقتناع أخيرا بضرورة تشجيع عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كحل يمكن الاعتماد عليه للتخفيف من الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة. وبعودة المقاول إلى الواجهة عاد الباحثون لطرح مختلف الدراسات التي تناولت المقاولاتية دراسات انحصرت معظمها ولفترة طويلة من الزمن في العديد من المحاولات لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية، لكن جاء طرحنا للمقاولاتية في المجال الرياضي مما يجعل دراستنا سباقة لهذا الموضوع من دور دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير المقاولة الرياضية.

الفصل

الثالث

" المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة "

الفصل الثالث : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

3-1- ماهية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

3-2- قانون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

3-3- أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

3-4- خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

3-5- المعايير المعتمدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3-6- آليات الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3-7- معوقات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

خلاصة الفصل

تمهيد:

الجزائر كغيرها من الدول دعمت قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الأجهزة والبرامج والتعاونيات، وظيفتهم الأساسية الاهتمام بهذا القطاع من أجل النهوض به وترقيته ورفع أداءه وتطويره وكذا جعله قادر على المنافسة المحلية والدولية، من خلال توفير المناخ المناسب له والتسهيلات والشروط اللازمة لاستمراره وانتشاره وتطوره وفي هذا المبحث سنتطرق إلى هذه الآليات والميكانيزمات التي تدير عجلة الاستثمار بالتفصيل .

تعتمد الكثير من الدول في سياساتها الاقتصادية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أداة حقيقية وفعالة لمعالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مشكلة البطالة المتنامية، ذلك بالنظر إلى هذا النوع من المؤسسات وما يتسم به من سمات وخصائص جعلت منها قادرة على استيعاب نسب البطالة وذلك من خلال خلق مناصب العمل.

ولقد أثبتت العديد من الدراسات النظرية والميدانية ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة العديد من المسائل الشائكة، بل وتعتبر الخيار المناسب لدى العديد من صناع القرار، ذلك أنها وبفضل ما تلعبه من دور بالغ الأهمية ضمن المخططات التنموية لمختلف الدول على اختلاف درجات تطورها سواء أكانت دولة متقدمة أو نامية، فهي تسهم مساهمة فعالة في تنمية الإنتاج المحلي وخلق الثروات والنهوض بالعديد من القطاعات بالإضافة إلى تنمية وتنويع سلة الصادرات لهذه الدول.

وبالرغم من هذه الأهمية لهذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها لا تزال تعاني من مشاكل عديدة تحد من نموها وتطورها، ويأتي مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقدمة جملة هذه المشاكل، إذ يعد أحد أهم المعوقات ولقد سارعت الجزائر على غرار كل الدول في اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي من شأنها الحد من هذا المشكل والنهوض بهذا القطاع وترقيته.

3-1-: ما هية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

3-1-1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراحل تطورها بالجزائر:

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

واجهت الجزائر كغيرها من الدول إشكالية تحديد تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تمت في هذا الشأن عدة محاولات كان آخرها إصدار القانون 1-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فحسب المادة 04 من هذا القانون " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع أو الخدمات التي:

- ✓ تشغل من 01 إلى 250 عامل.
- ✓ رقم أعمالها السنوي أقل من 02 مليار دج أو إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.
- ✓ تستوفي معايير الاستقلالية.

وقد أشارت المادة 05، 06، 07 من نفس القانون إلى كل صنف من أصناف هذه المؤسسات وذلك حسب عدد العمال، رقم الأعمال، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): أصناف المؤسسات حسب عدد العمال ورقم الأعمال

حجم المؤسسة المعايير	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
عدد العمال	1-09 عمال	10-49 عامل	50-250 عامل
رقم العمال	أقل من 20 مليون دج	أقل من 200 مليون دج	200 مليون إلى 02 مليار دج
الإيرادات السنوية	أقل من 10 ملايين دج	أقل من 100 مليون دج	100 إلى 500 مليون دج

المصدر: المادة: 5-6-7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01

وسنتناول من خلال هذه النقطة عدة مفاهيم لهذه المؤسسات حسب عدة وجهات نظر وذلك بسبب عدم وجود تعريف موحد لها حيث أن مورال جوليان قد عرفها على أنها " مفهوم غامض متعدد التعريفات (غالم،2013، صفحة3) وهو ما دفعنا لعرض عدة تعريفات فيما يلي :

تعريف البنك الدولي:عرف البنك الدولي هذه المؤسسات كمايلي:

1-المؤسسات المصغرة:هي تلك المؤسسات التي توظف أقل من عشرة موظفين وإجمالي أصولها أقل من10000وكذا حجم المبيعات السنوية.

2- المؤسسات الصغيرة: هي تلك المؤسسات التي توظف أقل من 50 موظف وإجمالي أصولها أقل من 03 مليون وكذا حجم مبيعاتها.

لمؤسسات المتوسطة:هي تلك المؤسسات التي توظف أقل من 300 موظف وإجمالي أصولها أقل من 15مليون وكذا حجم مبيعاتها.

3- تعريف البنك الإحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية: عرف البنك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها " منشأة مستقلة في الملكية و الإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق.(خوبي،2008، صفحة24)تعريف مركز التنمية الصناعية لدول العربية: عرف المركز المشاريع الصغيرة على أنها "كافة الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تضم الصناعات الريفية واليدوية و الحرفية، إضافة إلى المصانع الصغيرة الحديثة سواء لتي تتخذ شكل المصانع أو تلك التي لا تأخذ هذا الشكل "(الزيود،2010، صفحة66)

تعريف منظمة العمل الدولية: " مفهوم الصناعات الصغيرة يشمل المنشآت الإنتاجية والحرفية التي لا تتميز بالتخصيص في الإدارة ويديرها مالكها و يصل عدد العاملين فيها إلى 50 عاملا. (الزيود،2010، صفحة66)

تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:UNIDO تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية على أنها مؤسسات يعمل بها أقل من 90 عامل أما في الدول المتقدمة فهي مؤسسات توظف أقل من500 عامل(عبد اللاوي،2017، صفحة47).

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: سنتناول من خلال هذه النقطة عدة مفاهيم لهذه المؤسسات حسب عدة وجهات نظر وذلك بسبب عدم وجود تعريف موحد لها حيث أن مورال جوليان قد عرفها على أنها " مفهوم غامض متعدد التعريفات.(غالم،2013، صفحة3)وهو ما دفعنا لعرض عدة تعريفات فيما يلي :

تعريف البنك الدولي:عرف البنك الدولي هذه المؤسسات كما يلي:

1-المؤسسات المصغرة:هي تلك المؤسسات التي توظف أقل من عشرة موظفين وإجمالي أصولها أقل من10000وكذا حجم المبيعات السنوية.

.المؤسسات الصغيرة: هي تلك المؤسسات التي توظف أقل من 50 موظف وإجمالي أصولها أقل من 03 مليون وكذا حجم مبيعاتها.

لمؤسسات المتوسطة:هي تلك المؤسسات التي توظف أقل من 300 موظف وإجمالي أصولها أقل من 15مليون وكذا حجم مبيعاتها.

تعريف البنك الإحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية: عرف البنك المؤسسات الصغيرةو المتوسطة على أنها " منشأة مستقلة في الملكية و الإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق.(خوبي،2008، صفحة24)تعريف مركز التنمية الصناعية لدول العربية: عرف المركز المشاريع الصغيرة على أنها "كافة الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تضم الصناعات الريفية واليدوية و الحرفية، إضافة إلى المصانع الصغيرة الحديثة سواء التي تتخذ شكل المصانع أو تلك التي لا تأخذ هذا الشكل " (الزيود،2010، صفحة66)

تعريف منظمة العمل الدولية: " مفهوم الصناعات الصغيرة يشمل المنشآت الإنتاجية والحرفية التي لا تتميز بالتخصيص في الإدارة ويديرها مالكها و يصل عدد العاملين فيها إلى 50 عاملا. (الزيود،2010، صفحة66)

تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةUNIDO :تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية على أنها مؤسسات يعمل بها أقل من 90 عامل أما في الدول المتقدمة فهي مؤسسات توظف أقل من500 عامل(عبد اللاوي،2017، صفحة47)

3-2- قانون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

يعرف المشرع الجزائري هذا القانون بما يلي :

تعريف الجزائر: بخصوص الجزائر فقد تم تعريف هذه المؤسسات من خلال القانون رقم 17/02 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:حسب نص المادة الخامسة من القانون رقم 17/02 تعرف

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات التي:

-تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.

-تستوفي معيار الإستقلالية أي لا يمتلك رأس مالها مقدار 25% فأكثر مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.(الجريدة الرسمية ، رقم 02 ، المادة 08 ، 11-01- 2017)

تعريف المؤسسة الصغيرة: حسب نص المادة التاسعة من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها " مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري" .(المرجع نفسه ، مادة 09)

تعريف المؤسسة المتوسطة: حسب المادة الثامنة من القانون رقم 17/02 تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها " مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة(400)مليون دينار جزائري إلى أربعة (04) ملايير دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي(200) مليون دينار جزائري إلى مليار (01) دينار جزائري.(المرجع نفسه : المادة 08)

تعريف المؤسسة الصغيرة جدا: حسب نص المادة العاشرة من القانون 17/02 تعرف المؤسسة الصغيرة أنها " مؤسسة تشغل من شخص (01) واحد إلى تسعة (09) أشخاص ورقم أعمالها السنوي أقلمن أربعين(40) مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.(المرجع نفسه ، المادة 10)

من خلال المفاهيم السابقة فإن المشرع الجزائري إرتكز في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدد العمال، رقم الأعمال والحصيلة السنوية و الجدول رقم 02 أدناه يوضح ذلك، لكن

إذا حدث وصنفت المؤسسة في فئتين مختلفتين طبقا لعدد عمالها ورقم أعمالها أو حصيلتها السنوية فإنه يؤخذ بالتصنيف الذي يكون على أساس رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية طبقا لنص المادة الحادية عشر من القانون رقم 02/17.

3-3- أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة للغاية داخل النسيج الإقتصادي لأي دولة، وذلك لما تتميز بهمن مميزات وسمات لا تمتلكها غيرها من المؤسسات حيث أنها تمثل مركزا للإبداع والابتكار، كما أنها تعد منطلقا لتكوين المؤسسات الكبيرة على غرار مؤسسات واد السليكون في الولايات المتحدة الأمريكية:قوقل(Google)، وايباي،إنتل،وآبل التي بدأت بأفكار مقاولين مبتكرين لتكبر وتتوسع لتصبح

شركات متعددة الجنسيات وشركة فورد التي بدأ فيها فورد مؤسسها كميكانيكي في ورشة صغيرة ثم وصلت إلى ما وصلت إليه الآن كأكبر شركات السيارات في العالم ، فالشركات الكبيرة لم تولد كبيرة وإنما كانت صغيرة و توسعت لتصبح علا ما عليه اليوم، إضافة إلى هذا فهذه المؤسسات تساهم مساهمة في الإقتصاد حيث أنها تستقطب ما يعادل 53.7% من العاطلين في أمريكا كما أنها تشكل 99% من إجمالي عدد المؤسسات الاقتصادية الأمريكية مع أنها تستحوذ على نسبة 48% من الناتج الوطني الأمريكي، أما عالميا فهي تغطي 65% من اليد الحادثة و تساهم بنسبة 46.8% من إجمالي الناتج الداخلي العالمي أما مغاربيا فهي أقل 92% من إجمالي عند المؤسسات وتشارك بنسبة 37% من القيمة المضافة الإجمالية.(عقول،2016، صفحة266)

وعليه وعلى ضوء ما ذكرنا سنستعرض أهمية هذه المؤسسات في النقاط التالية:

3-3-1-أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

- بالنسبة للصاحب المشروع:(أبوناعم،2002، الصفحات18،20)

إن لإنشاء مشروع صغير أهمية بالغة بالنسبة لصاحب المشروع حيث سنعرض فيما يلي ما يمكن لصاحب المشروع تحقيقه من مشروعه:

- لتحقيق الاستقلالية:إن من بين أهم ما يحققه صاحب المشروع الصغير هو التميز بالإستقلالية العامة وعدم خضوعه لأي كان، حيث يكون هو المعطي للأوامر بدل تلقيها كما يستطيع تطبيق أفكاره دون قيود أو حواسي.
- لتحقيق الثروة : بطبيعة الحال فإنشاء مشروع صغير سيكون من بين أهدافه الرئيسية تحقيق الربح المختبر و هذا ما سيسمح بتحقيق الثروة التي لن تتحقق في حال العمل لدى الآخرين أو التوظيف لدى الحكومة
- تحقيق الاستقرار الوظيفي : إن إنجاز مشروع خاص بك سيسمح لك بتوفير وظيفة مستقرة ومريحة خاصة فيظل شح الوظائف و صعوبة الحصول عليها ، هذه الصعوبة التي تعد من أهم المشاكل التي تعترض أفراد المجتمع فتوفير منصب عمل يعد مكسبا يضمن للفرد الإستقرار النفسي و المكانة الإجتماعية ، وليس هذا فقط وان يتعدى الأمر لضمان وظائف حتى للغير و تحسين الوضعية الإجتماعية لأفراد العائلة والأقارب.
- تحقيق الرضى النفسي : إن من بين ما يحققه الفرد من إنجاز مشروعه هو تحقيق الرضى النفسي ، حيث يحسب أنه قد قدم شيئا للمجتمع، إضافة إلى إثبات ذاته أمام أقرانه وأقاربه وهو ما يكون لديه الشعور بالرضى و الإرتياح و القبول الإجتماعي.

3-3-2-بالنسبة للاقتصاد الوطني:

- زيادة الناتج القومي: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة مهمة في توسيع عملية الإنتاج من خلال قيامها بإنتاج بدائل الواردات لتوفير الحاجيات المحلية بالاعتماد على مواد أولية محلية إضافة إلى إنتاج الكثير من السلع و الخدمات التي لا تستطيع المؤسسات الكبيرة إنتاجها خاصة بسبب محدودية الطلب المحلي عليها ، وكذا إنتاج منتوجات تدخل في تصنيع سلع أخرى لصالح المؤسسات الكبيرة ، هذا كله سيزيد في معدل الإنتاج و بالتالي زيادة الناتج القومي ، دون أن ننسى السمة الجوهرية التي تميز هذه المؤسسات ألا و هي خلق منتوجات جديدة و تجديد المنتوجات القديمة و هو ما يسهم أيضا في زيادة الناتج القومي(جواد،2006،الصفحات94،95).

– المساهمة في توظيف اليد العاملة : تعد هذه المؤسسات مهمة في إمتصاص البطالة وتوفير فرص العمل و ذلك من خلال استقطابها لليد العاملة غير المؤهلة أو ضعيفة التأهيل و التي تمثل حصة الأسد من مجموع العاطلين عن العمل كما أنها غير مطلوبة كثيرا من طرف المؤسسات الكبيرة التي تفضل الموظفين المؤهلين ، إضافة إلى أن هذه المؤسسات تستخدم أساليب و طرق إنتاج كثيفة العمل و بالتالي فتح المجال لتوظيف أكبر للأيدي العاملة ، دون أن ننسى بساطة الإنشاء خاصة من حيث الموارد المالية و بالتالي فتح الآفاق للشباب و المقاولين لتأسيس مؤسساتهم و تأمين منصب عمل لأنفسهم و لغيرهم ناهيك عن قدرة هذه المؤسسات على التمركز في المناطق النائية التي بها البطالة مستفحلة و هو ما سيؤدي إلى إمتصاص البطالة من منابعها.

إضافة إلى هذا فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بتدني تكلفة خلق فرصة عمل حيث أن إستثمار جزء بسيط من رأس المال يؤدي إلى خلق فرصة عمل جديدة و هو ما يعزز دور هذه المؤسسات في خلق فرص العمل عكس المؤسسات الكبيرة التي ترتفع فيها تكلفة خلق فرصة العمل الواحدة(عزت،2018، صفحة9)

– المساهمة في تغذية الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها : تعمل هذه المؤسسات على توفير بعض أو أغلب القطع و الأجزاء و كذا الخدمات للمؤسسات الكبيرة و هو ما يعزز التكامل مع هذه المؤسسات خاصة في إطار ما يعرف بالمناولة و هو ما يعود بالفائدة على الإقتصاد ككل.

- إستغلال الموارد المحلية: تعد هذه المؤسسات كذلك وسيلة يتم من خلالها إستغلال الموارد المحلية من مواد أولية أو طاقات بشرية أو موارد مالية، إضافة إلى دورها في المحافظة على الحرف التقليدية المحلية وتنميتها من خلال الإستثمار فيها على قرار الصناعات التقليدية وصناعة النسيج، كما أن هذه المؤسسات تعمل على توفير الاحتياجات المحلية من سلع وخدمات بما يتلاءم مع الأذواق المحلية من حيث الجودة وكذلك من حيث السعر خاصة في مجال الرياضة البدنية.

- **تجنب التكاليف الإضافية وتبديد الموارد:** تعمل المشروعات الصغيرة على تقليص الأخطاء الناتجة عن سوء توجيه الموارد الإنتاجية وسوء إختيار سلع الإنتاج، فحجمها الصغير يجعلها تتحكم أكثر في التكاليف وتضع كل شيء في المكان والوقت المناسبين وهو ما جعلها تتجنب تكاليف الهدر وسوء التوجيه.(الزيودي،2010، صفحة66) وعليه يمكن صناعة التجهيزات الرياضية بأقل تكلفة ممكنة وفي أجال محدودة بجودة عالمية وكذا تطويرها.
- تطوير القدرات و تشجيع الابتكارات : تعد هذه المؤسسات حقلا خصبا لنمو المواهب فهي في الغالب توظف أفرادا عديمي التأهيل وتعمل على تنمية قدراتهم خاصة من خلال مزاولة النشاط و إعطائهم الحرية في العمل وكذا الاحتكاك مع ذوي الخبرات والمواهب، كما أنها تعد مشكلة لأصحاب الأفكار و المواهب للإبداع و تجسيد مقترحاتهم على أرض الواقع من خلال إنشاء مؤسسات خاصة بهم تترجم أفكارهم وإبداعاتهم إلى منتوجات حقيقية تنافس في السوق، فعلى سبيل المثال تساهم هذه المؤسسات بـ: 80 %من الإبداعات والابتكارات في السوق الأمريكية، إضافة إلى أنها تمتلك السرعة في التطوير و التحديث عكس نظيراتها الكبيرة
- الرفع من نسبة الصادرات : تلعب هذه المؤسسات دورا هاما في تنمية الصادرات من عدة نواحي كونها أولا تساهم في إنتاج أجزاء و قطع تدخل في منتوجات أخرى للمؤسسات الكبيرة هذه الأخيرة التي تصدر منتوجاتها النهائية و بالتالي سيكون لتلك المؤسسات الصغيرة اليد في عملية التصدير بطريقة غير مباشرة على غرار صناعة السيارات التي تشترك في إنتاجها عديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمؤسسات مناولة ، كما أنها تساهم في تنمية الصادرات من خلال إنتاجها لقطع و أجزاء لصالح مؤسسات كبيرة أجنبية تنشط في دول أخرى هذا ناهيك عن قيامها بإنتاج سلع الغالية تقوم هي بتصديرها للخارج ويساعدها في ذلك الجودة والتحكم في التكلفة و كذا إنتاجها السلع الجديدة المبتكرة بإعتبارها تعتمد بالدرجة الأولى على الإبداع والابتكار، إضافة إلى أساليب الإنتاج المستخدمة التي ترتكز بالدرجة الأولى على عناصر العمل وهو ما يزيد في قدرتها على تقديم منتجات بأقل.(علوني،2011، صفحة6)تكلفة والتي تمكنه من المنافسة في السوق المحلي والأسواق الدولية.
- إستقطاب المدخرات المحلية البسيطة : إن سهولة وبساطة إنشاء هذه المؤسسات خاصة ضآلة رأس المال المستخدم في هذا النوع من الإستثمار جعلها مكانا خصبا تُستثمر فيه المدخرات البسيطة حيث يستطيع أصحاب رؤوس الأموال الضئيلة تشغيل أموالهم من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة خاصة بهم يوظفون من خلالها أموالهم بدل إكتنازها بدون توظيف حيث يستفيد منها الإقتصاد و تعود بالفائدة عليهم و على غيرهم عكس المشروعات الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة غير متاحة لمعظم الأفراد ، هذه الميزة أتاحت الفرصة لأصحاب رؤوس الأموال البسيطة لتوظيف مدخراتهم و تنميتها.(جود،2006، صفحة82)

- تكوين الإطارات المحلية: إن من بين ما يحسب لهذه المؤسسات هو عملية التدريب والتكوين التي يتلقاها أفراد المجتمع المحلي من العاملين في المؤسسة سواءا من خلال ممارسة مهامهم وهو ما يؤدي إلى إكسابهم الخبرات والمعارف التي لم يكونوا على دراية بها أو من خلال دورات التكوين التي تنظمها هذه المؤسسات والتي بدورها تزيد من قدرات وكفاءة هؤلاء الأفراد، فهذه المؤسسات توكل لعمالها مختلف المهام والعمليات و هو ما يكسبهم معارف مختلفة ومتنوعة تؤهلهم لشغل العديد من الوظائف في مختلف المؤسسات وفي شتى التخصصات.(خوني،2008، صفحة43)
- توزيع الصناعات و تنويع الهيكل الإقتصادي : تتمركز شتى المشاريع في المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية الكبيرة لكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و نتيجة الخصائص التي تختص بها فإنها قادرة على أن تتوطن في المناطق المحلية النائية التي تعاني من نقص التنمية وضعف الإستثمار و هذا ما يشكل أداة لتوزيع المشاريع الإستثمارية و الصناعية في كافة المناطق ، كما أن طبيعة نشاط هذه المؤسسات و إرتكازها على توليد الأفكار الجديدة و إقتناص الفرص جعلها تنشط في عديد القطاعات ذات الفرص السانحة و في الأسواق المحدودة التي لاتنشط فيها المؤسسات الكبيرة هذه الأسواق التي في العادة يُعتمد على الإستيراد لتوفير حاجياتها.(خوني،2008، صفحة50)
- إستخدام التكنولوجيا البسيطة: تستخدم هذه المؤسسات في كثير من الأحيان أساليب إنتاج بسيطة وتكنولوجيا عادية تلائم طبيعة نشاطها، حيث تستخدم تقنيات كثيفة العمل وهو ما يناسب كثيرا الدول النامية التي تفتقد في معظم الأحيان لرأس المال المطلوب في حال إستخدام التكنولوجيا المتطورة خاصة في بدايةنشاطها وما يتمخض عنها من تكاليف باهظة متعلقة بالتكوين والصيانة والتجديد.(خوني،2008، صفحة51)
- إستمرارية المنافسة:إن العدد الكبير لهذه المؤسسات و تشابه خصائصها وكذا محدودية السوق المحلي الذي تنشط فيه في غالب الأحيان جعلها لا تحتكر السوق وتسيطر عليه، و بالتالي وجب على هذه المؤسسات للمحافظة على موقعها في السوق تطوير منتوجاتها و تحسين طرق إنتاجها و التحكم في التكلفة باستمرار ضمانا لحصتها السوقية في ظل المنافسة القوية من طرف مثيلاتها، و بالتالي تستمر المنافسة بين هذه المؤسسات في حين تنسحب تلك المؤسسات التي لا تتحمل المنافسة و هو ما يعود بالفائدة على الاقتصاد.
- القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية:لهذه المؤسسات قدرة كبيرة على التكيف والتأقلم مع مختلف الظروف الإقتصادية خاصة تلك السلبية منها عكس المؤسسات الكبيرة وذلك بسبب قلة إنتاجها وتحكمها في التكلفة، إضافة إلى طرق الإنتاج التي تستخدمها والتي تتميز بكثافة العمل مقارنة بالإعتماد على الطرق كثيفة رأس المال الذي يقل في فترات الأزمات وهو ما يؤثر على المؤسسات التي تعتمد على هذه الطرق عكس الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(خوني،2008، الصفحات52،53)

- خلق القيمة المضافة:للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة لا يمكن تغاضيها في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد.(خثير،2017، صفحة165) فخلق القيمة المضافة هو عملية تستهدف خلق كل شكل من أشكال الثروة (المال،الإستقلالية،السلطة، تحقيق الذات) ليس فقط لأصحاب المصالح في المنظمة وإنما للمقاول نفسه وكذلك بالنسبة الاقتصاد للمجتمع ككل،وعليه فعملية خلق القيمة تعد حافزا يدفع المقاول للقيام بما يقوم به. (Frank Janssen،juin 2016, page: 34)63
- تعبئة الموارد المحلية: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في رصد الموارد المحلية وزيادة الإدخار و توجيهه نحو عملية الإستثمار بدل بقائه دون إستغلال خارج الدورة الإقتصادية وهو ما يلاحظ من خلال قيام مشاريع عائلية رأس مالها تشاركي بين أفراد العائلة والأصدقاء.(خوني،2008، صفحة53) كما أن قلة الموارد المالية المطلوبة لإنشاء مثل هذه المشاريع جعل منها قبلة لأصحاب رؤوس الأموال الضئيلة بغية إستثمارها في مشاريع صغيرة، وعليه فإن طبيعة هذه المؤسسات تحير الكثيرين ممن يكتسبون بعض الأموال على إقحامها في الإقتصاد بدل إكتنازها عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة مما يستبعد صغار المدخرين من المشاركة في عملية الإستثمار.
- المساهمة في تحقيق التوازن بين الريف والمدينة: إن هذه المؤسسات وبفعل الخصائص التي تميزها فإنها تتمركز في مختلف المناطق خاصة تلك الريفية المنعزلة منها في حين تتمركز المؤسسات الكبيرة في الغالب بالمدينة التوفير مختلف مستلزمات النشاط هذا ما يخلق نوع من التوازن بين الريف والمدينة.(خربوطي،2008، صفحة59)

3-3-3-بالنسبة للمجتمع:

- القضاء على المشاكل الإجتماعية : كما هو معلوم فهذه المؤسسات تساهم في خلق مناصب الشغل بل أن نسبة التوظيف فيها أعلى من المؤسسات الكبيرة و هذا نتيجة عددها ، هذا التوظيف الذي سيساهم في حل مشاكل العديد من الأمر كما أنه سيجنب أفراد المجتمع المحلي الآفات الإجتماعية التي قد تعصف بهم نتيجة الفراغ و ذلك من خلال توفير منصب عمل محترم يضمن لهم العيش الكريم ، كما أن توفير السلع و الخدمات للمجتمع المحلي سيفيد الفئات الإجتماعية المحلية المحرومة، دون أن ننسى الدور الإجتماعي لهذه المؤسسات على المستوى المحلي خارج نشاطها الرئيسي و الذي بدوره سيحل بعض المشاكل خاصة الإجتماعية منها(خربوطي،2008، صفحة54)
- محاربة مظاهر البؤس والحرمان وتنمية المناطق المحرومة من التنمية: كما أوردنا فلهذه المؤسسات القدرة على التغلغل في المناطق النائية والمحرومة وبالتالي تقضي على مظاهر البؤس والحرمان في هذه المناطق من خلال توظيف قاطنيها وتحريك عجلة التنمية فيها، بالإضافة الى هذا فهذه المؤسسات توظف ضعيفي المستوى والتأهيل والذين ينتمون في الغالب الأحيان لهذه

المناطق،باستثناء منطقة الصحراء فالعاملين دوما من الشمال وأهلها يعيشون البيروقراطية وتحت حكم سياسة المكتب.

- القضاء على النزوح الريفي: تعد هذه المؤسسات وسيلة ناجعة في تثبيت الأفراد في مناطقهم الريفية حيث أن هذه الظاهرة سببها الرئيسي هو إنعدام الوظائف في المناطق الريفية، وبإنشاء مؤسسات في هذه المناطق سيزول .الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل وبالتالي يتم تثبيت سكان الأرياف في مناطقهم.(النجار ،2006، صفحة50)

إنطلاقا مما سبق يمكننا الجزم بأن هذه المؤسسات تساهم مساهمة فعالة لا يمكن تغاضيها كما أنها لاعب أساسي في الهيكل الإقتصادي وكذا دورها المهم في الجانب الإجتماعي وهو ما أكسبها هذه الأهمية.

3-4-خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتسم هذه المؤسسات بعديد الخصائص والسمات الشيء الذي جعلها تتميز عن المؤسسات الكبيرة وفيما يلي عرض لأهم هذه الخصائص

- صغر الحجم: تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها سواءا من حيث عدد العمال فهي توظف عدد محدود من العمال يقل عن نظيراتها الكبيرة فبعضها يوظف حتى عامل واحد فقط، كما أن رقم أعمالها وحصيلتها السنوية هي الأخرى محدودة إضافة إلى رأس مالها الذي يعد هو الآخر منخفض مقارنة بالشركات الكبيرة.(خلاف السكارنة،2006، صفحة14) هذا الصغرأعطى لهذه المؤسسات القدرة على سرعة التكيف ومرونة التأقلم مع كل الظروف.
- إستخدام طرق إنتاج كثيفة العمل: تنتج غالبية هذه المؤسسات منتوجات تتميز بكثافة. عنصر العمل وقلة رأس المال فيها وهو ما جعلها من الآليات المهمة لإمتصاص البطالة كما أنها لا تحتاج إلى موارد مالية كبيرة نتيجة اعتمادها أكثر على العمل سواءا عند الإنشاء أو خلال فترة النشاط مقارنة بتلك المؤسسات التي تنتج سلعا كثيفة رأس المال.(عبد اللاوي،2017، صفحة64)
- حدودية النطاق الجغرافي: تنشط هذه المؤسسات في العادة في محيطها القريب وذلك نتيجة ضالة إنتاجها الذي يمكن تصريفه بسهولة في المحيط القريب للمؤسسة.
- الإنتشار الجغرافي الواسع: نتيجة بساطة إنشائها وكذا المرونة التي تتسم بها فإن هذه المؤسسات تتميز بكونها واسعة الانتشار حيث نكاد نجدها في كل مكان وقد ساعدها في ذلك أيضا عددها الكبير .(بيان الحرب،2006، صفحة114)
- الإعتماد على التكنولوجيا البسيطة: تعتمد هذه المؤسسات في غالب الأحيان على وسائل عادية وآلات بسيطة تستطيع من خلالها ممارسة نشاطها.(خلاف السكارنة،2006، صفحة15)
- القدرة على الإبتكار والتكيف: من الخصائص الجوهرية التي تتصف بها هذه المؤسسات هي أنها مولدة للأفكار الجديدة ففي اليابان 52% من الإبتكارات تحسب لهذه المؤسسات، إضافة إلى قدرتها على التكيف مع مختلف المتغيرات نتيجة المرونة التي تميزها وسرعة الاستجابة لحاجيات السوق

ومحيطها الخارجي ، كما أنها تتميز بالقدرة على الإمتداد و التمركز حتى في المناطق النائية المعزولة إضافة إلى قدرتها على الاستجابة الخصوصيات المناطق المحلية ، هذا كله مكنها من أن تكون وسيلة مهمة في تنمية هذه المناطق التي تعاني من ضعف في التنمية.(عبد اللاوي،2017، صفحة65)

- الإرتباط المباشر مع المستهك: في غالب الأحيان هذه المؤسسات تحتك مباشرة مع المستهلك كونها تقوم بعملية البيع بنفسها حيث أنها لا تكلف وسطاء متخصصين للقيام بعمليات التوزيع والبيع في غالب الأحيان.
- سرعة إنتشار المعلومة: تتميز هذه المؤسسات أيضا بسرعة إنتشار المعلومة داخلها وهو ما أكسبها مرونة في التكيف مع مختلف الأوضاع.(عبد اللاوي،2017، صفحة6)
- الجمع بين الملكية والإدارة: تتميز هذه المؤسسات أيضا بأن الشخص الذي يملكها هو نفسه من يديرها حيث تعد هذه الميزة إحدى أهم الأسباب التي تدفع الكثيرين لإنشاء هذا النوع من المؤسسات وذلك بغرض تحقيق الإستقلالية والتحرر من سلطة الآخرين وكذا القدرة على إتخاذ القرارات والتحكم، إضافة إلى تحقيق الأرباح التي سيستفيد منها بالدرجة الأولى صاحب المؤسسة الذي يديرها وهو ما سيجعله لا يدخر جهدا في سبيل لانجاح مؤسسته واستمراريتها .(العبادي،2015، صفحة28)
- لعلاقات الشخصية بالعملاء: بحكم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلة عمالها فإن ذلك سيؤدي إلى توطيد العلاقة مع العملاء خاصة بالنسبة لصاحب المؤسسة ، حيث أن تكوين علاقات شخصية سيؤدي في كثير من الأحيان إلى الخوض في الأمور الشخصية قبل التطرق إلى العمل و هو ما سيدعم تقوية العلاقات الشخصية و يكسب ولاء العملاء لهذه المؤسسة بسبب العلاقات الشخصية و الإرتباط المباشر مع العمال و صاحب المؤسسة في كثير من الأحيان ، حتى أن هؤلاء العملاء يمكن أن يستدرجوا زبائن آخرين للتعامل مع هذه المؤسسة دون مراعاة مسائل أخرى كالسعر و الجودة مع تغليب العلاقات الشخصية ، هذا كله ينعدم في المؤسسات الكبيرة و عليه وحب المحافظة على هذه العلاقات والتي تصب في صالح المؤسسة فإنعدام مثل هذه العلاقات قد يحرم المؤسسة من عديد الزبائن والعملاء.(خوني،2008، الصفحات 41،42)
- الدراية العامة بالعملاء و السوق: تنشط هذه المؤسسات في غالب الأحيان في السوق المحلي الذي يتميز بصغر إضافة إلى المعرفة الشخصية للعملاء و هو ما يجعلها على دراية تامة بإحتياجات العملاء و أذواقهم أي أنها تتوقع ميولهم وتفضيلاتهم وإتجاهات سلوكهم في المستقبل و بالتالي الإستجابة لرغباتهم، لكن هذا لا يحدث في المؤسسات الكبيرة التي تحتاج لدراسات و أبحاث لتحديد سلوك المستهلك. (خوني ،2008، الصفحات 42،43)
- قوة العلاقة مع المجتمع: بما أن هذه المؤسسات تركز نشاطها في محيطها المحلي فهي في الغالب تستخدم اليد العاملة المحلية وكذا الموارد المحلية وتسوق أغلب منتوجاتها في السوق المحلية هذا كله

سيتيح لها تكوين علاقات وطيدة مع المجتمع الذي تنشط فيه إضافة إلى علاقاتها مع عملائها، هذا الإرتباط سيجعل من المجتمع والعملاء نقاط قوة في يد المؤسسة لا يكتفون بالولاء لها فحسب وإنما سيصل بهم الأمر إلى الوقوف معها في حال واجهت صعوبات ومشاكل.(خوني ،2008، صفحة43)

- تباع إستراتيجية التركيز: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتبع هذه الإستراتيجية التي تناسبها كثيراً حيث تقتضي التركيز على مناطق جغرافية محددة أو تركيز الإهتمام على منتوج واحد أو تصب كل الإهتمام على فئة محددة من المستهلكين.
- مرونة الإدارة:ما يميز هذه المؤسسات كذلك هو إدارتها من طرف شخص واحد هو مالك المؤسسة ما يؤدي إلى سهولة إتخاذ القرارات والمرونة في مواكبة الأحداث والتغيرات وبالسرعة اللازمة، حيث أن هذه المؤسسات يميزها الطابع غير الرسمي في التعامل مع العملاء والعاملين، كما أن إعتمادها (الصوصي ،2010، صفحة8)

على هيكل إداري بسيط ومركزية إتخاذ القرار وغياب اللوائح أكسبها تلك المرونة في الإدارة والتي تفتقدها المؤسسات الكبيرة المتميزة بتعدد مراكز إتخاذ القرار والرسمية في العلاقات الوظيفية وإتباع التدرج الإداري فيها.(خوني ،2008، صفحة44)

- بساطة الإنشاء وسهولة إختيار النشاط: إن حجم هذه المؤسسات من حيث عدد العمال ورأس المال اللازم وكذا نوعية النشاط الممارس كلها أسباب سهلت من عملية إنشاء هذه المؤسسات، كما أنها تعطي لصاحب المؤسسة الحرية في إختيار النشاط الذي سيزاوله وهذا حسب قدراته وميولاته وكذا أفكاره وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد هذه المؤسسات في العالم.(خوني ،2008، صفحة45)
- ضالة رأس المال المستثمر: من بين أهم مميزات هذه المؤسسات هو قلة رأس المال المستثمر فيها وبالتالي كان هذا سببا في إنتشارها وزيادة عددها وكذا إهتمام الكثيرين بإنشاء مؤسسات خاصة بهم، إضافة إلى هذا فمنتجات هذه المؤسسات تتميز بكثافة العمل مقارنة بعنصر رأس المال وتستخدم تكنولوجيا بسيطة لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة وتوظف يد عاملة بسيطة ومحلية ذات أجور منخفضة، ناهيك عن استخدامها لمواد أولية محلية تتميز بكلفتها المتدنية هذا كله يساهم في تدني رأس المال المستخدم في إنشاء هذا النوع من المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة.(رحموني،2010، الصفحات 44،45)
- لمشاريع الصغيرة مشاريع محلية: إن ما يميز المشاريع الصغيرة هو كونها وفي غالب الأحيان مشاريع تنشط العليا،حيث بعد أنها ذات ملكية محلية تستخدم الموارد الفعلية من مواد أولية وموارد بشرية، كما أنها تنتج لتخطي السوق الفعلية وبالتالي فهي مؤسسات محلية مئة بالمئة وهذا في غالب الأحيان.(مائة،2010، صفحة13)

- سيطرتها المحدودة على السوق: المؤسسات الصغيرة هي مؤسسات تتميز بصغر حجمها كما ذكرنا لكنها أيضا تتميز بكونها لا تسيطر على القطاع الذي تمارس نشاطها فيه، هذا القطاع الذي يضم عديد المنافسين الذين ينشطون في نفس الميدان.(مائة،2010، صفحة13)
- الإعتماد على مصادر التمويل الذاتية: تعتمد هذه المؤسسات في معظم الأحيان على التمويل الذاتي سواء التمويل نشاطها أو بغية القيام بالتوسع والنمو، وهذا ما جعلها تعاني من مشاكل تمويلية كبيرة خاصة بسبب الشروط التعجيزية التي تطلبها الجهات التمويلية (البنوك، مؤسسات الإقراض)(مروة أحمد،2008، صفحة97)

3-5- المعايير المعتمدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتم الإعتماد على عدة معايير في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تصنيفها إلى:

- ✓ المعايير الكمية: يقصد بهذه المعايير كل ما هو قابل للقياس في المؤسسة و منها:

أ-معيار عدد العمال : يعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداماً في تحديد حجم المؤسسات و هذا نتيجة سهولة حصر عدد العمال حيث يتم وضع محال للعدد الأدنى و الأقصى الذي يحدد تصنيف المؤسسة من حيث هي كبيرة ، متوسطة ، صغيرة أو متناهية الصغر صغيرة جدا (، لكن هذا المعيار واجه العديد من الإنتقادات وذلك لأن العمال ليسوا وحدهم من يُكَونُونَ المؤسسة فهناك عوامل أخرى ليست أقل شأنا تعد هي الأخرى من موجوداتها على غرار المعدات و المباني، هذا من جهة و من جهة أخرى فإن عدد العمال يختلف من نشاط لآخر فهناك نشاطات تتطلب يد عاملة محدودة لكن بالمقابل تتطلب رؤوس أموال ضخمة في حين توجد نشاطات تتطلب يد عاملة كبيرة بينما تحتاج رؤوس أموال قليلة ، وعليه فإن هذا المعيار وحده غير كافي في تحديد مفهوم هذه المؤسسات بدقة.(غالم،2013، صفحة3)

ب-معيار رأس المال: معيار رأس المال هو الآخر من المعايير الكمية المعتمدة كثيرا في تحديد حجم المؤسسات حيث أن البعض يذهب إلى إستخدام رأس المال الثابت ورأس المال العامل أما البعض فيسقط قيمة الأراضي من رأسالمال الثابت وهذا نتيجةاختلاف قيمتها في البلد الواحد من منطقة لأخرى.(آل غزوي،2017، الصفحات47،48)

ج-معيار معامل رأس المال: هذا المعيار يمزج بين المعيارين السابقين حيث يتم الحصول عليه بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال،ويقدر به حجم الاستثمار اللازم لتوظيف عامل واحد، حيث ينخفض هذا المعامل في الاستثمارات التي تتطلب رأس مال ضئيل ويد عاملة كبيرة ويرتفع في الاستثمارات ذات رؤوس الأموال الضخمة وعدد العمال الأقل وهو الأمر الذي يجعل (غالم،2013، صفحة4) من هذه المعايير قليل المصداقية كون النشاطات تختلف وبالتالي فهو غير كافي في تحديد حجم هذه المؤسسات.

د-معايير حجم الاستثمار: يعتمد البعض على حجم الإستثمار كمعيار أساسي في التفرقة بين المؤسسات من حيث الحجم، حيث أن حجم الإستثمار يعطي فكرة عن حجم النشاط لكن هذا غير كافي كون أن هناك إختلاف بين الدول في أسعار الصرف فحجم الإستثمار الذي يظهر مرتفعا في دولة ما قد لا يكون كذلك في دولة أخرى(فرع،2013، صفحة130)كما أن الإختلاف في النشاط يعد هو الآخر عائقا في الإعتماد على هذا المعيار فهناك أنشطة تتطلب إستثمارات ضخمة بينما هناك أخرى لا تتطلب نفس الحجم من الإستثمارات.

ه-معايير رقم الأعمال: يعد هذا المعيار من المعايير الحديثة التي يتم الإعتماد عليها في تصنيف المؤسسات وقياس درجة نشاط المؤسسة وكذا مكانتها في السوق، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الأكثر إستخداما لهذا المعيار لكن رغم هذا يبقى غير كافي لا يعكس الأداء الحقيقي للمؤسسة خاصة في فترات إرتفاع الأسعار.(غالم،2013، صفحة3)

- ✓ المعايير النوعية: هذه المعايير غير قابلة للقياس لكنها تعد من المعايير التي يعتمالأحيان لتحديد حجم المؤسسة نذكر منها.

أ-معايير الإدارة:في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المالك هو المدير وبهذه الصفة فهو يؤدي تقريبا جميع الوظائف في نفس الوقت حيث نجده يشرف على عملية الإنتاج والإدارة والتمويل،وفي المقابل في المؤسسات الكبيرة نجد عدة أشخاص يؤدون هذه الوظائف لذا يؤخذ بهذا المعيار في تحديد حجم المؤسسة.

ب-معايير الملكية:إن ما يميز هذه المؤسسات هو أن جلها إن لم نقل كلها يملكها خواص حيث أن أغلبها فردية أو عائلية لكن هذا لا ينفي وجود بعض هذه المؤسسات التابع للملكية العامة للدولة وعليه يعتد بهذا المعيار في تحديد الصنف الذي تنتمي إليه المؤسسة.

3-6-آليات الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجزائر كغيرها من الدول دعمت قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الأجهزة والبرامج والتعاونات، وظيفتهم الأساسية الاهتمام بهذا القطاع من أجل النهوض به وترقيته ورفع أداءه وكذا جعله قادر على المنافسة المحلية والدولية من خلال توفير المناخ المناسب له والتسهيلات والشروط اللازمة لاستمراره وانتشاره وتطوره وفي هذا المبحث سنتطرق إلى هذه الآليات بالتفصيل.

3-6-1-هيئات الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن عرض أهم الهيئات التي جسدتها الدولة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- ❖ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04/14 المؤرخ في 22 جانفي 2004كهيأة ذات طابع خاص.(غربي،2013، صفحة81)والتي تعتبر كآلية جديدة لضمان القروض، وهو جهاز يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل

بالمتابعة لمجمل نشاطات الوكالة، ويسير الوكالة مجلس توجيه ولجنة مراقبة ويديرها مدير عام.(خوش،2021، صفحة99)

- ❖ صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:(FGMMC) تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم
التنفيذي رقم 2-1 المؤرخ في 22/01/2004 لدعم المشاريع الممولة في إطار ANGEM ، كمؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية يتم توطينها لدى ANGEM وتحت إدارتها. ويضمن هذا الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المستفيدين الذين تلقوا إشعارا بإعاناتANGEM .

ويغطي الصندوق باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة وذلك في حدود 85% كما يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا عند الاحتمال للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

ويحق للبنوك وكل المؤسسات المالية التي قامت بتمويل المشاريع المعتمدة من طرف ANGEM الانخراط في صندوق الضمان كما يتعين على المستفيدين من القرض المصغر والبنوك والمؤسسات المالية إيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق. (الجريدة الرسمية ، 22-01-2004، العدد 06)

- ❖ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:(CNAC) : أنشئ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94/11 المؤرخ في 26 ماي1994المكلف بتقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية والمنصوص عليها في نظام التأمين على البطالة، إضافة إلى مساعدتهم من أجل إعادة الإدماج في الحياة المهنية.

وقد حدد المشرع المن اللازمة للاستفادة من الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ما بين 30 إلى 50 سنة، بعدما كان في السابق من 35 إلى 50 سنة(خراز ،2019، صفحة206)

- ❖ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسط:(FGAR):

مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تأسست بموجب المرسوم 02/373 المؤرخ في 11 نوفمبر ،2002، وتهدف إلى ضمان قروض الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(بوعقل،2016، صفحة151)

كما يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات في حدود تغطية المخاطر طبقاً لما هو معمول به عند الاقتضاء، ويقوم كذلك بإكمال الضمان الذي يحتمل أن يمنحه المقترض الى البنوك والمؤسسات المالية في شكل ضمانات عينية أو شخصية. (الجريدة الرسمية ، 2002/11/11 ، العدد 74)

❖ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) :

من أجل تجاوز الصعوبات التي تعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية في ظل الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار، ومحاولة الاستقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي 06/356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمار، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة لإقامة المشاريع إذ حددت ب 30 يوما بدل 60 يوما في الوكالة السابقة، وهي تقع تحت وصاية وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار(طيور ،2019، صفحة47)

❖ صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع: أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 09/06/1998 والذي تم تعديله بالمرسوم التنفيذي رقم 03-289 المؤرخ في 06/09/2003 لدعم الشباب ذوي المشاريع المقبلين على إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار ANSE ، ويقوم هذا الصندوق(http://www.ansej.org.dz.)

بضمان القروض الممنوحة للشباب المستثمرين بعد حصولهم على اعتماد من قبلANSES .يكمل الصندوق الضمان الذي يقدمه المنخرط المفترض إلى البنك أو المؤسسة المالية مانحة التمويل في شكل تأمينات عينية أو شخصية و تغطية الديون المستحقة على المستثمرين الشباب لصالح البنوك على أن نسبة اشتراك أولئك في هذا الصندوق تقدر بـ 0.35% من قيمة القرض الممنوح من قبل هذه البنوك تدفع كاملة مرة واحدة.

❖ لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEj:

تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم96-296المؤرخ في 08/09/1996 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 الموافق لـ2003/09/06 ، وتقوم بما يلي(الجريدة الرسمية ، 2003/09/10 ، العدد 54):

- تقديم الدعم والاستشارة ومرافقة الشباب المستثمرين في إطار تحقيق وإنجاز مشاريعهم.
- تمكين هؤلاء المستثمرين من الحصول على الإعانات وتخفيضات نسب الفوائد التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- تقديم الاستشارة للمستثمرين فيما يتعلق بالتركيب المالي ورصد القروض إقامة علاقات متواصلة ومستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية تنفيذا لخطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع.

- تطبيق كل التدابير التي تسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة.
- وتقدم هذه الوكالة نوعين من التمويل على أن لا تتجاوز التكلفة الكلية للاستثمار موضوع التمويل 10مليون دج كما هو موضح في الجدول الموالي:

	التمويل الثلاثي	**تمويل ثنائي**
%إلى 1%2		**%إلى 7172%**
قروض دون فوائد ANSEj	**%إلى 2829%**	**%إلى 2829%**
قروض بنكية	**%70**	**/**

الجدول رقم 02 أنواع التمويل المقدم من قبلANSEj

- **هيئات مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة هيئات تعمل على مرافقتها وتطويرها متمثلة فيما يلي:

6-2-1 حاضنات الأعمال:

يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها مؤسسات قائمة بذاتها، لها كيان قانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أو ليمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مختلطة(لخضر،2016، صفحة274)

6-2-2 مشاتل المؤسسات:

تم إنشاءها وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03/78 المؤرخ في 25 فيفري ،2003، طبقا لأحكام المادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمحور نشاطها حول مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دعمها، أما عن شكلها القانوني فهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقرار المالي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تكون المشاتل في أحد الأشكال التالية:المحضنة هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.ورشة الربط وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.نزل المؤسسات هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.(الجودي،2008، صفحة68)

3-7- معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

على الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من عوامل جاذبيتها، إلا أنها أحيانا تواجه جملة من المعوقات التي تدفعها إلى الفشل، وهي معوقات ينبغي على صاحب المشروع الإلمام بها

من أجل تجنبها أو الحد منها قدر الإمكان. ويمكن توضيح أهم هذه المعوقات والتي غالبا ما تظهر في الدول النامية فيما يلي:

- ضعف الثقافة والروح المقاولاتية: ويقصد بها احترام المجتمع المبادرات الفردية ومكافأة أخذ المخاطرة

والابتكارات الفردية والجماعية، وهو ما يتيح لهؤلاء الأفراد المعتمدين على مبادراتهم الفردية تجسيد مشاريع وأنشطة شرعية وتحقيق أرباح، كما تلعب الهيئات الداعمة دورا مهما في تعزيز الثقافة المقاولاتية وتبني إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(مسيخ،2017، صفحة85)

- غياب أو نقص الأطر القانونية والتشريعية: وتمثل هذه الأطر التشريعية مختلف النصوص القانونية التي تشرعها الدولة من أجل مساندة الأعمال الصغيرة والمتوسطة كقوانين الاستثمار والامتيازات والحوافز

الضريبية وغيرها من النصوص القانونية، وعليه فغيابها يؤثر على هذه الأعمال ويظهر من جهة أخرى عدم اندماج السلطات في تحسين بيئة ومناخ هذه المؤسسات.

- تسجيل المؤسسات باستثناء الدول المتقدمة فإن إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنح

تراخيصها تتميز بالبطء وغياب الشفافية والبيروقراطية، خاصة مع غياب القوانين الصارمة التي تضرب أهل الباطل والزيغ.

- المشكلات التمويلية: وهي من أهم عوامل الفشل، تختلف حدتها من بلد لآخر حسب مدى تطور وكفاءة النظام المالي بها وتتمثل مختلف جوانب هذه المشكلات في:

- صعوبة الحصول على التمويل المصرفي بسبب ضآلة المبالغ المقدمة من طرف البنوك والتركيز على تمويل المؤسسات الكبيرة.
- المبالغة في الضمانات المطلوبة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة، وهو أمر مرتبط بالدرجة ولى بارتفاع درجة الخطر في هذه المؤسسات.
- تعقد الإجراءات الإدارية اللازمة للحصول على التمويل الضروري؛
- عدم تماثل المعلومات المقدمة في غالب الأحيان من قبل هذه المؤسسات وهي ما تجعل المؤسسات المالية تعزف عن منح التمويل لهذه المؤسسات.

- غياب السوق: المالي أو عدم فعاليته في حال وجوده من أهم المشاكل التي تعمق من حدة المشكلات التمويلية بالنسبة لهذه المؤسسات، ففي حال عدم قدرتها على الحصول على التمويل غير المباشر من الحري بالسوق المالي أن يوفر لها التمويل الضروري.
- سوء التنظيم الإداري: إن بساطة الهيكل التنظيمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يُتخذ عادة الشكل الأفقي ينتج عنه عدة مشاكل أهمها:

- عدم وجود نظم ولوائح داخلية تنظم سير العمل.
- نقص المهارات الإدارية بسبب نقص البرامج التدريبية التي تتطلب تكلفة إضافية تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج.
- تفوق نمط المدير المالك والمؤسسة العائلية في هذه المؤسسات يؤدي إلى الخلط في تنفيذ المهام الإدارية وتداخلها ومركزيتها مما يؤدي إلى عدم احترافية العمل بالمؤسسة
- الاعتماد بدرجة كبيرة على مكاتب المحاسبة الخارجية في إعداد القوائم المالية وهو ما ينتج عنه سوء تقديرها.

➢ عدم وجود نظم معلومات كافية: يعتبر غياب نظام المعلومات على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم معوقاتها خصوصا أنها تعمل في بيئة ترتكز على المعلومات وهو أيضا أمر مرتبط

بالتكنولوجيا ومدى تكلفتها وتكلفة الحصول علها. أما الجانب الآخر الذي يخص نظام المعلومات فهو مرتبط بالبيانات والمعلومات المنشورة عنها وفي حال توافرها تكون متباينة أو غير محينة.

خلاصة الفصل

إن مختلف الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو ما أدى إلى وجود هذه العراقيل وتباينها من دولة إلى أخرى وهو ما دفع بالدول إلى استحداث مجموعة من هيئات الدعم هدفها مرافقة هذه المؤسسات وتمكينها من تجاوز العراقيل التي تواجهها والجزائر على غرار هذه الدول قامت بإنشاء هيئات متنوعة ، لكن سياسة الاحتكام الى المكتب والبيروقراطية هي من جعلت التعقيدات التشريعية وفترة ما يعرف ما بعد العصابة والجزائر الجديدة وسياسة التقشف وإرشاد النفقات هذه الأطر التشريعية مختلف النصوص القانونية التي تشرعها الدولة من أجل مساندة الأعمال الصغيرة والمتوسطة كقوانين الاستثمار والامتيازات والحوافز الضريبية وغيرها من النصوص القانونية، وعليه فغيابها يؤثر على هذه الأعمال ويظهر من جهة أخرى عدم اندماج السلطات في تحسين بيئة ومناخ هذه المؤسسات.

الفصل

الرابع

" منهجية الدراسة"

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية.

تمهيد

4-1-الدراسة الاستطلاعية

4-2- منهج الدراسة

4-3- متغيرات الدراسة

4-4- مجتمع الدراسة والعينة

4-5- أساليب جمع البيانات (أدوات جمع البيانات)

4-6-الخصائص السيكومترية

4-7-خطوات إجراء الدراسة الميدانية

خلاصة

تمهيد:

بعد التطرق في الجزء النظري من الدراسة للمفاهيم المتعلقة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير عمل المقاولة الرياضية، وعرض أهم المفاهيم والمصطلحات المقاولاتية والاستراتيجية وآليات الدعم المرتبطة بها، سيتم في هذا الفصل عرض تفاصيل الدراسة التطبيقية، عبر بيان الحدود الزمانية والمكانية للدراسة، والتعريف بالمنهج والأدوات المستخدمة في جمع البيانات، وكذلك الطرق الإحصائية لمعالجة الموضوع، ثم الإجابة على السؤال الرئيسي لموضوع الدراسة، المتعلق هل يساهم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير العمل المقاولاتي الرياضي.

4-1- الدراسة الاستطلاعية

تعتبر الدراسة الاستطلاعية أول الخطوات الميدانية التي يقوم بها الباحث ، فهي تساعده على الابتعاد عن الأخطاء في الدراسة الأساسية (بابا علي ، 2012 ، ص 47) .

حيث قمت أنا كباحث بزيارة قاعات كمال الأجسام الموجودة في بلدية المسيلة وقمت بزيارة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) وكانت النتائج من هذا مايلي :

- التعرف الجيد على الميدان الذي يراد دراسته
- التنبؤ ببعض الصعوبات التي قد تواجه الباحث
- اعطاء صورة لأصحاب الصالات عن موضوع الدراسة ومنه التجاوب مع الباحث من أجل تقديم يد المساعدة له
- التخطيط للدراسة من خلال تحديد الوقت المناسب و الفترة التي تقتضيها الدراسة
- ضبط أسئلة الاستبيان من خلال نتائج هاته الزيارة
- التحكم في عينة الدراسة وحصرها .

4-2-المنهج المتبع في الدراسة:

إن مجال البحث العلمي يعتمد على اختيار المنهج المناسب لكل مشكلة على طبيعة المشكلة نفسها وتختلف المناهج المتبعة باختلاف الهدف الذي يود الباحث التوصل إليه.

يعرف جمال زكي (1989) المنهج بأنه "الوسيلة التي يمكننا عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة الحقائق من أي موقف من المواقف، ومحاولة إختبارها للتأكد من صلاحيتها من مواقف أخرى، وتعميمها لنصل الى ما نطلق عليه اصطلاح نظرية، وهي هدف كل بحث علمي." (سلاطنية والجيلاني، 2007، ص 26-27)

ونظرا لطبيعة موضوعنا ومن أجل تشخيص الظاهرة وكشف جوانبها وتقصي العلاقة بين عناصرها، بمعنى معرفة العلاقة بين المتغيرات اعتمدنا على **المنهج الوصفي** الذي يعرف على أنه طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أهداف محددة اتجاه مشكلة اجتماعية ما، ويعتبر المنهج الوصفي طريقة لوصف الظاهرة المدروسة، وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مدققة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة.(ايت منصور ، 2003، ص 18)

وأهم ما يميز هذا المنهج أنه يوفر بيانات خصلة عن الواقع الفعلي للظاهرة أو خضوع البحث، كما أنه يقدم في نفس الوقت تفسيرا واقعيا للعوامل المرتبطة بموضوع الدراسة تساعد على قدر معقولمن التنبؤ للظاهرة على الجانب الآخر،يعاني هذا الأسلوب من بعض العيوب أهمها سمة التحيز الشخصي للباحث عند جمعه البيانات المختلفة حول الظاهرة الأمر الذي قد يؤدي إلى الحصول على بيانات غير دقيقة لا يمكن أن تؤدي إلى نتائج موضوعية يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة وبالتالي فإن مصداقية هذا المنهج قد تصبح ضعيفة بالمقارنة مع مزايا المناهج الأخرى للبحث العلمي.(عبيدات وآخرون ،1998،ص47).

4-3- متغيرات الدراسة

تم ضبط متغيرين في هاته الدراسة الأول متغير مستقل و الثاني متغير ثابت وهما كما يلي :

المتغير المستقل وهو المؤسسات الصغير و المتوسط

المتغير التابع : وهو النتيجة التي يتسبب فيهال المتغير المستقل ، ويتمثل في المقاولة الرياضية

4-4-مجتمع و عينة الدراسة

هي مجموعة الأفراد تؤخذ من المجتمع الأصل بحيث تكونوا مماثلة له تمثيلا صادقا (بوداود ، 2009 ، ص 68) وتكونت عينة الدراسة من (23) قاعة رياضية لكمال الاجسام من اجمالي(30)أي بنسبة مقدرة بـ (76%)، وقد تم اختيار هذه العينة بناء على تلقي أصحاب المشاريع الرياضية استمارتنا خدمةً لتطوير المجال الرياضي في وقت قريب، مما يجعل البيانات أكثر نوعية وأهمية بالنسبة للدراسة، هذا من جهة ومن جهة ثانية، وهو مراعاة الظروف الملائمة لكل صاحب قاعة نظراً للخصوصية أو عدم الادلاء بمعلومات موثقة اثناء عملية التوزيع والتي يمكن أن تتغير بعد سنوات، ثم إمكانية إدلاء أَصحاب المشاريع الرياضية بمعلومات ما زالت بحوزتهم ولم تتقادم وقد اعتمدنا في اختيار عينة الحصر الشامل 27 قاعة واسترجعنا 23 استمارة و اربعة لم تستر من العينة القصدية .

4-5- أساليب جمع البيانات (أدوات جمع البيانات).

أدوات البحث هي الوسيلة العلمية التي يستخدمها الباحث في جمع بياناته من مفردات مجتمع الدراسة الذي يحدده، والأدوات في البحوث الاجتماعية متعددة ومتنوعة، حيث إن كل أداة تفيد في موقف

معين مع أشخاص محدودين، ومع نوع دراسة ومنهج معين، ومن ثم فإن الأداة تنحصر قيمتها في أنها وسيلة لجمع المعلومات..(عويس ،2001،ص108).

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات.

الأداة هي الوسيلة التي تشكل نقطة الاتصال بين الباحث والمبحوث الذي تمكنه من جمع المعلومات. (بن مرسلي،2005، ص 202)

وبما أننا بصدد دراسة دور الأسرة في تحديد اختيارات أبنائها للتخصص في مرحلة الثانوية، ارتأينا أن أنسب الأدوات للبحث الميداني المنجز تقنية:

☜ الإستمارة:

تعد الاستمارة من أساليب البحث العلمي المستعملة على نطاق واسع في الدراسات السوسيولوجية، من أجل الحصول على بيانات ومعلومات حول موضوع الدراسة.

وتعرف على أنها: "نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، ويتم تنفيذ الإستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية أو أن ترسل إلى المبحوثين، ويشترط أن تكون شاملة لجميع الأغراض ومراحل البحث مختصرة ودقيقة ". (إحسان، 2005، ص 23)

كما يعتبر الاستبيان من أدوات البحث الأساسية السابقة الاستعمال في العلوم الإنسانية، خاصة في علوم الإعلام والاتصال، حيث يستخدم في الحصول على المعلومات دقيقة لا يستطيع الباحث ملاحظتها بنفسه في المجال المبحوث، لكونه معلومات لا يملكها إلا صاحبها المؤهل قبل غيره على البوح بها. (بن مرسلي، 2005، ص 220)

وقد استخدمنا في دراستنا إستمارة تضمنت عدد من الأسئلة قدرت ب 23 سؤال تمت صياغتها وفق مؤشرات الدراسة، موزعة على أربعة بنود (انظر الملاحق)

4-6-الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة (الصدق)

الصدق الظاهري للأداة:

وللتحقق من صدق وثبات الاستبيان تم عرضه على مجموعة من أساتذة قسم الاعلام والاتصال وعلم الاجتماع بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، لابداء رأيهم وملاحظاتهم بخصوص صلاحية الأداة لقياس ما تم تصميمه لقياسه، لمعرفة مدى تغطية الاستمارة للجوانب المقصودة بالدراسة والتي تم صياغتها في فرضيات، أو من حيث دقة الأسئلة ووضوحها بالنسبة للعينة مجال الدراسة الميدانية، وبعد التحكيم واستشارة الأستاذة المشرفة خلصنا الى هذه الاستمارة ، تم الأخذ بالملاحظات واجراء التعديلات المطلوبة لتظهر الأداة في شكلها النهائي كما هو موضح على مستوى ملاحق الدراسة.

الهدف من إستمارة الاستبيان:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير العمل المقاولاتي الرياضي ببلدية المسيلة، ومنه نريد توضيح مدى الواقعية بين آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها متغير مستقل وتطوير العمل المقاولاتي باعتباره متغير تابع في هذه الدراسة.

ولهذا فقد تم إجراء الدراسة الميدانية على قاعات كمال الاجسام ببلدية المسيلة باعتبارها إحدى أهم البلديات المستفيدة من الآليات الممولة الداعمة التي وضعتها الدولة للنهوض بالقطاع المقاولاتي الرياضي من خلال ما تقدمه من خدمات وتوجيهات لأصحاب المشاريع فكانت طبيعة الدراسة تحليلية من خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وإسقاطها على الواقع.

وبينت هذه الدراسة وجود كل من الدعمين المادي المتمثل في التمويل والدعم غير المادي المتمثل في المرافقة والتكوين من طرف الوكالات وآليات الدعم وهل لهم دور إيجابي في إسهامهما في تطوير العمل المقاولاتي بولاية المسيلة خاصة في المجال الرياضي

4-7-خطوات اجراء الدراسة الميدانية

- **الحدود الزمانية والمكانية**

تمت الدراسة بتوزيع استمارة على أصحاب القاعات الرياضية كمال الاجسام أصحاب المقاولة الرياضية، بولاية المسيلة في يوم 2024/05/09.

- **حدود الدراسة**

تم تحديد حدود الدراسة الحالية من خلال كل من:

- **الحدود البشرية**

تم اجراء البحث على مجموعة من أصحاب قاعات كمال الاجسام ببلدية المسيلة2024/2023.

- **الحدود المكانية**

اقتصرت مجموعة البحث على قاعات المتواجدة في تسعة أحياء من سكان ولاية المسيلة.

- **الحدود الزمنية**

أجريت الدراسة خلال السداسي الثاني من العام الدراسي2024/2023حيث كانت الفترة المحددة والمسموح بها واستغرقت مدة توزيع وجمع الاستمارة 3 أيام.

الفصل

الخامس

" عرض وتحليل ومناقشة النتائج"

عرض وتحليل ومناقشة النتائج:

5-1-عرض النتائج

-المحور الأول البيانات الأولية:

جدول رقم (03)يمثل نسبة الذكور و الإناث في العينة

السؤال الأول : ما نسبة تمثيل الذكور في عينة الدراسة

1-الجنس:1- ذكر 2-أنثى

الجنس	العدد
ذكر	23
أنثى	0
عدم الاجابة	7

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

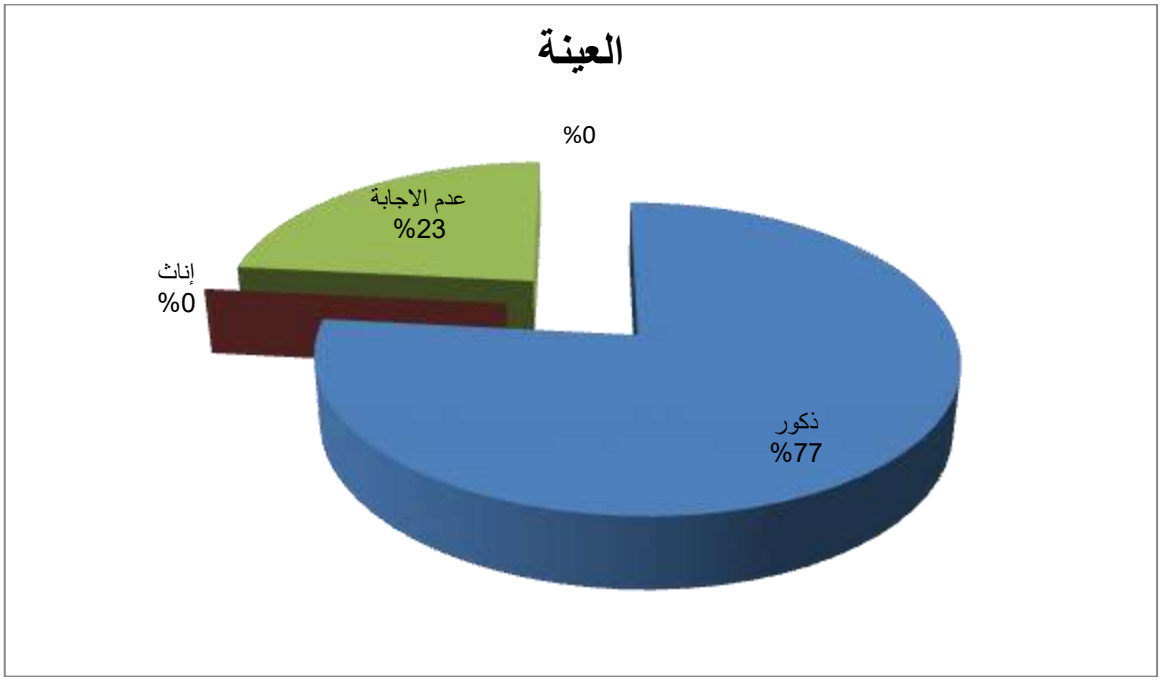

شكل رقم (01)يمثل نسبة الذكور و الإناث في العينة

التعليق

نلاحظ أن أغلبية العينة كلها رجال وهذا راجع لطبيعة النشاط الذي يقتضي بوجود الرجال لممارسة هذا النشاط

جدول رقم(04): يمثل جدول أعمار الهينة

العمر	العدد
(18–30)	23
(31–50)	0
(أكثر من 50 سنة)	7

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

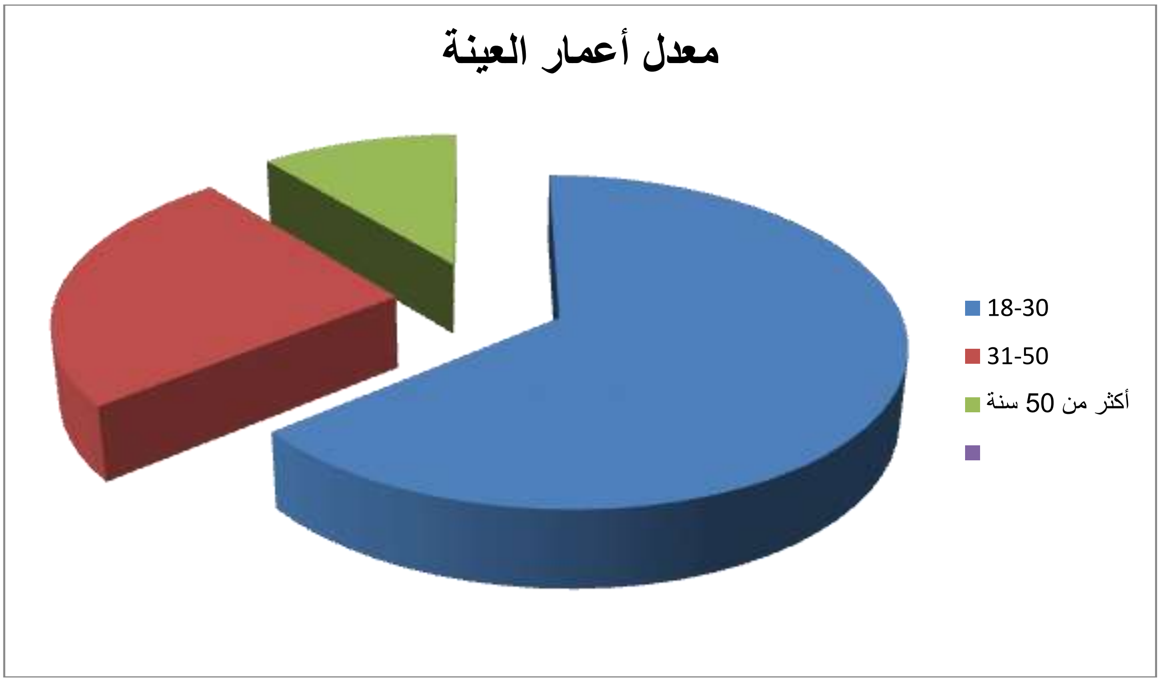

شكل رقم(02): يمثل أعمار الهينة

التعليق

نلاحظ من الجدول أن أعمار المسيرين لصلات كمال الأجسام في بلدية المسيلة كانت كالآتي

من (18–30 سنة) كان عددهم 03 أشخاص وهذا راجع إلى أن تمويل مشروعهم كان على عاتقهم

من (31–50 سنة) كان عددهم 18 فرد وهذا راجع إلى البيروقراطية الممارسة من قبل الادارة (عامل الخبرة+الشهادة.....الخ)

أكثر من 50 سنة كان عددهم 2 فردين بدو النشاط سابقا وتعرضوا للبيروقراطية في إنشاء نشاطاتهم

جدول رقم(05): شهادات و التخصصات

المستوى الدراسي	العدد
بدون مستوى	01
ثانوي	01
جامعي	10
مدرب كمال أجسام و فتنس	11

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

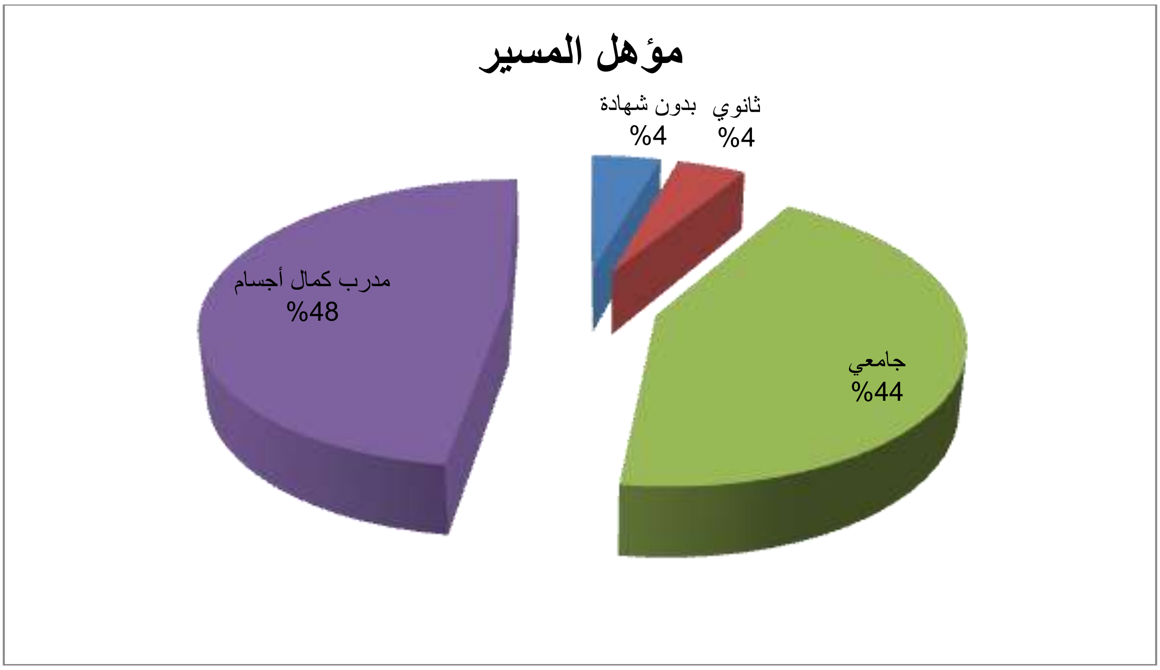

شكل رقم(03): شهادات و التخصصات

التعليق

نلاحظ من النتائج أن نسبة 4% بدون مستوى و مستوى ثانوي وهذا راجع لأن تمويل نشاطهم كان على العاتق الخاص ، ونسبة 44% مستوى جامعي وهذا راجع إلى الشهادة المطلوبة في ملف إنشاء قاعة كمال الأجسام ونسبة 48 % مدربو كمال الأجسام وهذا بسبب الخبرة التي تحصلوا عليها نتيجة لمشاركتهم في التظاهرات الرياضية ومختلف الورشات و التكوين في هذا الاختصاص مما يخولهم فتح هذا المشروع

جدول رقم(06): يمثل جدول ألقاب الرياضية المتحصل عليها

ألقاب المسيرين	العدد
بدونلقب	21
نائببطلالجزائرفيرفعالأثقال	1
مرتبة 3 فيبطولةالجزائرلرفعالأثقال	1

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

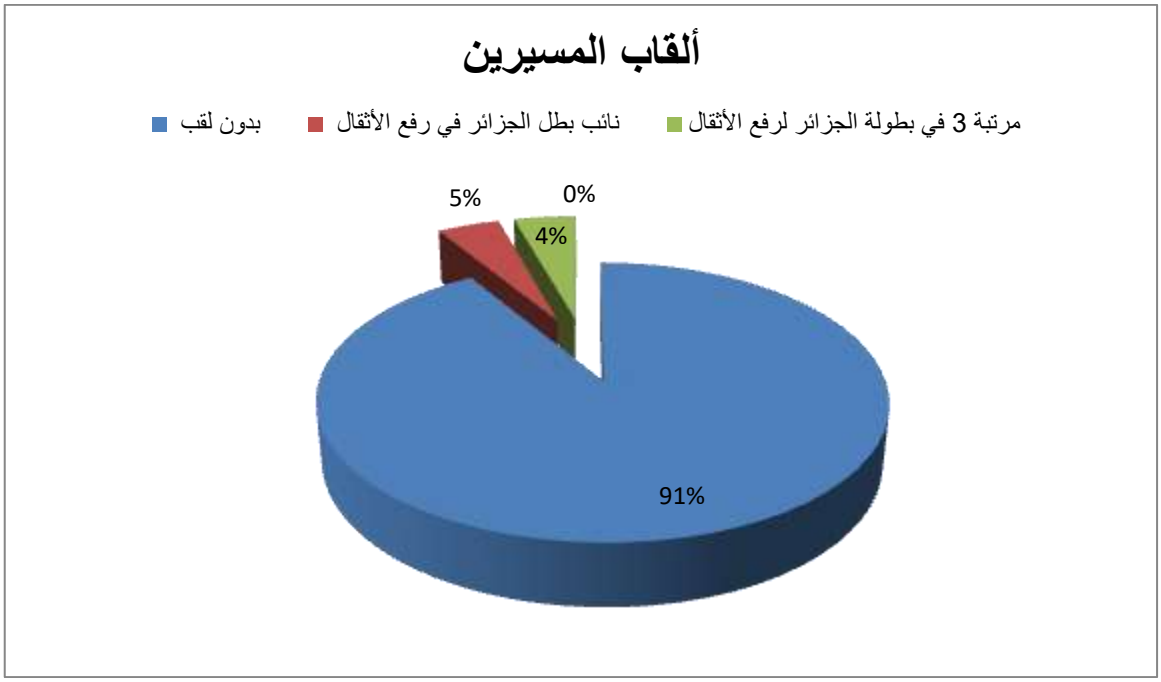

شكل رقم(04): يمثل ألقاب الرياضية المتحصل عليها

التعليق

نلاحظ أن الأغلبية الساحقة من العينة 91% لا تملك ألقاب في هذا النشاط وهذا راجع للمنافسة الشرسة في هذا النشاط

ونسبة 5% والتي تمثل مسير واحد متحصل على نائب بطل الجزائر مدالية فضية ونسبة 4 % متحصل على المرتبة الثالثة في رفع الأثقال مدالية برونزية

جدول رقم (07) : يمثل جدول هل لدى العينة مقاولة رياضية

مقاولة رياضية	العدد
نعم	06
لا	17

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

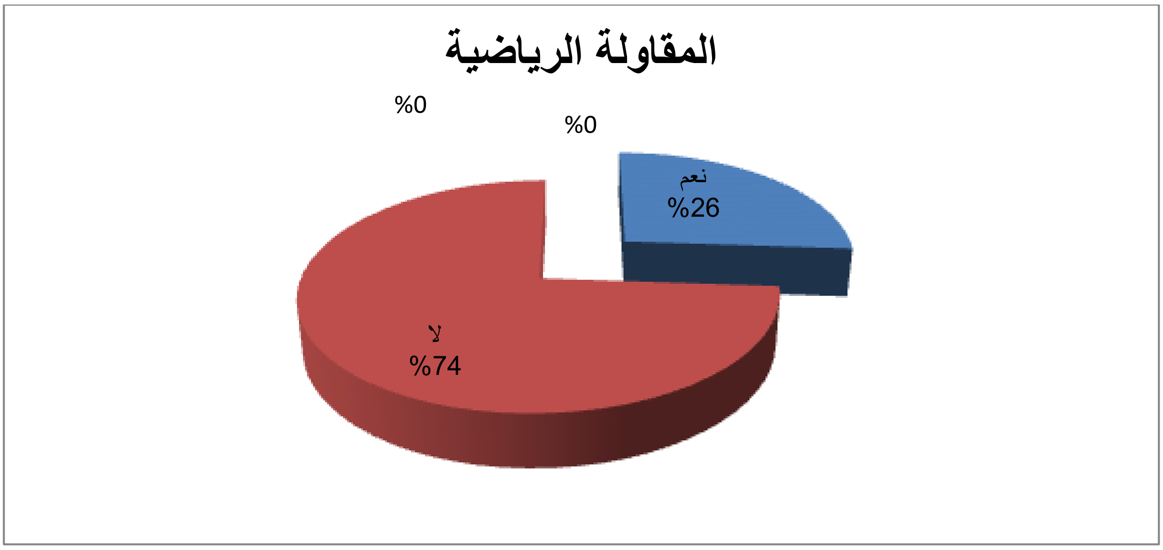

شكل رقم (05) : يمثل هل لدى العينة مقاولة رياضية

التعليق

نلاحظ أن نسبة 26% يمتلكون مقاولة رياضية وهذا راجع لامتلاكهم شبكة من العلاقات و المؤهلات التي أهلتهم للحصول على المقاولة الرياضية .

أما حصة الأسد 74% لا يمتلكون مقاولة رياضية وهذا راجع حسب رأيهم للبيروقراطية و العراقيل التي واجهتهم من أجل الحصول على دعم لإنشاء مؤسساتهم .

جدول رقم(08): يمثل جدول نوع نشاط المؤسسة

نوع النشاط	العدد
كمال الأجسام	20
رفع الأثقال	02
فتنس	01

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

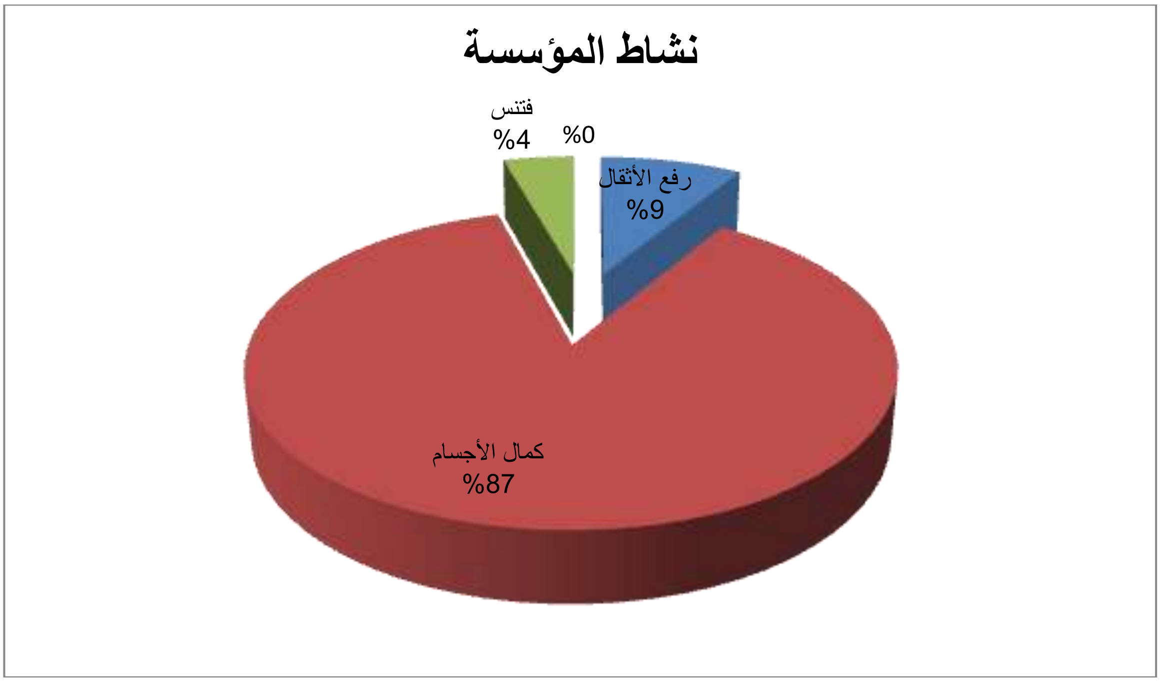

شكل رقم(06): يمثل نوع نشاط المؤسسة

التعليق

نلاحظ أن أغلبية العينة نسبة 87% يمارسون نشاط كمال الأجسام بسبب شهرة هاته الرياضة وميول الشباب لها تليها رياضة رفع الأثقال بنسبة 09 % بسبب عزوف الشباب على ممارستها بسبب الإصابات التي تنجر عن هاته الرياضة وأخير الفتنس بنسبة 4% بسبب أنها رياضة جديدة يجهلها معظم المجتمع .

جدول رقم(09) : يمثل جدول الوظيفة داخل المؤسسة

الوظيفة	العدد
مسير	10
مدرب	11
إداري	02

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

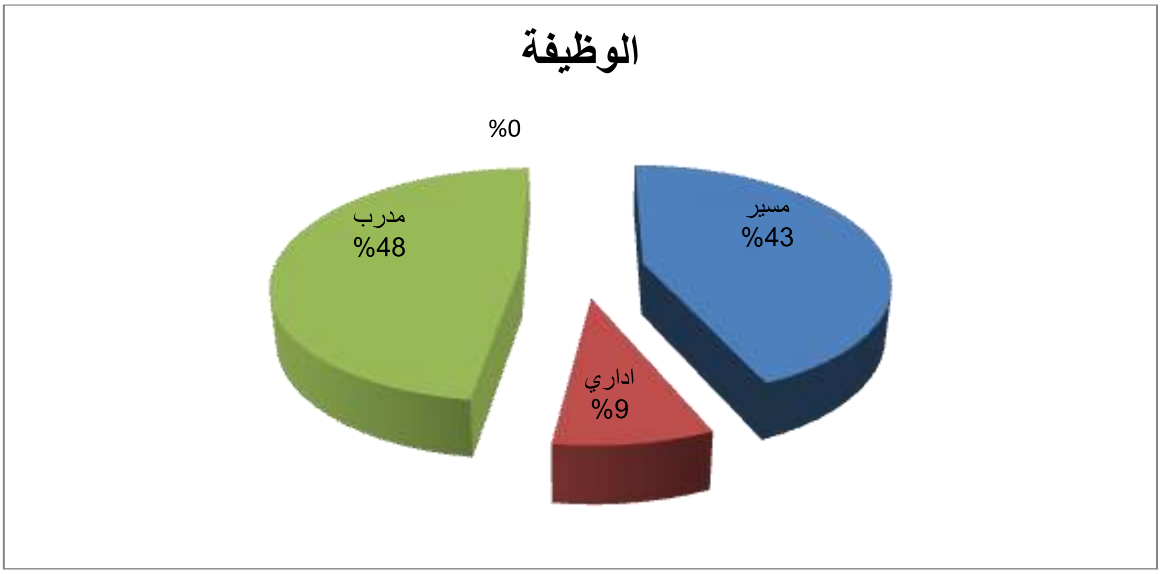

شكل رقم(07) : يمثل الوظيفة داخل المؤسسة

التعليق

نلاحظ أن نسبة 48 %من المدربين وهذا راجع لخبرتهم التي إكتسبوها وأهلتهم إلى ممارسة النشاط وتليها نسبة 48% مسيرين وهذا لحوزتهم على شهادات تأهلهم لممارسة النشاط وبعدها نسبة 9 % اداريين وهذا راجع لحاجة أي مؤسسة وجود اداري فيها.

جدول رقم (10) : يمثل جدول هل قاموا باستشارة أصحاب الخبرة أم لا

الوظيفة	العدد
نعم	23
لا	0

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

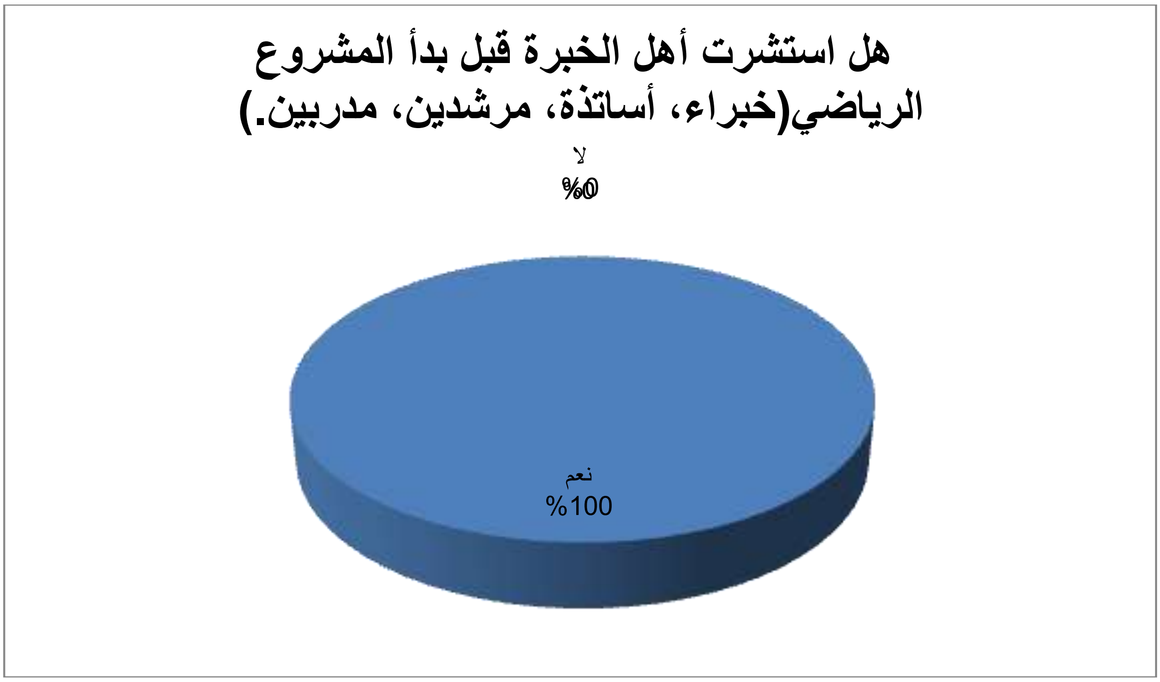

شكل رقم (08) : يمثل هل قاموا باستشارة أصحاب الخبرة أم لا

التعليق

العينة كلها بنسبة 100 %صرحت أنها استشارت أهل الخبرة قبل بداية المشروع لصعوبة تجسيده من ناحية الملف المطلوب والوسائل المستعملة لممارسة الأنشطة.

المحور الثاني: المقاولاتية الرياضية

جدول رقم (11) : يمثل جدول آليات الدعم المقترحة

آليات دعم المقترحة	العدد
ANDI	5
ANAD	18
ANGEM	0
FGAR	0

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

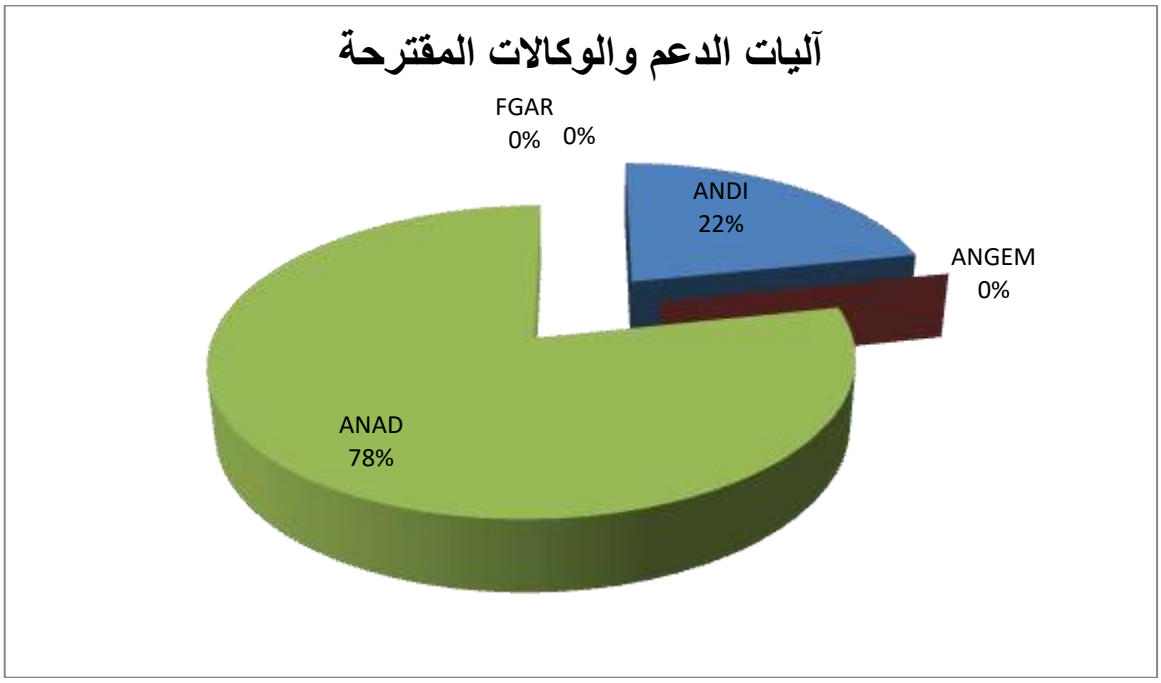

شكل رقم (09) : يمثل آليات الدعم المقترحة

التعليق

نسبة 78 % من العينة اقترحوا صندوق ANAD وهذا راجع لتسهيل الحصول عليه بعد مراجعة قوانينه في الآونة الأخيرة وأن أغلبية العينة مارسو نشاطهم قبل بعث هذا الجهاز.

وتليها ANDI بنسبة 22% وهذا بسبب دعمه الكبير في هذا المجال واستحداث آليات جديدة لمرافقة المستثمرين وتشجيعهم.

وبعدها ANGEM بنسبة 0% بسبب عدم اختصاصها في هذا المجال حيث أن القرض المقدم من طرفها لا يتجاوز 1 مليون دج وهذا المبلغ لا يكفي لفتح صالة رياضية.

وأخيرا FGAR وهذا بسبب جهل العينة بهذا الصندوق تماما.

جدول رقم(12): يمثل جدول نوع تمويل المؤسسة

نوع التمويل	العدد
ANDI	1
ANAD	5
تمويل خاص	17

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

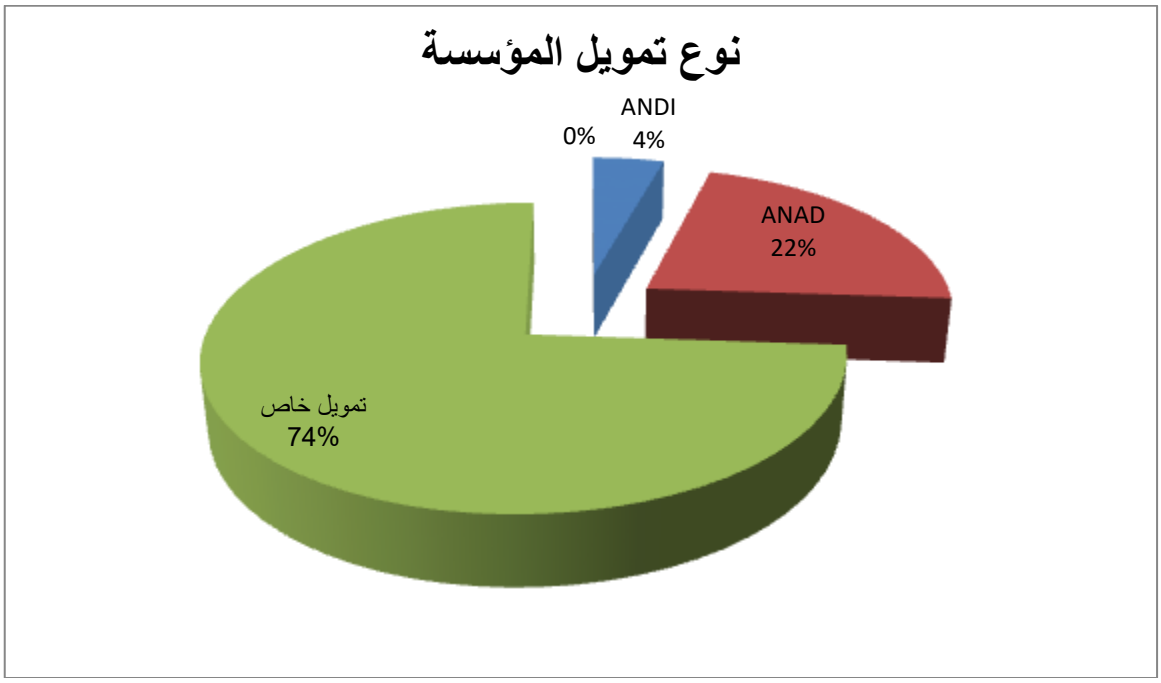

شكل رقم(10): يمثل نوع تمويل المؤسسة

التعليق

أغلبية العينة بنسبة 74 % هم من قاموا بتمويل مشاريعهم بقدراتهم الخاصة وهذا راجع للبيروقراطية الإدارية والتعسف وصعوبة الحصول على التمويل من قبل الوكالات أو الصناديق المختصة في هذا المجال سابقا.

أما نسبة 22% فقد قاموا بتمويل مشاريعهم بواسطة ANAD بسبب سهولة تمويل بسبب بعث هذا الصندوق حديثا.

وأخير نسبة 04% استفادو من ANDI وهذا بسبب كبر حجم استثمارهم.

جدول رقم(13): يمثل جدول أداء الصناديق

أداء الصناديق	العدد
رديئ	00
مقبول	15
جيد	5
ممتاز	03

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

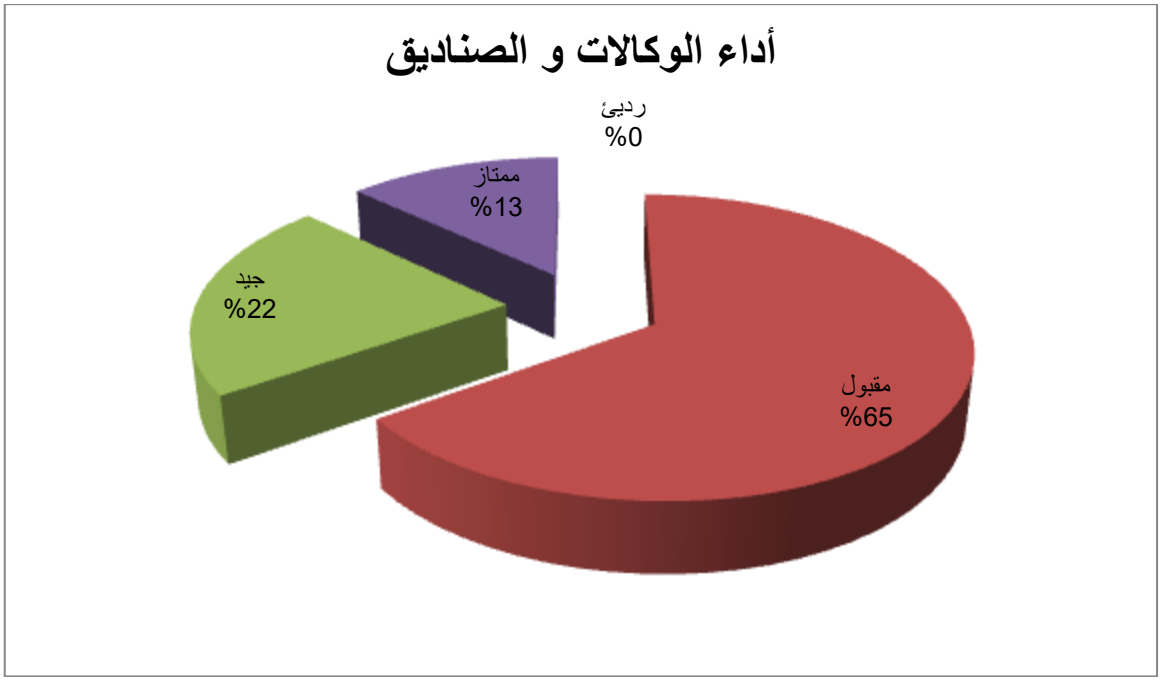

شكل رقم(11): يمثل أداء الصناديق

التعليق

نلاحظ أن نسبة 65 % قالوا أن أداء هاته الصناديق مقبول وهذا راجع لتسهيل عملية الحصول على هذه القروض

وتليها نسبة 22 % قالوا بأن أداء هذه الصناديق جيدة وهذا راجع لفهمهم الجيد لعمل هاته الصناديق والوكالات

ثم نسبة 13 % قالوا بأنها ممتازة وهذا راجع لاستفادتهم من هذه الصناديق وامتيازاتها

وأخيرا اتفقت العينة أن أداء الصناديق والوكالات من مقبول إلى جيد وممتاز.

جدول رقم(14): يمثل جدول هل يوجد في الأسرة من لديه طرح مقاولاتي

هل يوجد في الأسرة من لديه طرح مقاولاتي	العدد
نعم	00
لا	23

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

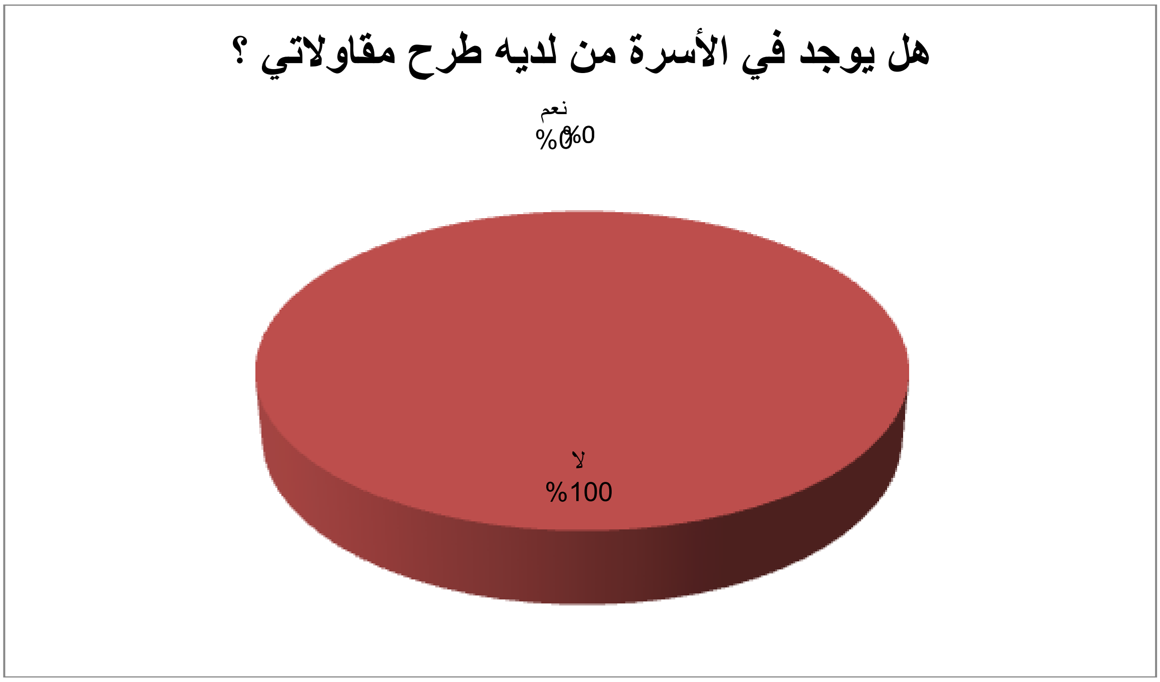

شكل رقم(12): **يمثل هل يوجد في الأسرة من لديه طرح مقاولاتي**

التعليق

العينة اتفقت بأنه لا يوجد في الأسرة من لديه طرح مقاولاتي وهذا راجع لجهل المجتمع بهذا الطرح ولأنه يعد حديثا عن المجتمع مع كل ما توصلنا له نجد في بعض الدراسات السابقة أنا الطرح المقاولاتي يورث مع العائلة نادرا ما يكون كاريزما.

جدول رقم(15): يمثل جدول هل يوجد عراقيل من قبل المسؤولين في إنجاز المشروع الرياضي

هل يوجد عراقيل من قبل المسؤولين في إنجاز المشروع الرياضي	العدد
نعم	08
لا	5
نوعا ما	10

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

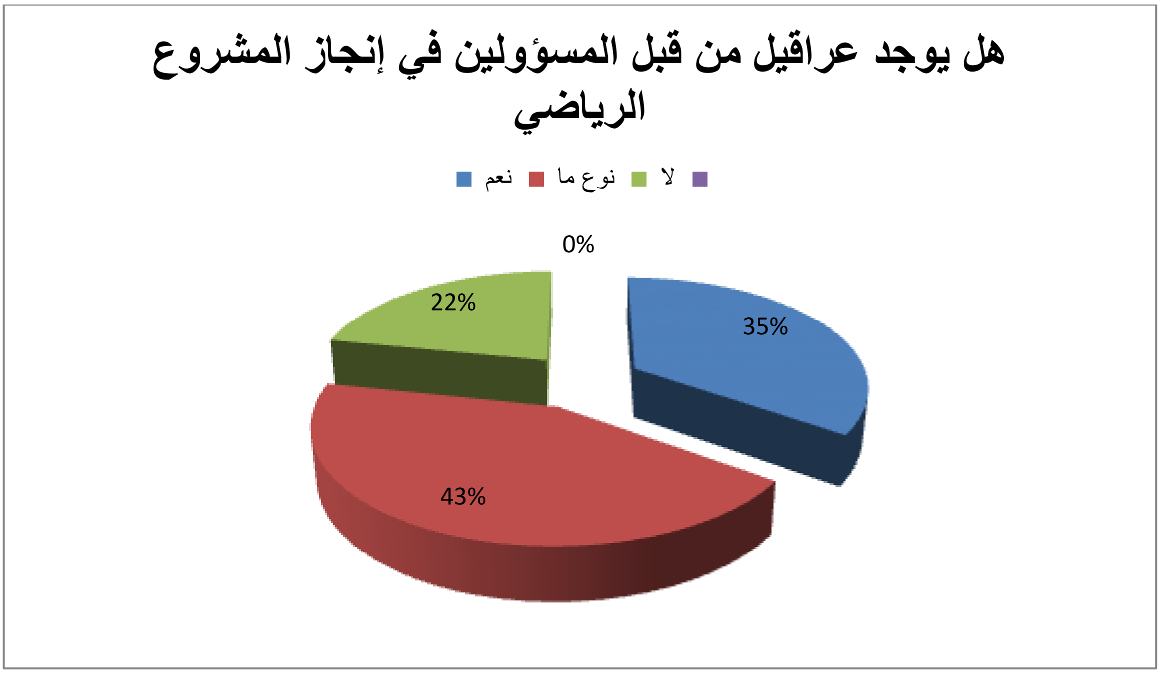

شكل رقم(13): يمثل جدول هل يوجد عراقيل من قبل المسؤولين في إنجاز المشروع الرياضي

التعليق

نجد أن نسبة 43 % قالت نوعا ما وهذا راجع إلى عدم اعتمادهم على هاته الصناديق والوكالات.

فيما يرى نسبة 35% بوجود عراقيل من قبل المسؤلين في انجاز المشروع الرياضي وهذا حسبه راجع إلى البيروقراطية والتعسف من قبل المسؤولين.

وترى نسبة 22 % أنه لا توجد عراقيل من قبل المسؤولين في انجاز المشروع الرياضي حسب رأيهم راجع إلى عملية الإصلاح الشاملة التي حدثت في الجزائر بعد سنة 2019.

جدول رقم(16): يمثل جدول ما هي الإيجابية من آليات الدعم في تطوير الرياضة في ولاية المسيلة

ما هي الإيجابية من آليات الدعم في تطوير الرياضة في بلدية المسيلة	العدد
تعظيم الربح	10
تطوير الرياضة	05
خلق مناصب عمل	05
إبعاد الشباب عن الآفات الاجتماعية	03

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

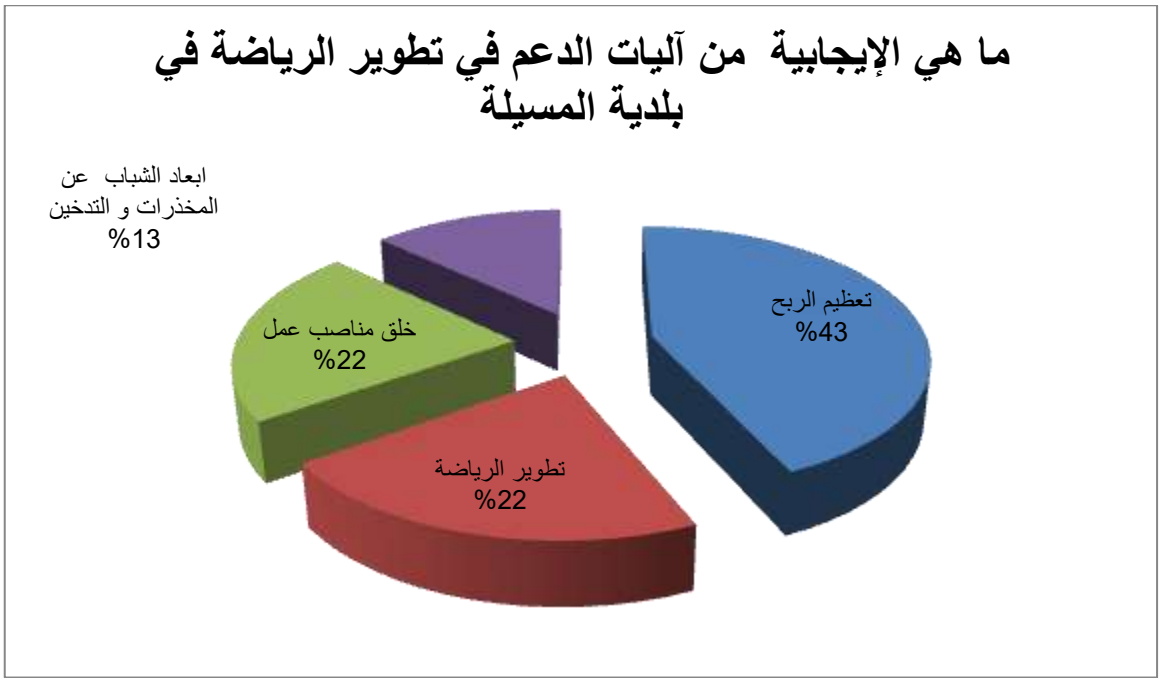

شكل رقم(14): يمثل جدول ما هي الإيجابية من آليات الدعم في تطوير الرياضة في بلدية المسيلة

التعليق

نلاحظ من العينة أن أغلبية هاته المؤسسات وبنسبة 43 % هدفها تعظيم الربح وهو الهدف الأسمى لأي مؤسسة وتليها نسبة 22 % على التوالي تطوير الرياضة وخلق مناصب عمل وهذه أيضا من أهداف أي منظمة وفي الأخير إبعاد الشباب عن الآفات الإجتماعية بنسبة 13 % وهذا راجع لوعي بعض المسيرين واهتمامهم بالوضع الاجتماعي للمجتمع المسيلي.

جدول رقم (17): يمثل جدول هل تستطيع تمويل مؤسستك

هل تستطيع تمويل مؤسستك	العدد
نعم	17
لا	06

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

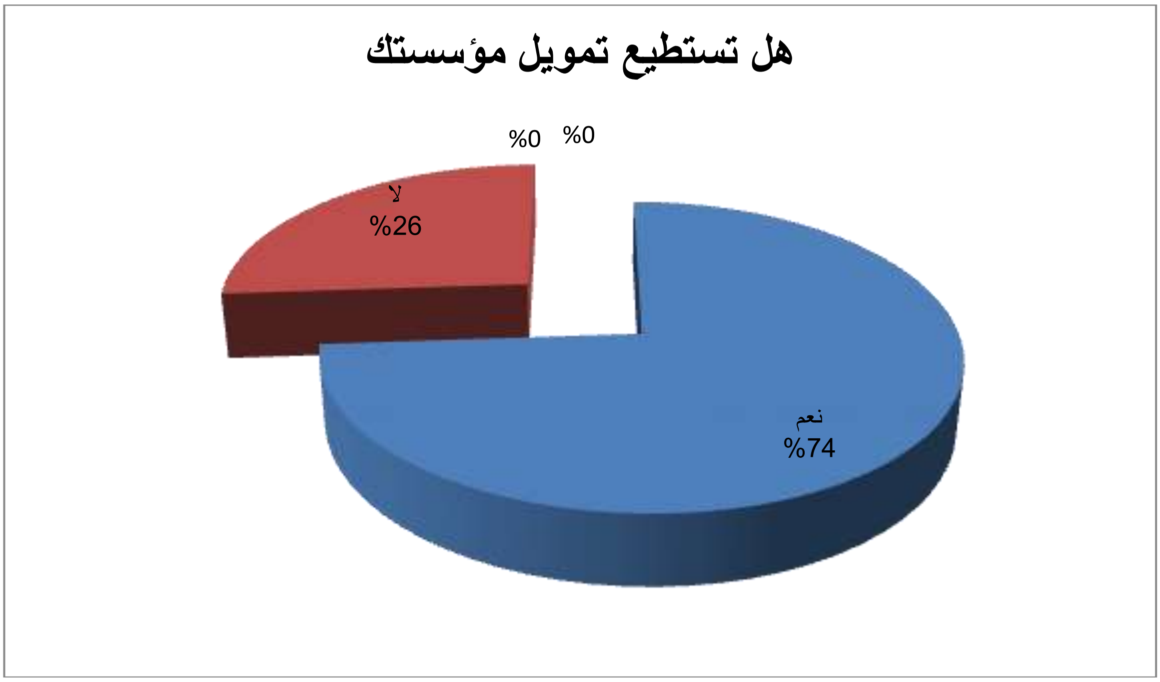

شكل رقم (15): يمثل هل تستطيع تمويل مؤسستك

التعليق: ترى أغلب العينة أي بنسبة 74 % أنها تستطيع تمويل مؤسستها وهذا راجع إلى وجودها في السوق منذ فترة كبيرة مما أكسبها شهرة كبيرة في بلدية المسيلة وأيضا الوعي المنتشر في المجتمع للممارسة الرياضة أما نسبة 26% ترى أنها غير قادرة على تمويل مؤسساتها وهذا راجع إلى أنها جديدة نسبيا والمنافسة الشرسة بين الصلات الرياضية.

جدول رقم(18): يمثل جدول هل تفكر في اقتراض أموال من أجل تطوير مشروعك

هل تفكر في اقتراض أموال من أجل تطوير مشروعك	العدد
نعم	06
لا	17

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

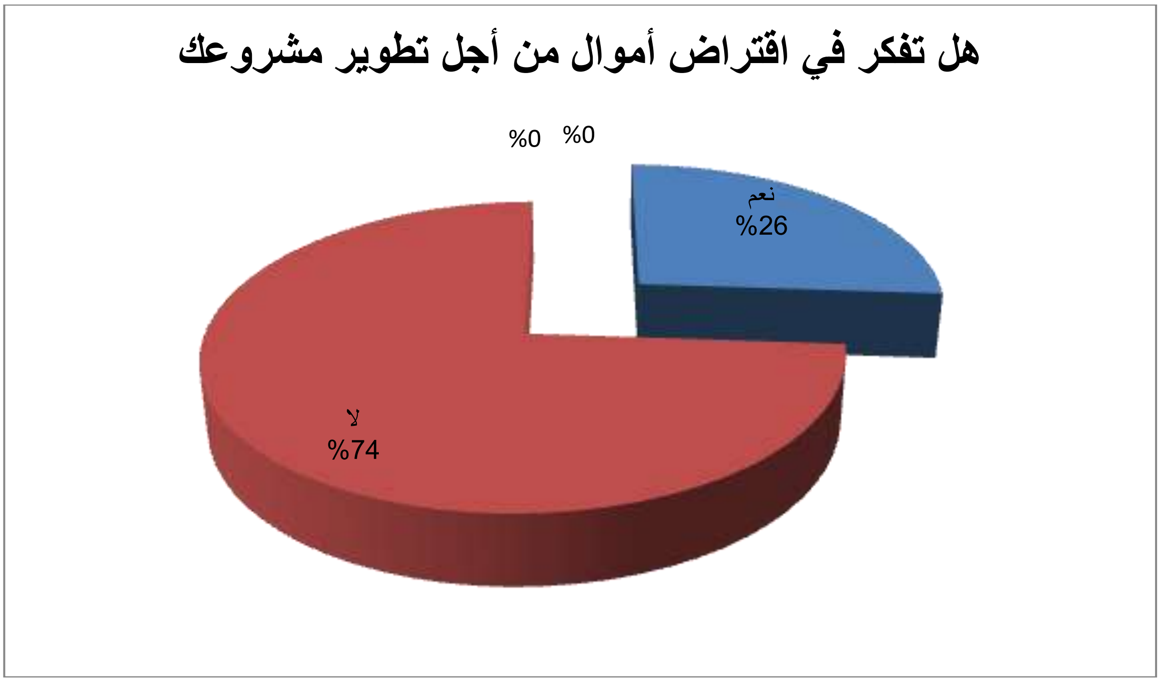

شكل رقم(16): يمثل هل تفكر في اقتراض أموال من أجل تطوير مشروعك

التعليق

ترى أغلبية العينة بنسبة 74% أنها لا تفكر في اقتراض الأموال لتطوير مشروعها لأن أغلبية المشاريع قد جسدت الهدف منها وترى نسبة 26 % أنها تفكر في اقتراض الأموال لتطوير مشروعها وهذا راجع لعجزها عن مواكبة الصلات الرياضية الأخرى بسبب شهرتها والمعدات الحديثة التي تملكها.

جدول رقم(19) : يمثل جدول هل تشجع زميلك على إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في هذا المجال

هل تشجع زميلك على إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في هذا المجال	العدد
نعم	17
لا	06

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

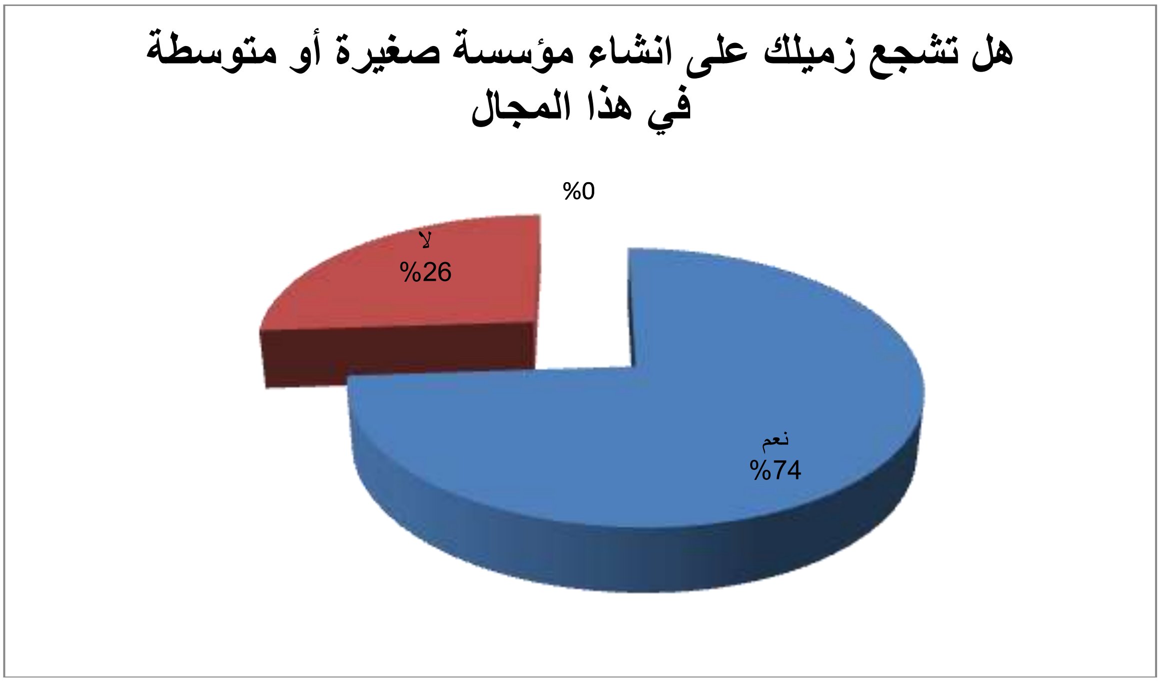

شكل رقم(17) : يمثل هل تشجع زميلك على إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في هذا المجال

التعليق

نلاحظ نسبة 74% يشجعون على انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مجال الرياضة وهذا راجع لرؤيتهم المستقبلية في نجاح هذا النشاط ويرى نسبة 26 % أنهم لا يشجعون على ذلك بسبب عدم قدرتهم على البقاء في السوق.

جدول رقم (20): يمثل جدول ما معدل نجاحك بعد دعم مؤسستكم من قبل الصندوق

ما معدل نجاحك بعد دعم مؤسستكم من قبل الصندوق	العدد
غير معني بتمويل الصندوق	17
باهر	04
مقبول	02

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

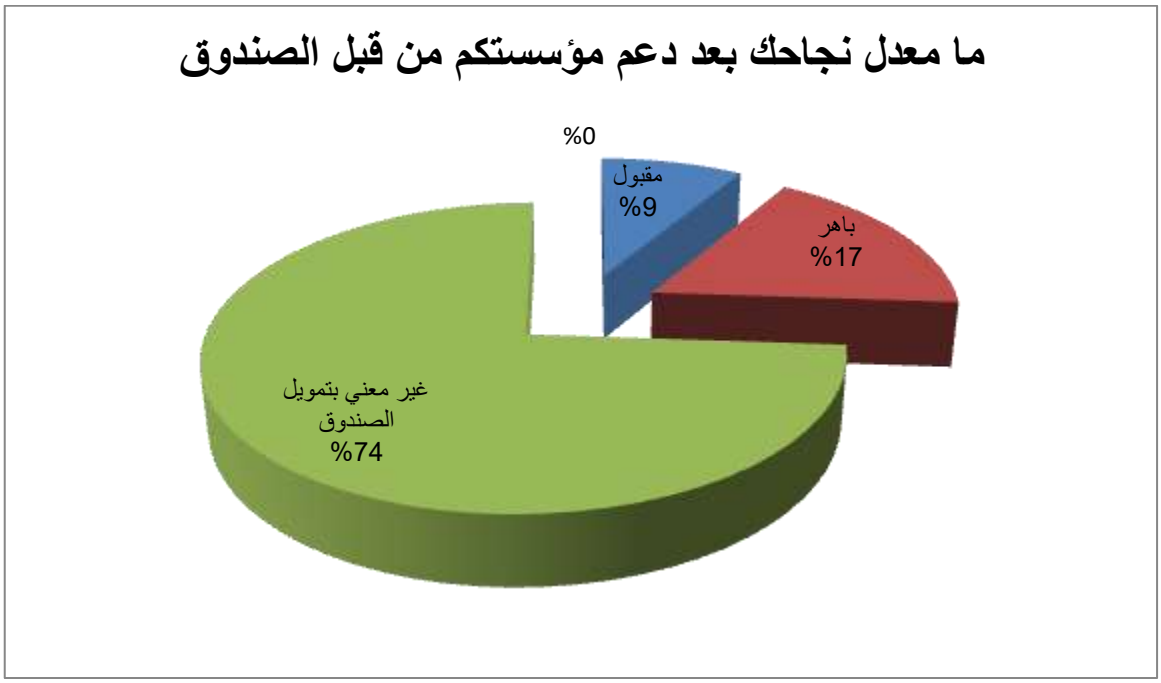

شكل رقم (18): يمثل ما معدل نجاحك بعد دعم مؤسستكم من قبل الصندوق

التعليق

نرى نسبة 74% أنها غير معنية بالإجابة عن هذا السؤال لأنها لم تتلقى المساعدة من قبل هاته الصناديق والوكالات فيما ترى نسبتا 17 %و9 % اللتان تمثلان نسبة الحصول على التمويل أن مؤسساتهم حققتا نجاح باهر بنسبة 17%ومقبول بنسبة 9% على التوالي بسبب حصولهما على التمويل من هاته الصناديق والوكالات

جدول رقم(21):بيئة تساعد على تطوير المشاريع الرياضية

ما معدل نجاحك بعد دعم مؤسستكم من قبل الصندوق	العدد
نعم	23
لا	00

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

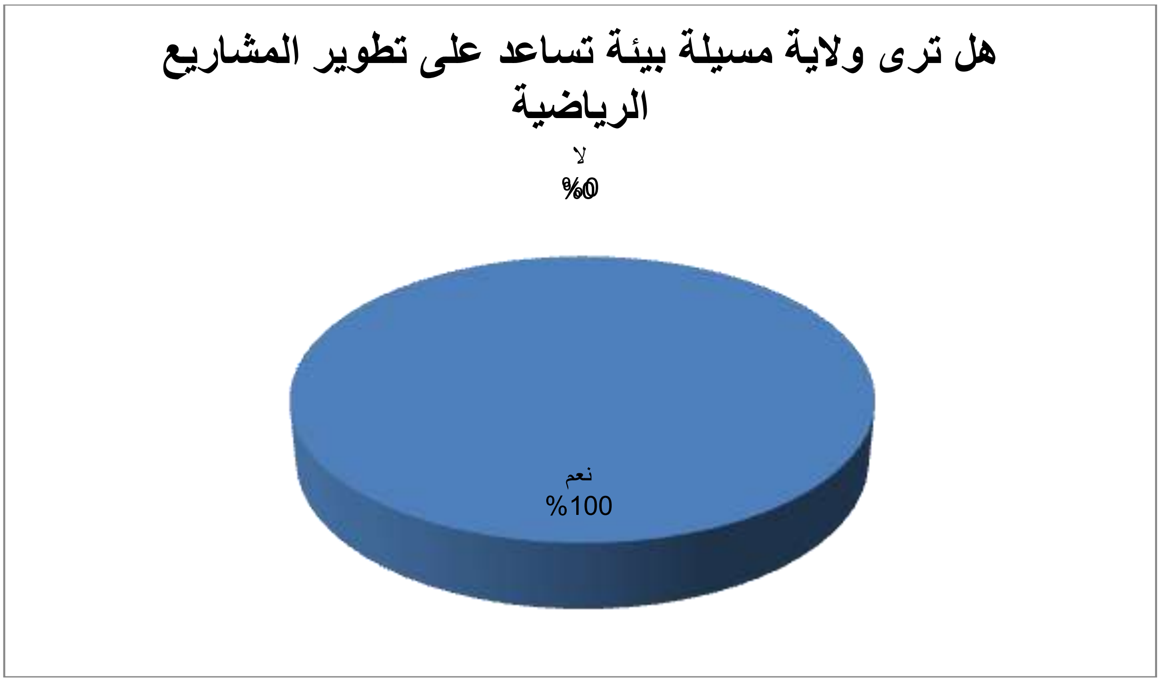

شكل رقم(19):بيئة تساعد على تطوير المشاريع الرياضية

التعليق : ترى العينة وبنسبة 100% أن بلدية المسيلة بيئة خصبة تساعد على تطوير المشاريع بسبب السياسات الجديدة لهاته الصناديق ومرافقة هاته المؤسسات لتحقيق أهدافها ووجود الوعاء العقاري الذي يسمح بممارسة هذا النشاط.

5-3-مناقشة النتائج في ضل الفرضيات

1-تتجسد آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في الاعتماد على الدعم المادي (الذاتي) والدعم عن طريق صناديق ووكالات دعم الشباب (ANADE).

2-يساهم الدعم المادي المتمثل في التمويل كآلية دعم من طرف الوكالة محل الدراسة في تطوير العمل المقاولاتي الرياضي.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تباينا كبيرا في تعريفها بين مختلف الدول، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية، التي تعكس خصوصيات كل منها ، حيث للمقاولاتية دور هام في تحقيق تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-تمول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ودعم المشايع الشبابية (ANADE)المشاريع باستخدام التمويل الثنائي والثلاثي

-ساهمت المقاولاتية المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ودعم المشاريع الشبابية (لونساج) لولاية المسيلة في خلق مناصب عمل والتقليل من البطالة وبالتالي تحقيق التنمية المحلية. كما لاحظناه من المستفيدين من آليات الدعم المختلفة التي تحتوي على صفر فائدة

-تعد الإعانات والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الحافز الأساسي لاستقطاب الشباب للحصول على تمويل من الوكالة.

-عملت الدولة الجزائرية على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إستراتيجية تمثلت في مجموعة من البرامج الوطنية والدولية أهمها برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات، بإضافة إلى توفير مجموعة من الأجهزة التي تدعم هذا القطاع وتتمثل فيCNAC ، ....ANGEM ANADE

الفصل

السادس

" الاستنتاجات والاقتراحات"

6-1- الاستنتاج العام

تعتبر آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة وسيلة فعالة تهدف أساسا إلى دعم أصحاب المشاريع المقاولاتية وذلك من خلال الدعم المالي الذي تقدمه، والتي تعمل على تسهيل عملية الانطلاق في المشروع باعتبارها أصعب مرحلة يمكن أن يمر بها أصحاب المشاريع المقاولاتية، وبذلك فهي تؤدي دورا هاما في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في المجال الرياضي ببلدية المسيلة. ومن خلال هذه الدراسة تم التطرق إلى موضوع دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير العمل المقاولاتي بولاية المسيلة، حيث تم عرض أهمية المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تأثيرها الإيجابي على اقتصاديات الدول بالإضافة إلى أنها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، ثم تم التعرف على مختلف الهيئات و البرامج التي انتهجتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع كآليات دعم، حيث سلطنا الضوء على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية و كذا وكالة دعم المشاريع الشبانية باعتبارهما من أهم الوكالات المتخصصة في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و التي تحظى بأهمية كبيرة من طرف الدولة باعتبارها من أهم الآليات المساهمة في تشجيع وتطوير العمل المقاولاتي الرياضي ولوحظ أيضا أن إقبال الرجال على المشاريع في المنطقة أكثر من النساء.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع العربية:

1-الكتب :

1. إسماعيل محمد الزيود:(2010) " دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية " ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ،
2. أسامة خيري:(2012) إدارة الإبداع والابتكارات، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،
3. فتحي عبد الرحمان جروان:(2000) الابداع مفهومه، معاييره، نظرياته، قياسه، مراحل العملية الإبداعية، الطبعة الثانية، دار الفكر، عمانالأرين.
4. حسين عبد الجليل آل غزوي: " التقارير المالية في المنشآت الصغيرة " ، مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى ، عمان، الأردن ، 2017.
5. جهاد عبد الله مائة وقاسم موسى أبو عبد: (2010) "إدارية المشاريع الصغيرة " ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة العربية ، عمان ، الأياد .
6. رابح خوبي و رقية حساني:(2008)" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها " ،إيتراك للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر.
7. محمد إبراهيم عبد اللاوي:(2017) " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري و التطبيقي " ، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن .
8. محمد فهمي سامية وآخرون: مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، دون سنة نشر.
9. محمد محمود عويس: (2001) البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة.
10. مروة أحمد ونسيم برهم:(2008) " الريادية وإدارية للمشروعات الصغيرة"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتجريدات، الطبعة الأولى، القاهرية.
11. موريس أنجلس:(2004) منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات علمية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر.

12. عزت خيرت يوسف: (2018)" إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تصميم مشروعات التنمية –جدوى المشاريع –» دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.

13. عمر علاء الدين زيداني (2008)ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية، القاهرة، مصر.

14. فايز جمعة النجار وعبد الستار محمد العلي (2006) الريادة وادارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشروالتوزيع، عمان –الاردن.

15. بلال خلف السكارنة:(2008) الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة، الأردن.

16. عمر خلف فرع:(2013)"مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق –التوطنو،بغداد، العراق.

17. سعيد سبعون: (2007) التحليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة للنشر، ط2، الجزائر.

18. نبيل جواد:(2006) " إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " الجزائية للكتاب وللدراسات والنشر والمؤسسة الجامعية التوزيع مجد، الطبعة الأولى، لبنان.

2- الاطروحات:

1- الأخضر خراز: دور الإبداع في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية –دراسة حالة مؤسسة EGTT مركب حمام ربي (سعيدة) نموذجا، مذكرةماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011.

2- بن جمعة أمينة جرمان الربيعي: دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات، دار المقاولاتيةبجامعة قسنطينة نموذجا، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات العدد الخامس، ميلة، جوان 2017.

3- بوزيدي سعاد المقاولة والتنمية الاقتصادية حالة المؤسسة المصغرة والصغيرة ولاية تلمسان ملكية ماجيستير جامعة تلمسان 2007.

4 -بد الوهاب بوبعة دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالةاتصالات الجزائر للهاتف النقال–موبيليس)، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة 2011–2012.

5 بدراوي سفيان ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول –دراسة ميدانية بوالية تلمسان، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م دتخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان 2014/2015.

6 -بشرى طيور: دور هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، 0جامعة أم البواقي الجزائر، 2018/2019.

7- جيمس أترياك ديناميكية الابتكار اقتناص الفرص لمواجهة التغير التكنولوجي، خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال السنة الثالثة، العدد 15،القاهرة مصر، أوت 1995.
8- حمزة لفقير: تقديم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس الجزائر، 2009.
9- حياة مراح المقاول الجزائري الجديد بين المعاناة والابداع، رسالة ماجيستير تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003.
10- كمال، مرداوي كمال زموري الابتكار كعنصر أساسي لنجاح سيرورة المقاولاتية في ظل رهانات اقتصاد السوق، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال كلية علوم التسيير والاقتصاد جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائرأيام08/07/06أفريل 2010
11- مراد محفوظ، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص –حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2001.
12- طارق عبد الفتاح الجعبري دور الادارة العليا في تحقيق الإبداع المؤسسي في المنظمات الأهلية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين،مذكرة ماجستير جامعة القدس فلسطين، 2008.
13- قحيوش علاء الدين، عتيق أكرم: دور المقاولاتية في النهوض بالمشاريع الرياضية، مذكرة ماستر، تخصص بدني رياضي معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية الرياضية، المسيلة الجزائر، سنة2021/2020.

3-المقالات والمداخلات :

01 – العربي تيقاوي: دور التغيير التنظيمي في تطوير الابتكار في المنظمات الحديثة من وجهة نظر العاملين في منظمات الاتصالات الجزائرية، –دراسة ميدانية تحليلية، الملتقى الدولي حول الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمة الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية دولية، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسير، جامعة سعد دحلب، البليدة،18،19، ماي ،2011.

02 – كمال، مرداوي كمال زموري الابتكار كعنصر أساسي لنجاح سيرورة المقاولاتية في ظل رهانات اقتصاد السوق، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال كلية علوم التسيير والاقتصاد جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر أيام06 /08/07أفريل 2010.
03- وفاء رايس: دور التكوين في تنمية الحس المقاولاتي، مداخلة ضمن ملتقى حول المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال جامعة بسكرةالجزائر، 06/07/08 أفريل 2010.
04- برامج التكوينية وأهميتها في تعزيز روح المقاولة الملتقى الدولي حول المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام08/07/06/افريل2010.

05- زايد مراد الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية: التكوين وفرصالأعمال كلية علوم التسيير والاقتصاد جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام: 06/07/08 أفريل 2010.

06- خذري توفيق، حسين الطاهر: المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: المسارات والمحددات، مداخلة ضمن ملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر، جامعة الوادي الجزائر،2013.

07- خثير محمد و زبير محمد:" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر " ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد16،جامعة الشلف، الجزائر، السداسي الأول،05/05/2017 ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2011.

08- بن جمعة أمينة جرمان الربيعي: دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات، دار المقاولاتية،بجامعة قسنطينة نموذجا، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات العدد الخامس جوان 2017، ميلة.

09- صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، القاهرة، أيام 18-24 جانفي 2004.

10- عثمان بوزيان: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف وأليات التأهيل الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيلالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة الشلف يومي 17 و18 أفريل 2006.

11- سكينة بوقامة، ورابع حمدي باشا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، العدد 76،2006.

12- عمر علي إسماعيل: خصائص الريادي في المنظمات الصناعية وأثارها على الابداع التقني دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأثاث المنزلي، مجلة القادمية، كلية الإدارية والاقتصادية، قسم الإدارة الصناعية، العدد4، سنة 2010.

13- ممدوح عبد العزيز رفاعي استراتيجيات الابتكار طريق الإدارة نحو الابتكار الجذري، المؤتمر العلمي الأول حول دعم وتنمية المشروعات الصغيرة،جامعة عين شمس -القاهرة، 11-12 مارس 2012.

14- عقول معاد: " للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس " مجلة شمال افريقيا، العدد15، جامعة الشلف، السداسي الثاني،2016.

15- علوني عمار: " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات " ، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية : آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات فيالجزائر الفرص والعوائق أيام 03-04-2011

16- بيان حرب، " دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والاجتماعية (التجربة السورية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني، جامعة دمشق،الجزائر، 2006

17- صوصي سمير زهير: بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية والتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة نماذج يمكن الاقتداء بها فلسطين،منشورات وزارة الاقتصاد الفلسطينية، فلسطين، 2010.

18- غالم عبدالله و سبع حنان: " واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و دورها في تنمية الاقتصاد الوطني " ، ملتقى وطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05 و 06 ماي 2013 بجامعة الوادي.

19- خوش مديحة وفرحي سمرة: آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت العدد1، المجلد 2، جامعة تبسة الجزائر 2021، ص99.

20- خراز حليمة: آليات الدعم والمرافقة للمقاولاتية في الجزائر، مجلة قانون العمل والتشغيل العدد 2، المجلد 4، جامعة مستغانم الجزائر 2019

كتب ومراجع أجنبية:

1- Alain Revelle Entrepreneuriat apprendre à entreprendre Dunod, Paris 2012
2- Alain Fayolle, Entrepreneuriat, Dunod, Paris, 2004.
3- JOHANNISON B.,& al "contextualizing entrepreneurial networking".International Studies of Management & Organization, Volume 22, n°3،1997.
4- lsabelle Djanou, L'entrepreneuriat : un champ fertile à larecherche de son unité, revue française de gestion, vol28, n 138, avril/juin 2002.
5- Eric Michael Laviolette et Christophe Loue;entrepreneuriales,Haute école de gestion Fribourg,Suisse,25,26,27 octobre 2006.
6- Thierry Verstraete et Alain Fayolle, Paradigme et entrepreneuriat. Revue de l'entrepeneuriat, vol 4, n 1, 2005.
7- Karim Messeghem, L'entrepreneuriat en quête de paradigme: apport de l'école autrichienne, le congrèsinternational francophone en entrepreneuriat et PME, L'internationalisatin des PME et ses conséquences sur lesstratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, suisse, 25-27 octobre, 2006.
8- Gestion ENTREPRENEURIAT ET CREATIOND'ENTREPRISE EN ALGERIE : UNE LECTURE APARTIR DES DISPOSITIFS DE

SOUTIEN ET D'AIDE A LA CREATION DES ENTREPRISES DR. AKNINE ET PR. FERFRRA Yacine74 ،2014.
9- Edition d'organisation, Paris, 2003.
10- Robert Hisrich et Michael P.Peters, Entrepreneurship: lancer, élaborer et gérer une entreprise, édition de nouveaux horizons, France, 1989.

11- Eric Michael Laviolette et Christophe Loue; "les compétences entrepreneuriales: définition et construction d'un référentiel", Le Béme،congrès international Francophone (CIFE PME): L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégie entrepreneuriales(Suisse: Haute école de gestion (HEC) Fribourg, 25-26-27octobre, 2006.
12- herine Leger-Janion. Le gre de créateur d'entreprise Edition L'Harmattan, Canada, 1997

13- Anne-Françoise Lambert, Jean Donnay et autres, Réalisation d'une boite a outils pédagogique qui contribuentau développement de l'esprit d'entreprendre à l'attention des enseignants et étudiants de l'enseignementsecondaire, Mai, 2005, p 16. Sur le site : www.freefondation.be (25/12/2010)
14- Surlemont, Bet Kearney, P. Pedagogie et esprit d'entreprendre. Bruxelles: De Boeck, 2009.
15- - Frank janssen et Bernard surlemont , " L'entrepreneuriat " 2 édition, Revue et augmentée : petitesentreprise et entrepreneuriat, Pays-Bas, juin 2016.

النصوص القانونية من التشريع الجزائري:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد ،47، الصادر في 22 اوت سنة 2001.

2- –الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد ،47، الصادر في 22 اوت سنة 2001.

3- المرسوم التنفيذي رقم 03-28-المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي الجريدة الرسمية، العدد 54المؤرخة في 10/09/2003.

4- ج ج د ش ، " القانون رقم 17/02 المؤرخ في 10/01/2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ،الجريدة الرسمية رقم02 ، بتاريخ 11 يناير (2017) ، المادة 08.

5- ج ج د ش ، " القانون رقم 17/02 المؤرخ في 10/01/2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " ، الجريدة الرسمية رقم02، بتاريخ 11 يناير (2017) ، لمادة 09.

6- ج ج د ش، " القانون رقم 17/02 المؤرخ في 10/01/2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، الجريدة الرسمية رقم02 ، بتاريخ 11 يناير (2017) ، المادة 08 .

ج ج د هي، " القانون رقم 17/02 المؤرخ في 10/01/2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " ، الجريدة الرسمية رقم، 02 ، بتاريخ 11 يناير (2017) ، المادة 10.

7- المرسوم التنفيذي رقم 03-28-المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي الجريدة الرسمية، العدد 54المؤرخة في 10/09/2003.

8- المرسوم التنفيذي رقم 1 المتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي الجريدة الرسمية العدد 06.المؤرخ في 22/01/2004

9- المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانونه الأساسي، الجريدة الرسمية.العدد 74 المؤرخ في 11/11/2002

مواقع الكترونية:

1-مشروع "الريادة" لتأهيل وتطوير الشباب لريادة الأعمال،RYADAH Project ، بتاريخ12 /2024/4 على الساعة 11:46

http://rawajo.net/%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%87%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%84%D8%B1%D9%8A/

الملاحق

....الاستمارة

تحية طيبة وبعد،،

في إطار إنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة وتسيير رياضي، يسرني أن أضع بين أيديكم هذه الاستمارة التي تتضمن أسئلة حول موضوع: "دور دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير العمل المقاولاتي الرياضي–دراسة ميدانية"،وتكون الإجابة بوضع علامة (*) في الخانة المناسبة، أو بملء الفراغات المتروكة للإجابة، ونعلمكم بأن المعلومات التي ستدلون بها تبقى سرية للغاية ولا تستخدم إلا لأغراض علمية بحتة، ونشكركم مسبقا على حسن تعاونكم معنا.

إعداد: إشراف:

-الطالب: العقون صالح - - أ . د أمنة مرنيز

2024/ 2023

الهدف من إستمارة الاستبيان:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير العمل المقاولاتي الرياضي بولاية المسيلة، ومنه نريد توضيح مدى الواقعية بين آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها متغير مستقل وتطوير العمل المقاولاتي باعتباره متغير تابع في هذه الدراسة.

ولهذا فقد تم إجراء الدراسة الميدانية على مؤسسات الرياضية بولاية المسيلة باعتبارها إحدى أهم المؤسسات المستفيدة من الآليات الممولة الداعمة التي وضعتها الدولة للنهوض بالقطاع المقاولاتي الرياضي من خلال ما تقدمه من خدمات وتوجيهات لأصحاب المشاريع فكانت طبيعة الدراسة تحليلية من خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وإسقاطها على الواقع.

وبينت هذه الدراسة وجود كل من الدعمين المادي المتمثل في التمويل والدعم غير المادي المتمثل في المرافقة والتكوين من طرف الوكالات وآليات الدعم وهل لهم دور إيجابي في إسهامهما في تطوير العمل المقاولاتي بولاية المسيلة خاصة في المجال الرياضي.

-المحورالأول البيانات الأولية:

1-الجنس:1- ذكر ☐ 2-أنثى ☐

2-السن: (18-30) سنة ☐ (31-50) سنة ☐ (أكثرمن 51) سنة ☐

3- ماهي شهادتك التكوينية أوتخصصك؟ .....

4-هل لديك ألقاب رياضية ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت إجابتك ينعم ما هو التخصص .....

5- هل لديك مقاولة رياضية ؟ نعم ☐ لا ☐

6- ما نوع نشاطك ؟ .....

7-ما هي وظيفتك داخل القاعة؟ .....

8-هل استشرت أهل الخبرة قبل بدأ المشروع الرياضي(خبراء، أساتذة، مرشدين، مدربين.) ؟ 1-نعم (☐ 2 لا(☐)

المحور الثاني: المقاولاتية الرياضية

9-ماهي آليات الدعم والوكالات التي تقترحها كمستثمر في المقاولة الرياضية:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ☐ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ☐

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEj) ☐ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسط:(FGAR) ☐

-إذا كانت آلية أخرى أذكرها : .....

10- ما هو نوع التمويل لمؤسستك الرياضية ؟ .....

3-أنت كمستثمر في المقاولة الرياضية كيف ترى أداء هذه الصناديق و الوكالات ؟ رديئ ☐ ☐ ☐

4- هل يوجد في الأسرة من لديه طرح مقاولاتي ؟ نعم ☐ لا ☐

ان كان موجودا ما تخصصه.....

5- هل يوجد عر اقيل من قبل المسؤولين في إنجاز المشروع الرياضي؟ نعم ☐ لا ☐

6- ما هي الإيجابية من آليات الدعم في تطوير الرياضة في ولاية المسيلة؟ .....

-المحور الثالث: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- هل تستطيع تمويل مؤسستك ؟ نعم ☐ لا ☐

2-هل تفكر في اقتراض أموال من أجل تطوير مشروعك؟ ☐ لا ☐

3- هل تشجع زميلك على انشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في هذا المجال ؟ ؟-نعم ☐ لا ☐

4- ما معدل نجاحك بعد دعم مؤسستكم من قبل الصندوق؟ الافلاس ☐ النجاح ☐

5-هل ترى ولاية مسيلة بيئة تساعد على تطوير المشاريع الرياضية نعم ☐ لا ☐